القرآن وتنظير العلاقات الدولية فى الإسلام

خبرة بحثية

د. سيف الدين عبد الفتاح

القرآن وتنظير العلاقات الدولية فى الإسلام

"خبرة بحثية"

يقوم بحث من هذا النوع على افتراض يؤكد على القرآن باعتباره المصدر الأساسى - إضافة للسنة النبوية الصحيحة- للقيام بعملية التنظير للعلاقات الدولية فى الاسلام ، فبالرجوع اليه تتضح عناصر الرؤية الكلية التى تنعقد على أساس منها مختلف الرؤى للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعامة بمجمل الحياة الحضارية [1]، وبالعودة إليه يمكن تأصيل تلك الرؤية التى تخص عملية تنظير العلاقات الدولية فى الاسلام بمختلف عناصرها .

وفى البدء فإنه يحسن الإشارة إلى نماذج من الصعوبات التى يجابه بها باحث بمجاله العلمى والبحثى العلوم السياسية ، وأهمها جميعا كيفية التعامل مع مصادر - هى غالبا- بموضوعاتها ومكوناتها بعيدة عن مجال اختصاصه ، أو هذا ماأريد لها أن تكون ، ذلك أن التعامل مع القرآن ومايتعلق به من قضايا تشكل أدوات للتعامل معه وبه مع الموضوعات المبحوثة ، أو ضوابط للإقتراب من هذا المصدر ، وكذا الحدود المنهجية للإصطلاع بهذا الأمر وفق ما تختطه علوم الشرع وحقائق علم الأصول ، كل ذلك ليس بالأمر الهين الذى يمكن الهجوم عليه بلا مكنات أولية ومقدمات أساسية [2] .

وجوهر هذه الصعوبة يكمن فى امكان المتخصص - فى العلوم الشرعية - أن يتعامل بقدر لابأس به من اليسر مع ابجديات اساسية يعرفها حق المعرفة ، ويعى ضوابطها ، ويتعايش مع مظانها ، ويقترب من مصادرها ، ويؤلف بين مادتها وعناصرها ما استطاع الى ذلك سبيلا .

---

(١) انظر فى اعتبار العقيدة والرؤية الكلية اساسا لعملية التنظير بوجه عام وساء المفاهيم خاصة :

سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الاسلامية : نظرة فى الواقع العربى المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٥٢ - ١٦٥

(٢) يشير الى ذلك الشاطبى ناقلا عن الشافعى إذ يؤكد " .. فمن جهل هذا من لسانها (أى اللغة العربية) لسان العرب ، وبلسانها انزل القرآن وجاءت السنة به فتكلف القول فى علمها تكلف مايجهل لفظه ، ومن تكلف ماجهل ومالم يثبته معرفة ، كانت موافقته للصواب - ان وافقت من حيث لايعرفه - غير محمودة وكان فى خطئه معذور اذ نظر فيما لايحيط علمه بالفرق بين الصواب والخطأ فيه .. " ويعلق الشاطبى على مانقل عن الشافعى بأن ماقاله ".. حق ... وان القول فى القرآن والسنة بغير علم تكلف وقد نهينا عن التكلف .. " ؛ انظر : الشاطبى ، الاعتصام ، تحقيق : محمد رشيد رضا ، القاهرة : دار التراث العربى ، د.ت ، ج ٢ ، ص ص ٢٩٣ - ٣٠٤ .

أما غير المتخصص - بحكم عناصر الازدواج فى النظام التعليمى [1] - فربما أرهق نفسه بحثا وفحصا وتتبعا فى أمور هى من الواضحات البينات التى لاتحتاج فى ذاتها إلى كل هذا الجهد والبحث ، ولكنها استشكلت عليه لابسبب قصور فى المادة موضع البحث ، أكثر مما ترجع الى عدم الالمام الكافى بحقيقة هذه المعلومات وحدود الاستئناس بها ، فضلا عن عدم التعايش مع مظانها ومصادرها وفق القاعدة المنهاجية الاساسية التى تؤكد أن " المعلومة تفرض مصدرها ، والمصدر يحدد منهجه ، والمنهج يحدد ابجدياته الأساسية " ، والأمر قد لايقف عند هذا الحد من جانب غير المختص فانه قد يهجم بلا معرفة أو دراية على أمور دقيقة - غاية فى الدقة فى معناها ومبناها ومآلاتها ، يأخذها مأخذ الاستسهال ينظر اليها ببادى الرأى فيخرج منها ماأراد أما غفلة عن منهج واصول او هوس متبع لرأى مسبق ينتصر له دون أدنى معرفة بالمنهج وابجدياته الاساسية [2]، والهجوم على المصادر بغير علم نقيصة منهجية بلا مراء ، أما التعامل بهذا المنهج من الاستسهال مع "مصدر" له خصوصيته ، كما له حجيته المطلقة فى البناء التشريعى الحاكم لكافة العلائق على تنوعها وتدرجها ومستوياتها المختلفة ، انما يعد فى ذاته " إثماً منهجياً " أو "خطيئة علمية ، ان صحت تلك التعبيرات ، وتفهمنا معانيها من مبانيها " [3] .

كما أن من اهم الصعوبات التى يفرضها طبيعة التعامل مع ذلك المصدر "القرآن الكريم " ترجع فى بعض - بل كثير - منها ، الى الباحث فيه ، وتصوره لواقعه بما يعتمل فيه من جملة الضغوط الحضارية الواقعة عليه ، والتى يمكن أن تحدد - بل وتتحكم - فى مساراته العلمية والبحثية بصدد الموضوع محل الاهتمام والدراسة ، وفق منهج ربما لايتسم بالاستقامة ، وسبيل يمكن وصفه بالاعوجاج والتفرق والتجزيئى. إن ضغط الواقع وفق هذا التصور يمارس تأثيراته فى النظر الى المصدر وربما فى طرائق الرجوع اليه ، حتى لو بدت بعض هذه الاسانيد منطقية أو لها مايسوغها أو يؤكدها اليه ، حتى لو بدت بعض هذه الاسانيد منطقية أو لها مايسوغها أو يؤكدها من عناصر

---

(١) انظر فى واقع تلك الاردواجية فى النظام التعنيمى وصروة مواجهتها : المعهد العالمى للمكر الاسلامى ، اسلامية المعرفة : المبادىء العامة ، خطة العمل ، الانجازات ، المعهد العالمى للفكرالاسلامى ، القاهرة : مطابع الاهرام ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ص ٤١ - ٥٥ .

(٢) ستأتى الاشارة الى الأبجديات الأساسية لفهم النص القرآنى وبيته وهىجوهر هذا البحث ولحمته.

(٣) لاشك أن المعلومة تفرض مصدرها ، والمصدر يشير الى منهجه والمنهج قواعد وطرائق ، واهمال ذلك فى مصدر له جلالته كالقرآن الكريم من جملة " هجره " والهجوم عليه بلا مكنة، وهذا وذاك يؤديان الى فساد الرؤية على مالهذا المصدر من حجية فى القيام بأى تنظير ، واذا كان الباحث مأموراً بمطلق التحرى والتدبر، فان الأمر بصدد القرآن يكون الزاماً وأحق بالاتباع .

الواقع المعاش وضغوطه [1]، فتعامل الباحث مع الواقع الحضارى الذى يعيشه أمر دقيق غاية فى الدقة ، لايعنى بحال الانسلاخ من واقعه أو العزلة عن مشاكله بأسم "الحياد العلمى" أو "الموضوعية " [2] ، وانما ملحظ الدقة فيه والتعامل معه ينصرف الى مايمكن أن نتفهمه من ضرورة ادراك التمايز بين اعتبار الواقع لاتحكيمه وهذا بدوره - أو بالأحرى - ينصرف للتعامل مع كتاب الله المنزل ، خاصة اذا ماتعلق الأمر بتعامل المسلمين مع غيرهم وتحديد أصول هذه العلاقة ومستوياتها وأشكالها فى واقع حضارى يتسم بالضعف وغلبة عناصر الوهن فيه ، "اعتبار الواقع لاتحكيمه " [3] ، من القواعد الأساسية التى تشير الى صعوبات مركبة ومتعددة تفرز ذراريها ، ان لم يفطن الى آثارها ومداخلها ، فانها غالبا ماتؤدى إلى اعتناق رأى مسبق يفرضه واقع الضعف، مستجديا له الاسانيد مقتنصا الأدلة بغير هدى ولاكتاب منير .

بل أن هذا الواقع الحضارى الواهن قد يترك آثاره وبصماته على موقف آخر ، يتصور بادى الرأى أنه بعيد كل البعد عن تأثيرات ضغوط الواقع الحضارية ، يبدو فى صورة المتشدد كرد فعل يحاول من جانبه - ومن منطلق وهم اثبات الذات -

---

(١) يعد ضغط الواقع أحد الضغوط على الساحة الحضارية ، وهو أمر يجب دراسته ضمن عناصر مختلفة من الضغوط قد تؤدى الى احداث تأثيرات ربما يعيها البعض وربما لايعيها الأخرون ، ولاشك أن ضغط الواقع وان كان أهم هذه الضغوط وأولاها بالاهتمام الا انه يقع ضمن مجموعة اخرى من الضغوط المختلفة التى تؤثر بشدة على العقل المسلم وادراكاته ومناهجه وتعامله وحركته انظر اشارة الى ذلك فى :

د. عبد القادر هاشم رمزى ، الدراسات الانسانية فى ميزان الرؤية الاسلامية ، قطر - الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٤م - ١٤٠٤ هـ ، ص ٧ .

وانظر أيضا تلك المقالة الإضافية حول تلك التأثيرات :

Isma'il Raji Al Farouqui , The Islamic Critique of Status quo of Muslim Society ,in,The Islamic Impulse,Edited by:Barbara Freyer Stawasser, London&Sydney Croom Helm ,1987 ,PP226-241.

(٢) انظر ضمن هذا السياق الذى يراجع فكرة الموضوعية متحفظا عليها وعلى بعض أشكالها وأساليبها :

د. عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفيت، القاهرة: كتاب الهلال، ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ص٨-٩

سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى .... ، مرجع سابق ، ص ٤١ ومابعدها .

(٣) سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر "رؤية اسلامية .. . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة : دار النهضة المصرية، ١٩٨٩ ، ص ٤٢ ومابعدها .

التأكيدعلى قوة الاسلام والمسلمين ولو في نطاق التنظير أو الاحتماء بالتاريخ الزاهر للمسلمين [1] .

بل ان هذه الضغوط تثرى في سياق وضع اكاديمي صار يتعامل مع الظاهرة الإسلامية وفق منهج الاستشراق خاصة بمعاييره وانحيازاته [2] ، أو وفق توجه علماني يقصي الدين من كل قطاعات الحياة الحضارية [3] ، أو توجه متجدد في مقولاته والفاظه الا انه يجتر عناصر تلك المقولة الاستشراقية بقضها وقضيضها والتي تؤكد "انتشار الاسلام بالسيف" فاتخذت بذلك أثوابا جديدة وفق تجدد وقائع التعامل الدولي وموازينه وتفاعلاته مثل :

" الارهاب " ، "التطرف" ، " الاصولية" ، "الاسلام المسلح" ، مقولات نصب كلها في مساق واحد [4] تجعل من التعامل مع القرآن أو غيره من المصادر الاسلامية تعامل

---

(١) انظر في هذا السياق : عبد القادر أحمد عبد القادر ، الآفات العشرون ، القاهرة : دار التوزيع للنشر الاسلامية ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٥٢ - ١٥٤ ، اذ يتحدث عن المثالية النظرية .

(٢) لاشك أن الاستشراق ومناهجه قد صادف مؤلفات كثيرة غير ان أهمها على الاطلاق وبما أثاره من نقاش وقع داخل مدارس الاستشراق ذاتها كان مؤلف :

ادوارد سعيد ، الاستشراق : المعرفة - السلطة - الانشاء ، نقله الى العربية : كمال أبو ديب ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ن ١٩٨١ ، انظر بصفة خاصة للتعرف على مجال الاستشراق وبنائه ووضعيته الآن ، ص ٦٣ ومابعدها .

- نصر أيضا : د. عدنان محمد وزان ، الاستشراق والمستشرقون : وجهة نظر ، السنة (٣) ، دعوة الحق ، العدد (٢٤)، ربيع أول١٤٠٤هـ -يناير ١٩٨٤م. انظر بصفة خاصة :ص ص ٥٣-٦٠ .

- وكذا يمكن مطالعة : د. عبد الجليل شلبي ، الاسلام والمستشرقون ، القاهرة : مطبوعات دار الشعب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧ ومابعدها .

(٣) انظر خاصة : مهدى شمس الدين ، العلمانية ، الكويت : مكتبة الالفين ، ط٢ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٧، ٨٠ - ٨٤ .

(٤) برزت مجموعة من الكتابات ترصد تلك الظواهر وفق أساليب ومناهج مختلفة ، انظر بصفة خاصة :

- ادوارد سعيد ، تغطية الاسلام (كيف تتحكم وسائل الاعلام الغربي في تشكيل ادراك الآخرين وفهمهم) ، ترجمة : سميرة نعيم خوري ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٣ .

- ريتشارد هرير ديكمجيان ، الأصولية في العالم العربي ، ترجمة وتعليق : عبد الوارث سعيد ، ط٢، ١٩٨٩ . ص ص ٧ - ١٢ ، ١٩ - ٢٧ ومواضع أخرى . انظر رصدا أوليا لبعض هذه الرؤى في : د. محمد محمود ربيع ، آراء في الصحوة الاسلامية وموقف الاسلام من الايدلوجيات المعاصرة ، القاهرة ، عالم الكتب ،

انتقاء واستظهار ، لاتعامل تكامل وتكافل بينها جميعا أو بين مكوناتها وعناصرها تعامل انتصار لرأى مسبق أو مذهب معين تختفى فيه حقائق العودة الى المصدر رجوع الافتقار وفق ابجديات هذا المصدر ومنهج التعامل معه [1] .

وقد يحاول توجه ضمن هذه التوجهات سعياً منه لتنظيف وجه الاسلام -مع افتراض حسن النية والقصد - أن يؤكد على عناصر " التسامح " ، و "السلام" ، و "التعايش"، وهو لايؤدى بذلك الى اقصاء عناصر الفاعلية فيه ومستويات الايجابية فى التصور الاسلامى الكلى ، بحيث يعد هذا التجزيئى فى الرؤية اخلالا بحقائقها وقواعدها وكلياتها [2] استدراجا لاتباع منهج دفاعى فى محتواه وغايته لايعد الا مراوحة فى المكان واستنفاد الطاقات الذهنية والبحثية من دون طائل [3] ، وقد يكون ذلك مقدمة

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ ، وانظر بصفة خاصة : الفصل الثانى المعنون ب، " ماذا يقولون عن الصحوة الاسلامية؟" عرض وتحليل ونقد ، ص ١٩ - ٨٥ .

(١) استقى الباحث هذا التمييز بين الرجوع الى الشرع افتقارا من جهة والرجوع اليه استظهارا فى مستوى آخر ، مما أورده الشاطبى ". أن أخذ الدلالة على الأحكام يقع فى الوجود على وجهين :

أحدهما : أن يؤخذ الدليل مأخذ الافتقار واقتباس ماتضمنه من الحكم ليعرض عليه النازلة المفروضة لتقع فى الوجود وعلى وفاق ماأعطى الدليل من الحكم ، أما قبل وقوعها فأن توقع على وفقه وأما بعد وقوعها فيتلافى الأمر ويستدرك الخطأ الواقع فيها بحيث يغلب على الظن أن يقطع بأن ذلك قصد الشارع ، وهذا الوجه هو شأن اقتباس السلف الصالح الأحكام من الأدلة.

والثانى أن يؤخذ مأخذ الاستظهار على صحة غرضه فى النازلة العارضة أن يظهر بادىء الرأى موافقة ذلك الغرض للدليل من غير تحر لقصد الشارع ، بل المقصود منه تنزيل الدليل على وفق غرضه ، وهذا الوجه هو شأن اقتباس الزائغين الأحكام من الأدلة .. فلذلك صار أهل الوجه الأول محكمين للدليل على أهوائهم ، وهو أصل الشريعة ؛ لأنها انما جاءت لتخرج المكلف عن هواه ، حتى يكون عبدا لله ، وأهل الوجه الثانى يحكمون أهواءهم على الأدلة ، حتى تكون الأدلة فى أخذهم لها تبعا .. "

انظر : أبواسحاق الشاطبى ، الموافقات فى أصول الشريعة ، القاهرة : دار الفكر العربى ، د.ت، جـ٣ ، ص ص ٧٧ـ ٧٨ .

(٢) منير شفيق ، الاسلام فى معركة الحضارة ، بيروت : دار الكلمة للنشر ، ط ٢، ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ .

(٣) عمر عبيد حسنة ، نظرات فى مسيرة العمل الاسلامى ، كتاب الأمة ، قطر : رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية ، المحرم ١٤٠٥هـ ، ص ص ٥٨ ـ ٦٠ ، ٦١ ـ ٧٠ .

هجوم جديد فى سياق الحجة والنقيض [1] او محاولة تصوير الاسلام من خلال مصادره وفى نصوصها بغير حقيقة رؤيته أو مناهجها أو الاستئناس الى ابجدياته الأساسية ، فالأمر هنا جد متشابك يفرض على الباحث أن يسير على صراط مستقيم من الناحية العلمية والمنهجية .

وأكثر الصعوبات تأثيرا فى باحث غير مختص بعلوم القرآن وأصول تفسيره تكمن فى أن العديد من المصادر - قديمها وحديثها - التى عالجت موضوعات تتعلق بمداخل التعامل مع القرآن الكريم اتخذت فى قضايا كبرى وأساسية مثل " الناسخ والمنسوخ "، مواقف مختلفة ومتفاوتة تبدأ باثباته والتوسع فيه ، ومرورا بموقف يؤكد النسخ ولكنه يضيق من مضمونه وماصدقاته وانتهاء بموقف ينكر النسخ تماما مستندا الى انتقاءات بعينها ربما يشوبها كثير من التكلف فى التأويل والتعسف فى البحث ومنهجه . وتخير أحد هذه المواقف أو التوجهات يحتاج الى عين خبير متخصص يعرف للنسخ قدره ولعناصره ومصطلحاته والمترتبات عليه فى فهم الأحكام والجمع بينها والابتناء عليها للرؤى والمواقف [2] .

والأمر لايتوقف عند هذا الحد ، بل هناك الكثير من المصطلحات لاتقل عن النسخ أهمية فى فهم الاحكام ، لها مدلولاتها وفنياتها من مثل : العام والخاص ، والمجمل والمفسر ، والمطلق والمقيد ، والمحكم والمتشابه ... وغيرها كثير ، فان فهم هذه المصطلحات والتعامل بها ، يتلوه صعوبة اخرى مترتبة عليها ، تتعلق بكيفية تطبيق ذلك على آيات القرآن فى محاولة لبناء الأدلة ونسقها بما يجعلها قوية فى مبناها وآثارها هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى نقل هذا التطبيق على موضوع البحث والآيات القرآنية التى تخصه أو تشير الى جانب أو آخر فى موضوع "العلاقات الدولية فى الاسلام " [3] .

بل انه من الصعوبات الحقيقية فى هذا المقام أن نفصل فى طرائق التعامل مع القرآن على حدة ، والسنة النبوية على حدة ، وهما فى الاصل مصدران على نفس المستوى

---

(١) انظر فى منهج الحجة ونقيضها : منير شفيق . ردود على أطروحات علمانية . تونس : دار الحكمة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م . ص ١٣ـ ٣٥

(٢) انظر فى ايضاح هذه القضية ومتعلقاتها (الناسخ والمنسوخ) :

د مصطفى شلبى، أصول الفقه الاسلامى . بيروت: دار النهضة العربية . ١٩٧٤، ص ص ٥٤٧ ـ ٥٦٩ .

(٣) انظر فى هذا السياق مجموعة التقارير المقدمة حول التعامل مع النص القرآنى بصدد بحث العلاقات الدولية فى الاسلام (تقارير مجموعة الأصول) . انظر كذلك الاشارات المتفرقة فى ثنايا هذا البحث والتى تتعلق بالخبرة الاجرائية للبحث فى الأصول .

بمعنى أن كلا منهما يكمل الآخر ويفسره ، فالسنة تبع للكتاب ، والفصل بينهما قد يورث خللا فى التعامل ، وهذه واحدة من الاشكالات التى تحدد صلة السنة بالقرآن، وعناصر التكامل بينها ومجالاتها [1] . ومن ثم فان الحديث - ليس كما يقول البعض- مصدرا يلى القرآن ، وانما هو والقرآن مصدران متساويان ، والفرق بينهما فى الاثبات، فالقرآن ويحفظ الله لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، أما الحديث بما دخل عليه من زيف يحتاج الى فحص وتمحيص فان ثبت وتأيد فهو حكم الله . . . وإلا فكيف يكون هناك ترتيب تنازلى بين ما يصدر عن الارادة الشارعة الواحدة ، الا اذا حددت هى هذا الترتيب ، وهو مالم يأمرنا به الله ، بل أن النصوص تزكى المساواة، ولكن بعض الوحى يتلى فيكون كتابا وبعضه لايتلى فيكون سنة . . [2] واذا كان الفصل بينهما يورد الخلل، فالتمييز بينهما أولى وأصح دون اهمال لحقائق العلاقة بينهما كمصدرين متكاملين .

وصعوبة اخرى - وليست اخيرة - تشير الى ذلك التنوع فى التفاسير واختلاف مذاهبها وتعدد مدارسها وتنوع مناهجها والتباين فى كثير من الاحيان بين اهتماماتها واتجاهاتها ، فمنها مايهتم بالجانب اللفظى واللغوى والمناحى الأدبية البلاغية من النص القرآنى ، بينما تعول اخرى على جانب المحتوى والمعانى والمضامين ، وهناك بعض التفاسير التى تهتم بتفسير النص القرآنى بالمأثور بالسنة أو بأقوال الصحابة والتابعين ، بينما تنطلق تفاسير اخرى بالتعامل العقلى كأداة تحقق عمق التفسير وفهم كتاب الله سبحانه وتعالى ، وأكثر من هذا وذاك فهناك تفاسير مذهبية تتسم بالتحيز ، اذ تتخذ مواقف مذهبية مسبقة تحاول أن تطوع النص القرآنى على أساسها ، فتلوى عنق النصوص بما يوافق مذهبها الذى نعتقده بعناصر وأدوات ومعان تؤكد التكلف الشديد والتعسف فى التأويل ، وهناك تفاسير اخرى - تحاول جهدها - البعد عن مزالق التحيز

---

(١) فى هذا السياق يمكن مطالعة مجموعة من الاشارات ذات الأهمية :

مصطفى السباعى ، السنة ومكانتها فى التشريع الاسلامى . دمشق المكتب الاسلامى . ط ٢، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

د. شعبان محمد اسماعيل ، التشريع الاسلامى : مصادره وأطواره . القاهرة : د.ن ، ١٩٧٧ م، ص ١١٨ وما بعدها .

انظر أيضا : تلك الرسالة القيمة للامام السيوطى ، مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة . القاهرة : مطبعة السلفية نشر محب الدين الخطيب ، ١٤٠٠ هـ، ص ٣ - ٤٥

(٢) د. محمد طلعت الغنيمى ، قانون السلام فى الاسلام . دراسة مقارنة ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٩ ، ص ص ١١٦ - ١١٩ .

تعود لنصوص الكتاب مفتقرة اليها غير مستظهرة بها ، يستنطق القرآن نفسه ، لاينطق باسمه ، يقيس الرأى على الرأى لا الرأى على القرآن . اتجاهات كثيرة ومختلفة سواء فى تعدد دوائر اهتمامها أو فى اختلاف مناهجها ووسائلها أو من حيث مقاصدها فى نصرة مذهب أو خلافه [1] ، هذا بدوره يفرض صعوبات اخرى اضافية على أى باحث غير متخصص فى هذا المجال ، محاولا استقاء رؤية تنظيرية من تلك التفاسير على مختلف اتجاهاتها ومناهجها ومقاصدها ، يتبنى بعضا منها أو بعض تفسيراتها ، متحفظا على أخرى ، مستبعدا بعضها ، مثبتا اخرى ، كل ذلك على أساس من قواعد هادية وضوابط محددة وشروط جامعة [2] . واذا كانت هذه الصعوبات تتضح بصورة أكبر وقد تؤدى الى أخطاء متراكمة اذا ماعولت على أحد تلك التفاسير واكتفيت به ، أو اكتفيت بعناصر التفسيرات الجزئية ، التى تتتبع الآيات بصورة فنية متتبعا كلماتها ومعانيها واعرابها ، ومواطن البلاغة فيها ... وغير ذلك من أمور ، فتلك التفسيرات الجزئية على أهميتها وضرورتها قد يصعب الاقتصار عليها والوقوف عندها [3] .

وآخر تلك الصعوبات التى يجب التنويه اليها ، رغم انها ليست الاخيرة ، تتعلق بصعوبات عملية التنظير والتكامل بين مستوياتها ، فالتنظير لموضوع شديد التشابك والتعقيد مثل العلاقات الدولية فى الاسلام ، لايقف عند حد الجمع الميكانيكى بين الآيات الخاصة بالموضوع وتقصى تفسيراتها فحسب ، ولكن يتعدى ذلك الى أقصى الآفاق التنظيرية ومداها ، فلاتجعل فحسب من الآيات التى اصطلح المتخصصون على أنها آيات الأحكام موضوعا له ، ولكن يتعامل مع معظم - ان لم يكن كل- امكانات النص القرآنى فى القصص القرآنى الذى يسهم برسم نماذج تاريخية قرآنية تحقق مقصد الاعتبار كهدف منهجى وامكانات بناء النسق للسيرة ووقائعها من الآيات القرآنية وتفسيراتها المعتبرة وتوابعها .

الآفاق التنظيرية تؤكد ضرورة نسبة الرؤية الاسلامية للعلاقات الدولية الى الحقائق الكلية لقواعد رؤية عقيدية تجاه : الانسان والكون والحياة ، تجاه الزمان والمكان ، هذه النسبة وذلك التناسب يفرض رد هذه الرؤية باعتبارها تتعلق بأحد الجوانب الحضارية

---

(١) باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، بيروت : دار التعارف للمطبوعات ، ط ٢، ١٩٨١ ،ص ١٢ .

(٢) انظر : محمد الطاهر بن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ ، الكتاب الأول ، المجلد الأول ، ص ص ٣٨ - ٤٥ وقد عالج فى المقدمة الرابعة فى تقديمه لتفسيره القرآنى حول أهم المقدمات المنهجية ، والمعونة " فيما يحق أن يكون غرض المفسر " فطالعه هو نفيس يفيد فى فهم هذه العبارة فهما دقيقا .

(٣) انظر فى هذا السياق الجزء الذى يعالج " القرآن بين التفسيرات الجزئية والتفسير ذا المنهج الموضوعى " من هذا البحث .

على امتدادها الى تلك الرؤية الكلية، ورؤية كلية تتعلق بمقاصد الشريعة الكلية التى تبحث عن جواهر الأفعال لا اشكالها فحسب ، ورؤيـة كلية تتعلق بالسنن الحاكمة والضابطة للحركة الحضارية ، كل ذلك فى ضوء استكناه عناصر هذه الرؤية واسهاماتها فى بناء مجموعة أو ان شئت الدقة - منظومة - من الانساق القياسية والمفاهيم الأساسية والفرعية . التنظير ، اذا ، لايقتصر على جانب هنا أو هناك بل له مستوياته ، الجمع بين هذه المستويات فى رؤية واضحة المعالم متسقة العناصر محدودة المقاصد صعوبة ، بل صعوبات، تفترض ضرورة استثمار امكانات النص القرآنى بعناية ودقة ومنهج قويم للاجابة على اشكالات الواقع المتجددة [١] .

يبقى بعد ذلك الاشارة الى محاولة حل معظم هذه الاشكالات المختلفة عن طريق الاجراء وهى صعوبة متميزة ترجع فى الحقيقة الى طول عهد الباحثين فى الاهتمام بشطر التنظير فى المنهج واهمال شطر التطبيق أو الاجراء ، خاصة عندما يتعلق البحث بموضوع له الكثير من الاشكالات لاتتعلق فحسب بجانب التنظير ، بل قد يتعلق معظمها بجانب التطبيق ، مثل موضوع " العلاقات الدولية فى الاسلام " . جانب التطبيق أو الاجراء يتعلق بثلاثة مستويات على الاقل كل منها له صعوباته :

الأول : بناء الموضوع فى عناصر مترابطة فى سياق فكرة حاكمة ضابطة .

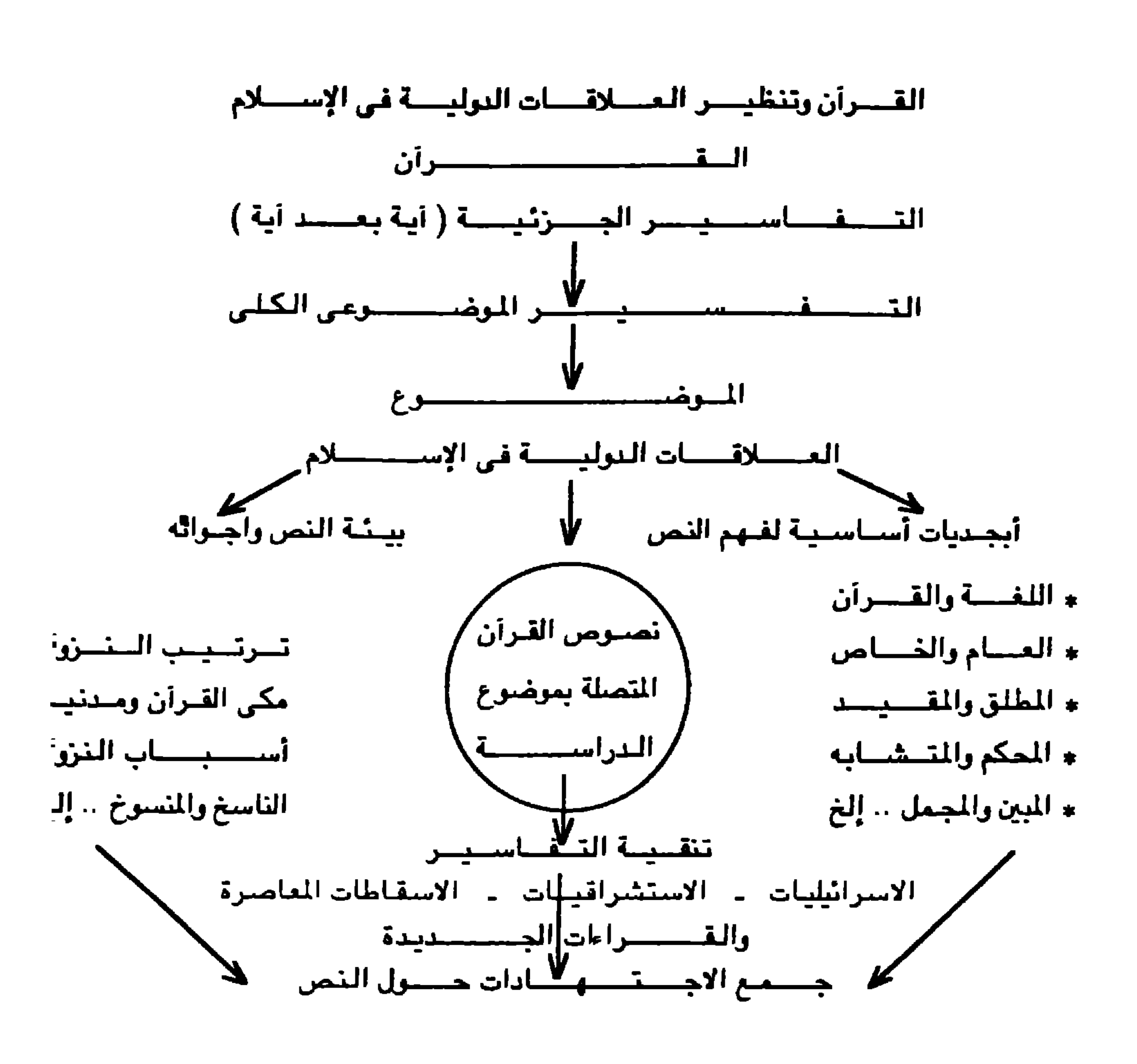
الثانى : تحديد الآيات المختلفة والمرتبطة بموضوع البحث وفق معايير محددة ، وكذا اختيار التفاسير المعينة على فهم تلك الآيات وفق معايير متعددة وضوابط واضحة .

الثالث : ضرورة ضرب الامثلة من النص القرآنى مما يحقق وحدة بناء الموضوع ، ووضوح الرؤية ، وعناصرها المتكاملة فى ضوء فقه أبجديات التعامل مع النص والجمع بين النصوص المختلفة .

هذا كله يتيح لنا وفى ضوء هذه الصعوبات الاشارة إلى خطوات بناء الموضوع فى الشكل الآتى:

---

(١) انظر أيضا معالجة الجمع بين النصوص والاجتهادات حولها فى المواضع الخاصة بها فى هذا البحث.



تحديد اشكالات الجمع ومحاولة
الاجابة عليها في ضوء بيئة النص
وابجديات دراسته

توهم الخلافات - التعارض والترجيح - الجمع الاستقرائى
التصنيف والترتيب - نظم الأدلة من النصوص فى سياق رؤية كلية

التنظير

تكامل مستويات التنظير

الرؤية الكلية - مقاصد الشريعة - السنن
الأنساق القياسية - المفاهيم الأساسية والنوعية
القصص القرآنى والنماذج التاريخية - السيرة النبوية فى القرآن
اشكالات الواقع واجابات التنظير

** القرآن الكريم ، مدخل للتعامل مع التنظير للعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم اجراءات بحثية .

القرآن وتنظير السنة :

القرآن كتاب الله المنزل وكتاب الاسلام ، أنزله الله تعالى للناس كافة على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ﴿وانه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين﴾ [1] ، وهو كتاب ليس على شاكلة المؤلفات من الكتب ، ذلك ان الكتب يصار الى تأليفها أو دراستها فنجد أن جميع مافيها من معلومات وأفكار ودلائل يدور حول "موضوع بعينه" بأسلوب تأليفي وبصورة منسجمة ، ولأجل ذلك فالدارس الذى ليس له عهد بالقرآن اذا أراد أن يدرسه لأول مرة فانما يتناوله وهو على ظن أنه " كتاب " على غرار عامة الكتب التى اعتاد قراءتها، قد حدد موضوعه المنشور ثم قسمه الى أبواب وفصول ، وكذلك فقد يظن أن هذا الكتاب قد تناول كل شعبة من شعب الحياة الانسانية على وجه الاستقلال بالبحث والعرض ليسرد مايتعلق بها من احكام وتعاليم بترتيب مسلسل ، إلا أن الدارس له أو الباحث فيه اذا بدأ يتصفح هذا الكتاب يفاجأ بعكس ماكان يتوقعه ، فيجد أسلوبا لم يألفه من قبل اذ يرى فيه مجموعة من المسائل العقيدية والتعاليم الخلقية ، والحقائق القيمية ، والأحكام الشرعية ، واشارات دعوية ونصيحة ، والعبرة والاعتبار، والنقد والتقويم ، والزجر والتخويف ، والترغيب والترهيب ، والحجج والشواهد ، والقصص التاريخي ، واشارات الى آيات الله فى الكون وتأكيد على سننه فى الآفاق والأنفس والمجتمعات ، كل ذلك يتنوع بيانه بين حين وحين يبدأ ويعاد بوجوه متباينة وأساليب منوعة، ربما بل وغالبا فى مواضع متفرقة ، كما أنه بينما يطرق موضوعا فاذا به يولى وجهه شطر موضوع ثان وثالث، بل قد يكون الأمر أغرب حين يبتدىء الكتاب فى آياته وسوره موضوعاً ثم يتخلله موضوع آخر ، كما يتبدل المخاصب والمتكلم بين حين وآخر وتتجه المحاورة الى جهات مختلفة مرة بعد اخرى [2] .

أما التقسيم الى موضوعات ومباحث وأبواب وفصول فلا عين له ولا أثر ، واذا نوقش فيه بعض من التاريخ أو مسائله ، لم يناقش ذلك على الأسلوب السائد لكتابة التاريخ ، . . . واذا ذكر الانسان ومافى العالم من وجودات لم يذكر على منهج العلوم الطبيعية أو على سننها ، واذا تطرق الموضوع الى مناحى الحياة الحضارية ومنها مسائل الحياة السياسية أو العلاقات الدولية . . لم يسلك ذات المسالك فى البيان والتبيين أو فى الفحص والتمحيص ، وإذا أتى على ذكر من الاحكام ذات الطابع التشريعى لم يأت بصياغة يعتادها أصحاب التشريع وعلماء التقنين أو نحوها فى هذا المجال، واذا

---

(١) الشعراء / ١٩٥ .

(٢) أبو الأعلى المودودى، المبادىء الأساسية لفهم القرآن، القاهرة :دار التراث العربى، د.ت ، ص ص ٣-٤

عرضت تعاليمه فى مداخل الاخلاق وحقائق القيم واستقامة السلوك يختار من الانماط مايغاير سائر ماكتب ودون فى هذا الباب أو فى ذلك المساق .

وإن الدارس - للوهلة الأولى - اذا وجد هذا وأمثاله على غير ماألفه من أساليب الكتابة وأنماط البيان .. تأخذه الدهشة مستشعرا بنظره - ببادى الرأى - أن هذا الكتاب يتوهم نقصان ترتيبه ويعوزه التنسيق . والأمر على هذا يتراوح بين الدارس الذى لم يؤمن بهذا الكتاب ، وربما لايريد من دراسته إلا اثارة الشبهات ، يجد مادته للطعن واثارة الاعتراضات المتنوعة حول ذلك الكتاب ، اذ يجد فى توهمه فقدان الترتيب والتنسيق ، متسعا لبلوغ غاياته وتحقيق مآربه ، وأما المؤمن به فتتجاذبه المواقف والاضوار فتارة يطمئن قلبه الى تفسيرات عديدة لتوهم عدم وجود التناسق وتارة اخرى يستسلم لفكرة الشذور المتناثرة ، فتصبح كل آية من آياته معزولة عن السياق العام وتعود آياته مسرحا لابتكار المعانى التى تخالف مراد العزيز الحكيم [1] .

ان هذا التميز فى هذا التناول - ومع التفحص والتدبر - انما يعنى المغايرة لكافة الكتب ، وعلى الرغم من هذا امتاز بنسقه وتنسيقه ، بوضوحه وبيانه الا أن ذلك فى حقيقة الأمر انما يشير بدوره الى منهج متميز فى فقه النصوص القرآنية وتدبر معانيها وأبجديات منهجية اساسية .

وواقع الأمر أن النظم القرآنى أشار الى حقيقة تنزيل القرآن منجما فى ثلاث وعشرين سنة منها ثلاث عشرة بمكة على الرأى الراجح وعشر بالمدينة ، وجاء التصريح بنزوله مفرقا فى قوله تعالى " وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا " أى جعلنا نزوله مفرقا كى تقرأه على الناس على مهل وتثبت ونزلناه تنزيلا بحسب الوقائع والأحداث [2] .

وتنزيل القرآن منجما له من الحكمة بما يشير الى التفاعل المستمر بين النص والمؤمن، تفاعلا يؤكد الارتباط بين النظر والعمل ، وقد كان هذا النزول المنجم يسهم فى بناء النفوس وفق سنن التغيير الحضارى معتبرا الواقع آنذاك وخصوص الحال ، ووفق سنة التغيير الرئيسية " ان الله لايغير مابقوم حتى يغيروا مابأنفسهم " وبما يحقق عمارة الأمة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤ ـ ٥ ، انظر أيضا : ابو الأعلى المودودى ، مقدمة ترجمة القرآن ، الرياض مطبوعات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٩٧٦ ، ص ص ٩ ، ١٤ .

(٢) الاسراء / ١٠٦ .

وانظر فى نزول القرآن منجما وحكمة ذلك : محمد صادق قمحاوى ، الايجاز والبيان فى علوم القرآن ، القاهرة : مكتبة عالم الفكر ، ١٩٨٠ ، ص ص ٨٧ ـ ١٠٤ .

المختصة بالشهود الحضارى وتحقيق عناصر الخيرية فيها وقواعد الفاعلية من اعتقاد راسخ ، وعلم حق على صواب ، وعمل طيب صالح مصلح.

فكانت آيات القرآن تتنزل على الرسول وعلى الجماعة المؤمنة تعايشهم فى كل موقف ، وكان هذا النزول المنجم أدعى وآكد للدلالة القاطعة أن القرآن الكريم تنزيل من حكيم حميد ، فهذا القرآن الذى نزل منجما ، تنزل الأية أو الآيات على فترات يقرؤه الانسان فيجده محكم النسج دقيق السبك مترابط المعانى رصين الأسلوب متناسق الآيات والسور قال تعالى ﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾[1] ولو كان هذا القرآن من كلام البشر ، قيل فى مناسبات مختلفة وأحداث متغيرة ووقائع متنوعة وحادثات متبدلة لوقع فيه التفكك حتما والانفصام لزوما وعدم الاتساق ضرورة ، واستعصى أن يكون بينه هذا التوافق والانسجام والاتساق وتنزيهه عن الاختلاف ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾[2] .

وغاية القول فى هذا السياق إن التنزيل المنجم كان يشير الى عملية التربية الحضارية ضمن عملية تغيير ممتدة فى مسايرة الحوادث والتدرج فى التشريع ، فما كان ليسلس قياد الناس طفرة للدين الجديد لولا أن عالجهم القرآن بحكمه واعطاهم من دوائه الناجع جرعات .. وكلما حدثت حادثة بينهم نزل الحكم فيما يبين ويرشدهم الى الهدى ويضع لهم أصول التشريع حسب المقتضيات والأحوال أصلا بعد آخر ، فكان هذا تعاملا نفسيا يراعى الواقع ويعتبره ، وكان القرآن يتنزل وفق الحوادث التى تمر بالمسلمين فى جهادهم الطويل لاعلاء كلمة الله كأنه يعايشهم وهم يعيشون به ، ولهذا كله ادلة من نصوص القرآن اذا تتبعنا مكيه ومدنيه وقواعد تشريعه[3] .

---

(١) هود / ١ .

(٢) النساء / ٨٢ .

(٣) مالك بن نبى ، الظاهرة القرآنية ، ترجمة : عبدالصبور شاهين ، تقديم محمد عبدالله دراز ، محمود محمد شاكر ، اصدار ندوة مالك بن نبى ، بيروت : دار الفكر ، ١٩٨١، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٧ .

انظر ايضا ، الشيخ احمد بن عبدالعزيز المبارك : نزول القرآن ، كتاب الأصالة، ضمن : ملتقى القرآن الكريم : محاضرات وملتقى الفكر الاسلامى الخامس عشر ، الجزائر : ٢ ـ ٨ ذوالقعدة. ١٤٠١ هـ ، ١ ـ ٧ سبتمبر ١٩٨١، قسطنطينة ١٩٨٣ ، جـ ١ ، ص ص ٤٥ ـ ٤٦ .

انظر كذلك : محمد أبو زهرة ، المعجزة الكبرى (القرآن) ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٦ .

القرآن بين التفاسير الجزئية والنهج الموضوعي في التفسير:

نعني بتلك التفاسير الجزئية للقرآن تلك التي تتبع منهجا يتناول المفسر من خلاله القرآن الكريم آية فآية وفقا لتسلسل تدوين الآيات في المصحف الشريف ، ووصف هذا التفسير بالجزئي [1] ، لايغض بأي حال الطرف عن أهميته القصوى وترتب بعض الأخطاء من جانب المفسر من جراء الاقتصار عليه لايعني بأي حال تجاهله، فهذه التفسيرات الجزئية هي في مقام المقدمة للتفسير الموضوعي، اذ يعد - ان صح الاستئناس بتلك القاعدة في هذا المقام - من مقدمات الواجب لهذا التفسير الموضوعي الذي لايتم إلا بها .

فالمفسر في هذا السياق يسير مع المصحف مفسرا آياته بل وكلماته تدريجيا مستخدما ادواته ووسائل للتفسير من جمع المأثور سواء بلحظ آيات اخرى تشترك مع تلك الآية في مصطلح أو مفهوم دون اغراق في ذلك وبالقدر الذي يلقي الضوء على مدلول الآية المراد تفسيرها ، مع أخذ السياق الذي وقعت تلك الآية ضمنه بعين الاعتبار ، غير أن اتباع هذه القواعد أو السمات يتم من خلال هذه التفسيرات الجزئية على نحو متفاوت ومتعدد ومتنوع من حيث درجة ودائرة اهتمام التفسير وصاحبه.
ولاشك أن التفسيرات الجزئية المشار اليها تشكل أوسع وأكمل صور هذا التفسير التي انتهت اليها، فهذه التفسيرات الجزئية تدرجت تاريخيا الى أن وصلت الى مستوى الاستيعاب الشامل للقرآن الكريم بهذه الطريقة وبذلك المنهج ، دون أن يعني ذلك أن التفاسير المتأخرة زمنيا قد اعتمدت كلية على السابقة عليها وان اضافت إليها على نفس منهجها وطريقتها .

ولاشك أن هذا التفسير الجزئي قد وجد بداياته على عصر النبي صلى الله عليه وسلم، اذ كان يُسأل عن معاني آيات بعينها فيدلي بتفسيرها ، وكذا كان الأمر على عهد الصحابة والتابعين على مستوى شرح جزئي لبعض الايات القرآنية وتفسير

---

(١) من الجدير بالذكر أن باقر الصدر أسمى تلك التفسيرات التي قامت على تفسير القرآن آية فآية، بالتفسيرات التجزيئية وتسميتها بالجزئية أولى في هذا المقام ذلك أن المتابعة للآيات القرآنية وتفسيرها آية فآية حسب وضعها في المصحف ليس تجزيئاً . انظر باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، مرجع سابق ، ص ٩ ، بينما اسماها زاهر عواض الالمعي بأنها التفسير التحليلي وهو وصف وتسمية لها مايسوغها ، اذ يقصد المفسر الى الآيات القرآنية حسب ترتيبها في التلاوة ، وكما هي مدونة في المصحف الشريف ثم يفسرها بتحليل وتفصيل كاشفا عن كل مايريد منه من معان وأوجه ، انظر في هذه المعاني :

- زاهر عواض الالمعي ، دراسات في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم ، الرياض ، د.ن ، ١٤٠٥ هـ ، ص١٨ .

مفرداتها ، وكلما امتد الزمن ازدادت الحاجة إما بحكم رغبة هؤلاء المفسرين في حفظ الذكر فهما وتدبرا ، أو بحكم مطالب الواقع وتجدد حوادثه ، فانتهى التفسير ليتخذ أشكال تفاسير متكاملة للآيات والسور القرآنية مثل تفسير الطبري ، وتفسير ابن كثير . . . وغيرها فكتبت هذه التفاسير منذ أواخر القرن الثالث واوائل القرن الرابع الهجري لتتوالى وتتتابع ، ومثلت في صورها المتكاملة تلك تطورا يمثل أوسع صورة للمنهج الجزئي في التفسير .

من هنا توسع هذا النهج في التفسير ليسد الحاجات ، تبعا لما اعترض النص القرآني من غموض ناتج عن ابتعاد الناس عن لغة القرآن وعن معانيه بمرور الزمن وازدياد الفاصل الزمني ، ناهيك عن تراكم القدرات وتجدد التجارب وتطور الحوادث والأوضاع وتنوع الظروف والحادثات والوقائع .

ووفق ما أشرنا اليه – فيما سبق – فان هذا النهج لايغض النظر عن سائر الآيات الأخرى بل أنه يستعين بآيات اخرى مقام الآية المراد تفسيرها ، كما يستعين بالاحاديث والمرويات في سياقها ، إلا أن ذلك لاينهض ليكون تفسيرا موضوعيا ، وإن شكل ذلك نواته ، فغالبا ماتكون الاستعانة بالآيات الأخر محددة الهدف محدودة القصد الذي ينصرف غالبا للكشف عن المدلول اللفظي الذي تحمله الآية موضع التفسير ، غاية المفسر اذاً وفق هذا المنهج ايضاح الآية وفهم مدلولها بكل الوسائل الممكنة ، أي أن الهدف في هذا السياق لايزال جزئيا يقف عند حدود تلك الآية من النص القرآني لايتجاوزها غالبا [1] .

ضمن هذا المنهج التفسيري تتعدد التوجهات في مدارس التفسير ومناهجه ، فمنها ما ينتمي الى المنهج النقلي في التفسير ، ومنهج السنة النبوية للتفسير ، والمنهج اللغوي والمنهج العقلي والاجتهادي والتفسير الاشاري ، وغيرها من مناهج التفسير ، والتي لايعني الوصف أن التفسير يقتصر عليه فان التفاسير غالبا ماتتبع أكثر من منهج معين ولكن تكون الغلبة لمنهج بعينه .

والتفسيرات الجزئية ، كما سبق القول ، تطورت من الناحية الزمنية ، فوقعت وجمعت في فترات زمنية متفاوتة فمنها القريب من تفتح الرسالة مع عصر التدوين ، ومنها ماهو حديث ، وتتوالى محاولات التفسير القرآني فترة بعد أخرى [2] .

---

(١) باقر الصدر ، مرجع سابق ، ص ١١ ومابعدها .

(٢) انظر مختلف الكتب التي تعرض لمدرس التفسير الجزئي أو التحليلي في تطوره وتنوع مناهجها: الشيخ خالد عبد الرحمن العك ، أصول التفسير وقواعده ، بيروت : دار النفائس ، ط٢، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ ومابعدها . اذ يشير الى المنهج النقلي واللغوي والعقلي والاجتهادي والاشاري في عملية التفسير ؛ محمد

وهذا بدوره يعني الاشارة الى مسألة اجرائية [1] تتعلق بموضوع البحث فى العلاقات الدولية فى الاسلام والتى تعنى ضرورة أن تكون هناك مجموعة واضحة من المعايير فى اختيار التفاسير التى تشكل مادة البحث وتراكم معلوماته فى المناحى المختلفة للموضوع :

١ - ضرورة أن تمثل العينة المختارة من التفسير مدارس التفسير المختلفة ومناهجها دون استبعاد لأى منها ، وأن يتم الاستبعاد على ضوء افادة الموضوع منها عند كتابة البحث .

٢ - واذا كان ماسبق يمكن الاطلاق عليه " التمثيل المدرسى والمنهجى للتفاسير " - ان صح ذلك الاطلاق - فان المعيار الثانى ينصرف الى حقيقة " التمثيل الزمنى للتفاسير" وتطوراتها ، فهو يشتمل على التفسيرات الشائعة القديمة نسبيا ، دون أن يهمل التفاسير الحديثة نسبيا ، بل يحاول متابعة الحديث منها ، لأن الظن الراجح فى هذا المقام يشير الى تعرض مثل هذه التفاسير لقضايا مستحدثة ترتبط بالعلاقات بين

حسين الذهبى ، التفسير والمفسرون ، القاهرة : مكتبة وهبة، ط٤ ، ١٩٨٩ ، ح١، ح٢ ، وهى دراسة متقصية لتلك النوعية من التفاسير ، انظر أيضا : د. محيى الدين بلتاجى ، دراسات فى التفسير واصوله ، قطر - الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧ ، انظر بصفة خاصة تطور التفسير ومدارسه واتجاهاته ، ص ٤١ ومابعدها. الشيخ محمد الفاضل بن عاشور ، التفسير ورجاله ، مجمع البحوث الاسلامية، القاهرة ، السنة الثانية ، الكتاب ١٣ ، مايو ١٩٧٠ م - ربيع الاول ١٣٩٠هـ .

- انظر كذلك : محمد عبد العظيم الزرقانى ، مناهل العرفان فى علوم القرآن . القاهرة : دار احياء الكتب العربية : عيسى البابى الحلبى ، ط٣ ، ١٣٧٢ هـ، انظر بصفة خاصة مدارس التفسير والمفسرين ، ص ٤٧٠ - ٥٧٤، وكذلك : محمد ابراهيم شريف ، محاضرات فى تاريخ تفسير القرآن الكريم: اتجاهاته ومناهجه. القاهرة:كلية دار العلوم، قسم الشريعة،١٩٨٠- ١٩٨١؛ د. مصطفى الصاوى الجوينى ، مناهج فى التفسير. الاسكندرية . منشأة المعارف ١٩٧١ وفى التفسير بالمأثور وأثر العلوم المستحدثة والمقولة فى التفسير ؛ انظر: محمد الصادق عرجون ، القرآن الكريم : هدايته واعجازه فى أقوال المفسرين ، القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٩ ومابعدها .

- انظر أيضا : مصطفى محمد الحديدى الطير ، اتجاه التفسير فى العصر الحديث ، القاهرة . مجمع البحوث الاسلامية ، السنة ٧ ، العدد ٨ ، ربيع الأول ١٣٩٥ هـ - ابريل ١٩٧٥ م .

- وقد أثبت الامام حسن البنا مقدمة ضافية موجزة عن علم التفسير نشأته وتطوره ومدارسه : حسن البنا مقاصد القرآن الكريم ، القاهرة : دار الشهاب. ١٩٨٧ . ص ص ٥ - ٢٧ .

(١) انظر فى ذلك جملة التقارير المختلفة لمجموعة الأصول فى بحث العلاقات الدولية فى الاسلام والتى كانت تتابع القضايا الكلية الخاصة بمعايير اختيار التفاسير ومتابعة العمل فى ذلك .

المسلمين وغيرهم ، وهو أمر قد لانجد اشارات معينة فى التوجه حيال هذه القضايا ضمن التفاسير القديمة نسبيا .

٣ - والتفاسير اذا كانت تجعل مهمتها تفسير الآيات مباشرة ، فان هناك مجموعة من المصادر المكملة فى هذا السياق بعضها يتعلق بعلوم القرآن المختلفة ، وبعضها يتعلق بالكتابات الفقهية ضمن أبواب تتعلق بموضوعات البحث وعناصره ، وبعضها ينصرف الى الكتابات الحديثة فى نفس موضوع البحث أو أقرب اليه وقد احتوى على آيات وتفسيراتها رتبت عليها آراء وتوجهات حيال القضايا المختلفة.

هذه جملة المعايير التى تشير الى طريقة تجميع المادة المفسرة للنصوص القرآنية التى تعتبر فى حقيقتها المادة الخام للنهج الموضوعى فى التفسير الذى يجعل من الموضوع نقطة انطلاقة دون الاستئناس بالحقيقة القرآنية الواحدة ، والوحدة الموضوعية للسورة الواحدة بما يحقق كمالات هذا التفسير الموضوعى .

ومن هنا فإن فهم النهج الموضوعى فى التفسير [١] ، ينصرف الى ثلاثة انحاء من الواجب ملاحظتها بل وضرورة الجمع والربط بينها جميعا هذا من ناحية ، ومداخل التفسير الجزئى الأخرى من ناحية اخرى بما يحقق عناصر الوضوح والتنظيم باعتبارها مقاصد اساسية لعملية التنظير وانجازها على نحو منهجى، هذه الأنحاء الثلاثة تتمثل فى :

١ - اعتبار القرآن الكريم وحدة كلية موضوعية واحدة [٢] .

---

(١) انظر فى التفسير الموضوعى معناه ومساه وغاياته : باقر الصدر مرجع سابق ، ص ١٢ ومابعدها. زاهر عواض الالمعى . مرجع سابق ، عبد الحى الفرماوى ، البداية فى التفسير الموضوعى (دراسة منهجية موضوعية)، القاهرة ، د.ن . ١٩٧٦ ، ص ٣٩ ومابعدها ، وأيضا :

د. عبد الغنى الراجحى ، آدم عليه السلام كما تحدث القرآن الكريم . مع مقدمة فى التفسير الموضوعى للقرآن الكريم ، القاهرة : مؤسسة مكة المكرمة ، د.ت، ص ٢٣ - ٢٥ .

(٢) القرآن كالجملة الواحدة مبدأ تقرر لدى من يعرف أنه لاتعارض بين نصوصه يقول البيهقى نقلا عن ابى سليمان الخطابى أنه قال " القرآن كله بمنزلة الكلمة الواحدة ، وماتقدم نزوله وماتأخر فى وجوب العمل به سواء بين الأول والآخر ... " انظر : الامام الحافظ أبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى ، الجامع لشعب الايمان ، تحقيق : د. عبد العلى عبد الحميد حامد ، بومباى - الهند : الدار السلفية - دار الريان للتراث (القاهرة) ، ١٩٨٦ ،ج٢ ، ص ١٠٣، وكذا يعبر عن نفس المعانى وربما بنفس الكلمات باعتبار القرآن كالكلمة الواحدة . .. قال ابن العربى فى بعض كتبه " ارتباط آى القرآن بعضه ببعض حتى يكون كالكلمة الواحدة متسقة المعانى ، منتظمة المبانى ، علم عظيم ... (نقلا عن : مصطفى صادق الرافعى ، اعجاز القرآن ، القاهرة . المكتبة التجارية ، ط٨ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٧٧ (هامش) . ويؤكد د. فاروق أحمد

٢ - السورة القرآنية الواحدة تمتلك عناصر متتابعة متناسبة ومتكاملة تؤكد الوحدة الموضوعية لها [(١)] .

٣ - الانطلاق من الموضوع المحدد والمرتبط بأى من مناحى الحياة وعوالمها المتعددة لتأصيل الرؤية والموقف فى نسق تنظيرى متكامل مثل : (الجهاد- الدعوة - القتال ... الخ [(٢)] .

فالمستوى الأول يؤكد عدم التعارض بين أى من آيات القرآن بعضها وبعض ، وسوره وأحكامه وقواعده ، فالقرآن كالجملة الواحدة ، بما يؤكد عناصر التكامل والتعاضد والتساند مابين نصوصه المفضية الى وحدة القرآن فى نظمه وسياقاته ومعانيه ومقاصده ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾ [(٣)] .

أما المستوى الثانى فيتأكد من خلاله شأنه شأن التفسيرات الجزئية ، أن الآية الواحدة "وحدة تحليلية قابلة للتفسير" ، إلا أنها لاتقف عند هذا الحد اذ تجعل من عناصر السياق ومتابعتها منهجا مأمونا ، يتأكد من خلاله عدم اقتطاع الآية من سياق السورة، فينظر الى سور القرآن كوحدة موضوعية وان تنوعت اساليبها وقضاياها ، كما أن الحرص فى هذا السياق على متابعة أجواء السورة الواحدة أمر من الاهمية بمكان

حسن هذه المعانى كأولى قواعده المنهجية للباحث فى القرآن والسنة ، اذ يؤكد وجوب الرجوع للقرآن الكريم كله لمعرفة حقيقة قرآنية واحدة ، انظر فى هذا السياق د. فاروق أحمد حسن ، قواعد منهجية للبحث عن الحقيقة فى القرآن والسنة ، الاسكندرية : دار الدعوة . د.ت . ص ص ٣ - ١٥ . وكذلك فمن وجوه الدقة فى النص القرآنى استحالة تفسير صيغة من صيغه أو عبارة من عباراته منثورة من سياقها الخاص فى الآية والسورة ومن سياقها العام فى المصحف كله .. " انظر د. عائشة عبد الرحمن . القرآن وقضايا الانسان ، بيروت : دار العلم للملايين . ط ٥ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢١ . ولاشك أن هناك مجموعة من القضايا تتعلق بالتفسير الموضوعى أو ماأسمى المنهج البيانى فى تفسير القرآن الكريم ، انظر فى ذلك . د. كامل على سعفان ، المنهج البيانى فى تفسير القرآن الكريم ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨١ ، وحدة السورة والموضوع ص ١٣١ ومابعدها . ص ١٦٣ ومابعدها .

(١) محمد محمود حجازى ، الوحدة الموضوعية فى القرآن الكريم . القاهرة : دار الكتب الحديثة، ١٩٧٠ ، ص ٣١ ومابعدها ، وهذا الكتاب قيم فى أفكاره ، وكذلك يجب النظر فى الوحدة الموضوعية للسورة والتى تشير الى جملة الوشائج اللفظية والمعنوية التى تربط اجزاء السورة ، د. محمد عبد الله دراز ، النبأ العظيم : نظرات جديدة فى القرآن ، الكويت : دار القلم . ١٩٥٧ ، ص ١٥٨ ومابعدها .

(٢) نظر نموذجا لهذا التفسير . كامل سلامة الدقس . آيات الجهاد فى القرآن الكريم . دراسة موضوعية وتاريخية وبيانية ، الكويت : دار البيان ، ١٩٧٢ .

(٣) الشعراء / ١٩٥ .

يحقق عناصر الضبط فى الرؤية ويبحث فى تناسب الآيات فى السورة الواحدة ، وربما فى تناسب سور القرآن واحدة بعد الأخرى . وفى هذا السياق قد يرى الباحث فى موضوع يتتبع علاقة المسلمين بغيرهم فى ضوء تأصيل رؤية اسلامية للعلاقات الدولية ، أن اقتطاع آيات من سورتى الانفال والتوبة ومتابعة تفسيرها قد يودى الى خلل فى رؤية التفسير ، ولايصلح الى نهج متابعتها الا باعتبارها وحدات موضوعية اذ تدور كلتا السورتين حول موضوعات متكاملة أصلية كانت أو تابعة فيما يتعلق بالعلاقات بين المسلمين وغيرهم ، اذ تعدان آخر مانزل فى هذا الصدد ، والمتابعة الكاملة لآياتهما يعد منهجا مأمونا فى هذا المقام [1] .

أما المستوى الثالث فانه يجعل من موضوع معين يتعلق بقضية أو بأخرى تخص أحد مناحى الحركة الحضارية قاعدة للبحث حول الآيات التى تخص هذا الموضوع ، وتصنيفها ضمن عناصر موضوع واحد ، ووضعها فى نسق معين من خلال متابعة التفسيرات الجزئية يمنع من احتزاء الأدلة أو اقتناصها أو الاستظهار بها من دون منهج صارم وقواعد منهجية محددة ، كما أنه ينظم عناصر توظيف هذه القواعد فى سياق وضوح الرؤية وشمول التنظير، أهم هذه القواعد (مراعاة ترتيب النزول ودلالاته ، أسباب النزول وآثارها فى فهم النص وفقه الاحكام) مراعاة الناسخ والمنسوخ ، مراعاة الجانب اللغوى فى عملية التفسير ، ومعرفة العموم والخصوص مع تبين آثارهما فى ترتيب الأحكام ، وكذا المطلق والمقيد ، والمجمل والمفسر ، والمحكم والمتشابه ... وغيرها ، كما يجب مراعاة قواعد الجمع والتعارض والترجيح ...) .

---

(١) انظر محمد محمود حجازى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ - ٥٣ .

وضمن هذا السياق ايضا ، يمكن الاشارة الى اعتبار السياق منهجا مأمونا فى عملية التفسير وذلك على أن يفهم السياق بابعاده وامتداداته ، فالسياق قد يضاف الى مجموعة من الايات التى تدور حول غرض اساسى واحد ، كما أنه قد يقتصر على آية واحدة ، ويضاف اليها وقد يكون له امتداد فى السورة كلها ، بعد أن يمتد الى مايسبقه ويلحقه ، وقد يطلق على القرآن بأجمعه ويضاف اليه ، بمعنى أن هناك سياق آية وسياق النص، وسياق السورة والسياق القرآنى . فهذه دوائر متداخلة متكافلة حول ايضاح المعنى ولذا فان من واجب المفسر أن لايغفل عن هذا الارتباط وهذه الأبعاد ، وعليه أن يعلم أن بتر السياق الخاص عن سائر السياقات من شأنه أن يودى الى الميل عن سنن الصواب فى التفسير ، أما السياق القرآنى فاننا نقصد به أمرين ... الأغراض والمقاصد الاساسية التى تدور عنيها جميع معانى القرآن ... والآيات والمواضع التى تتشابه فى موضوعها ... انظر : عبد الوهاب أبو صفية الحارثى . دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن الكريم ، عمان : الناشر المؤلف ، ١٩٨٩ ، ص ص ٨٨ - ٨٩. ومواضع الكتاب على اختلاف قضاياه وعناصره جديرة بالتأمل والتدبر والمطالعة .

كل تلك القواعد وفهمها الفهم المناسب انما يكون عناصر متكاملة لأبجدية منهجية للتعامل المنضبط مع القرآن الكريم ، قد يكون احدها أو بعضها ضروريا عند التفسير الجزئي وعلى حسب ماتفرضه الآية موضوع التفسير، الا أن النهج الموضوعي في التفسير يفرض الجمع بين هذه القواعد جميعا والاستعانة بكل تلك الأمور كمنظومة منهجية تشتمل على تلك المفردات ولكن في سياق متكامل ، ولايتصور القيام بذلك إلا من خلال استحضار الأدلة المتمثلة في النصوص وقواعد تفسيرها بصورة أقرب ماتكون الى الحصر والاستقراء ، نستطيع ، ومن خلال تتابع خطوات معينة ، القيام بصياغة تنظيرية تشتمل على قواعد عامة واساسية في موضوع البحث (العلاقات الدولية في الاسلام) ومستويات تنظيرية اخرى تتكامل معها أو تفصلها [1] .

وهذا النهج الموضوعي لايعد بأي حال تصنيفا للآيات أو تكشيفا لها فحسب ، بل هو محاولة أبعد من ذلك بكثير اذ تفترض جمعا بين تفسيرات النصوص وفق ابجديات معينة يفرضها هذا التناول الموضوعي للتعامل مع القرآن الكريم وآياته ونصوصه [2] .

كما أنه من نافلة القول أن نؤكد أن ذلك النهج الموضوعي لايفتئت بحال على مراعاة التفسيرات الجزئية المتداولة ، ذلك أن استقراء النصوص والأدلة مُفسَّرة ومُجمَّعة لايتأتى إلا بالاطلاع على تلك التفاسير على تنوعاتها ، وهو أمر يشير الى صعوبات متميزة نوعا ما تفرض ضرورة مواجهتها ، اذ هي من الصعوبات النسبية التي يمكن التغلب عليها ، اهم تلك الصعوبات الجمع بين التفاسير المختلفة تكاملا وتساندا ، وضوحا وبيانا ، اضافة أو تعديلا ، استبعادا أو حذفا وذلك من خلال استعراض التفاسير المختلفة الواردة في النصوص القرآنية المراد تفهمها . وكل ذلك - كما سبقت

---

(١) انظر باقر الصدر ، المدرسة القرآنية ، مرجع سابق ، ص ١٣ ويتعرض لنفس المعاني التي تتضمن تشغيل مجموعة الابجديات المنهجية الأساسية للتعامل مع النص القرآني بغرض الجمع بينها موضوعيا د. محمد حسين الذهبي اذ يقرر "يجب على من يتعرض لتفسير كتاب الله تعالى أن ينظر في القرآن أولا فيجمع ماتكرر منه في موضوع واحد ويقابل الآيات بعضها ببعض ليستعين بما جاء مبسوطا على معرفة ماجاء موجزا وبماجاء مبينا على ماجاء محملا ، وليحمل المطلق على المقيد والعام على الخاص، وبهذا يكون قد فسر القرآن بالقرآن وفهم مراد الله بما جاء عن الله ، وهذه مرحلة لايجوز لأحد مهما كان أن يعرض عنها ويتخطاها الى مرحلة اخرى، لأن صاحب الكلام أدرى بمعاني كلامه وأعرف من غيره .. " انظر . محمد حسين الذهبي ، مرجع سابق ، ج١ ، ص٣٧

(٢) وفي سياق الاهتمام بقضايا التكشيف يمكن النظر في : د. جمال الدين عطية وآخرين ، دليل لتكشيف القرآن الكريم وعمل مكانز لاغراض التكشيف . المعهد العالمي للفكر الاسلامي . القاهرة، ربيع الأول ١٤١٠ هـ - اكتوبر ١٩٨٩ م ، كذلك يمكن مطالعة تقارير بحث العلاقات الدولية في الاسلام ورأي مجموعة الأصول في عملية التكشيف في موضوع البحث.

الاشارة – يجب أن يتم بمراعاة منظومة من الأبجديات الأساسية المنهجية فى التعامل مع النصوص القرآنية ، فهما وتفسيرا وجمعاً وترتيباً . ومن البين الواضح فى هذا المقام أن نجمل حقيقة توظيف النهج الموضوعى فى التفسير بأعتباره القاعدة للتنظير للعلاقات الدولية فى الاسلام ، ذلك أن النظر الى هذا الموضوع من منظور هذا النهج فى التفسير يتطلب قواعد أساسية ومراحل متكاملة وربما متابعة تسهم فى تأسيس صياغة تنظيرية أقرب الى الاحكام والدقة وأدنى الى الكلية والشمول .

وأهم هذه القواعد [1] :

١ – ضرورة تحديد الموضوع المراد دراسته بدقة ، وذلك فى سياق فهم واع بموضوعات العلاقات الدولية فى الاسلام ، سواء تعلق الأمر برؤية كلية تمثل الأصل الذى تشتق منه مختلف التنظيرات لمناحى الحياة المختلفة والعلائق المتنوعة ومنها بلا جدال علاقة المسلمين بغيرهم ، أو تعلق الأمر بمفاهيم أساسية أو فرعية مثل (الدعوة– الجهاد– القتال– السلم– التعامل مع أهل الذمة) ، او مايتعلق بها من قضايا أخرى مساندة .

٢ – ان هذا التحديد الدقيق للموضوع وتحديد مفرداته وعناصره يؤدى الى خطوة تالية تفرضها طبيعة البحث فى هذا الموضوع ، تتمثل فى ضرورة جمع الآيات التى ترتبط بتلك الموضوعات المختلفة فى سياق واحد .

٣ – والجمع كمرحلة اساسية لابد وأن يعقبه فى ضوء تحديد عناصر الموضوع ومفرداته عمليات ترتيب وتصنيف للآيات بما يحقق اختصاص كل موضوع بمجموعة آياته ونصوصه المختلفة . التصنيف والترتيب ليست عملية عفوية ، تتم بمجرد انسياب الخواطر حول الآية ، ولكنه يتطلب – كحد أدنى – معرفة بالآيات والنصوص وعناصر تفسيرها الأساسية لا التفصيلية .

٤ – الاستعانة بالتفاسير الجزئية لمختلف النصوص بعد تصنيفها ، وهو مايعنى أمرين فى غاية الأهمية ، الأول ينصرف الى مراجعة وضبط عمليات التصنيف والترتيب، والثانى يتمثل فى الفهم المتكامل لجوانب الموضوع بصورة مبدئية .

٥ – التحقق والتثبت من الجمع الترتيبى الموضوعى فى ضوء تميز اشكالاته الأساسية فى الجمع بين النصوص والتفسيرات المختلفة لها فى مساق واحد ، ومحاولة حل تلك الاشكالات خاصة فى الجانب الاجرائى .

---

(١) هذه القواعد يرد ذكرها فى هذا المقام ، الا أن عناصر التفصيل والبيان مبثوثة فى هذا البحث وفق خطة بحثه وسياقه ، فان هذا الاجمال سيعقبه تفصيل فى هذا المقام .

٦ - معالجة الجمع بين الادلة جمعاً حقيقياً وليس جمعا ميكانيكيا أوتصنيفيا فحسب .

٧ - بناء الموضوع واستقراء نتائجه استقراءً يحقق تكامل عناصره والتساند بين الأدلة المختلفة .

٨ - التساند بين الأدلة ليست الحالة الوحيدة التى تأخذها علاقة الأدلة بعضها البعض، ولكن قد تبدو عناصر اشكال أو توهم تعارض ، بما يفرض عناصر منهجية جمع بين الأدلة الجمع بين الأدلة له مداخله وقواعده ، وفى حال التعارض المتوهم يتم اتباع قواعد ترجيح منهجية وضوابط منهجية للموازنة مفصلة فى مظانها من كتب اصول الفقه ، الا أن ذلك كله يجب أن يدور فى اطار قاعدتين الاولى مفادها أن " الجمع أولى" فالتماس الجمع بأى طريق دون اعتساف أو تأويل متكلف نتيجة النصوص وتفسيراتها أولى فى دفع التعارض المتوهم ، أما القاعدة الثانية فتتأسس على أن "أعمال النص أولى من اهماله " وهو أمر قد يشير الى الحدود الضابطة التى يجب وضعها على من أفرط فى النسخ دونما ضرورة ، على الرغم من أن رفع التعارض الظاهرى أو المتوهم له من مداخل الجمع المعتبرة مسوغات واضحة، فالنسخ يكون فى المنتهى مع انعدام طريق معتبر للجمع ولايكون فى المبتدى الا بنص واضح أوقرينة ظاهرة .

٩ - ترابط الأدلة فى بنيان يشد بعضه بعضا " منظومة الأدلة" تتسم بالوضوح والترتيب والتنظيم والاتساق ، وتخلو الى حد كبير من الغموض وعدم الضبط والتعارض .

١٠ - الوصول الى تقعيد القواعد وذلك فى سياق رؤية كلية تشير الى بناء تنظيرى متكامل يؤسس على قاعدة من التواتر المعنوى ، هذا التقعيد يتضمن (تحديد الكلى والجزئى ، والأصلى والتابع ، والأصل والفرع ٠٠) .

١١ - تحديد امكانات وأشكال الصياغة التنظيرية (المفاهيم وطريقة بنائها - الانساق القياسية - المعايير المنهجية الضابطة - حدود التعامل - الشروط اللازمة - الوسائل الضرورية - المقاصد الواضحة) وكذلك (القصص القرآنى والنماذج التاريخية - السيرة من منظور القرآن ٠٠٠الخ) .

١٢ - ربط القواعد بنسق ومقاصد الشريعة من ناحية والرؤية القيمية الكلية من ناحية اخرى وقبل هذا وبعده تأسيس هذه الرؤية على التأصيل العقدى (الانسان والكون والحياة) .

١٣ - محاولة تنزيل القواعد على الواقع المعاصر والاجابة عن اشكالاته فى محاولة لفهمه ، وفقه كل مايرتبط بعملية تنزيل الأحكام والقواعد على الواقع .

هذه القواعد وتلك المراحل تتكامل وفق عناصر الترتيب السابقة ، قد يختلف بصدد تقديم خطوة على اخرى ، بما يشير الى أن هذا الترتيب تكمن خلفه عناصر فكرة حاكمة الا أن هذا لايعنى امكانية اعادة ترتيبها وفق مقتضيات الموضوع وعناصره ومتطلباته بما يؤكد هدف وضوح الرؤية وشمول التنظير .

واذا كانت الملاحظة السابقة تتعلق بخطوات البناء فان ملاحظة اخرى ذات طابع اجرائى تتعلق "بجمع الآيات المتعلقة بعناصر الموضوع فى سياق واحد" أو " تحديد التفاسير التى يستقى منها تفسير الأيات والنصوص " [1] ، ان هذا وذاك فى حقيقة الأمر ليس تحديدا نهائيا لايمكن مراجعته، بل هو تحديد يتسم بالمرونة وفق استيفاء عناصر الموضوع من عدمه ومن ثم فان اخراج آيات وادخال اخرى أمر وارد فى مراحل تالية، بل ان عملية المراجعة تلك يفترض أن تكون ملازمة لمعظم هذه الخطوات حتى يمكن خروج هذا البناء التنظيرى أقرب مايكون الى الدقة والاحكام .

ومايرد على جمع وتحديد الآيات يرد على التفاسير فان ادخال تفاسير جديدة أمر وارد تفرضه مقتضيات تكامل الموضوع واكتماله .

أما الملاحظة الأخيرة فى هذا السياق فانها تتعلق بطبيعة هذه القواعد والخطوات المقترحة ، وأنها لاتخص تنظير العلاقات الدولية على وجه الخصوص بل قد تمتد الى أى مجال آخر سواء تعلق بالتنظير السياسى أو خرج عن حده ، ولاشك أن هذا القول يملك قدراً كبيرا من المصداقية ، وهكذا فى الغالب حال المنهاجية تشتمل على مجموعة ومنظومة من القواعد العامة الكلية القابلة للتطبيق ، وهى قواعد تتعلق كما اسلفنا القول بالشق التنظيرى من المنهج ، أما الشق التطبيقى فهو فى الغالب مايتميز فيه مجال عن مجال [2] ، وهو فى الغالب أيضا يتعلق بجانب الخصوصية فى هذا المجال ذاته، ولاشك أن مجال العلاقات الدولية يمتلك من الخصوصيات الواجب مراعاتها عند تطبيق هذه القواعد سواء تعلق الأمر بمراعاة عناصر التداخل بين دوائر الداخل والخارج، والمعطيات المعاصرة فى مجال العلاقات الدولية فى التنظير أو فى واقع التعامل الدولى ، كل ذلك سيفرض بدوره البحث فى قضايا هى فى جانب منها ذات طبيعة مستحدثة أو متمايزة نوعا ما .

وربما يبقى تساؤل أخير حول إمكانية اعتبار المؤلفات التى ألفت تحت عنوان "العلاقات الدولية فى الاسلام " [3] أو عالجت أحد عناصر موضوعها من قبيل التفسير

---

(١) انظر التقارير المتابعة الخاصة ببحث العلاقات الدولية فى الاسلام، خاصة تقارير مجموعة الاصول.

(٢) محمود شاكر ، رسالة فى الطريق الى ثقافتنا . القاهرة : دار الهلال ، اكتوبر ١٩٨٧.ص ٢٤ .

(٣) انظر فى نماذج لهذه الكتابات مثل.

الموضوعى فى هذا المقام ؟ ودون التورط فى وصف هذه الكتابات بالتفسير من عدمه، فانها لاشك تعد ضمن مصادر البحث ، بحكم كونها مجموعة من الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث وهو أمر يفرض متابعة هذه الكتابات والمؤلفات وتقويم بنيانها ، ومناهجها ، وبالقطع نتائجها . وهو أمر يرى أى باحث فى الموضوع ضرورته ونحن بصدد التوجه الى بناء رؤية كلية تنظيرية حول تأصيل العلاقات الدولية فى الاسلام ، كما ان التعرف عليها يوضح كثيراً من الاشكالات التى يجب حلها والثغرات الواجب سدها ، كما أنها تعين على تحديد مدى الاسهام أو الاضافة فى تنظير وتأصيل موضوع البحث .

الموضوع ونصوص القرآن المتصلة بالعلاقات الدولية فى الاسلام :

تحديد موضوع العلاقات الدولية فى الاسلام بدقة يعتبر أهم الشروط للبحث عن نصوص القرآن وآياته المتصلة بهذا الموضوع سواء أكانت الصلة مباشرة أم غير مباشرة.

ومن ثم يجب تحديد عناصر الموضوع الأساسية ، وكذلك العناصر التابعة أو المكملة، وضرورة الاشارة الى جوهر الموضوع وكذلك الموضوعات الخادمة له والمتعلقة به ، وتحديد ذلك فى خريطة الافكار الأولية التى ترتبط بموضوع البحث [1] .

- د. أحمد الحصرى وآخرين ، الفقه الاسلامى والعلاقات الدولية فى الاسلام ، مصر : مطبعة دار التأليف ، ١٩٧٠ ؛ محمود أحمد عبد الله ، اسس العلاقات الدولية فى الاسلام ، رسالة دكتوراه غير مشورة ، جامعة الازهر : كلية الشريعة ، ١٩٨٧ ؛ د. مصطفى كمال وصفى، منونة العلاقات الدولية فى الاسلام ، د.ن،. د.م.ن ؛ محمد أبو زهرة ، العلاقات الدولية فى الاسلام، القاهرة : دار الفكر العربى ، د.ت ؛ د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى وفى الشريعة الاسلامية ، القاهرة : مكتبة السلام العالمية ، ١٩٨١ ؛ د. محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات الدولية فى الاسلام ، القاهرة : مطبعة السعادة، ١٩٧٣ ؛ على قراعة " العلاقات الدولية فى الحروب الاسلامية " القاهرة " دار مصر للطباعة ، ١٩٥٥ ؛ محمد البشيشى ، العلاقات الدولية الاسلامية ، القاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٦٥ نجيب الارمازى ، الشرع الدولى فى الاسلام ، القاهرة : مطبعة ابن ريدون ، ١٩٣٠م . وهناك كتب اخرى كثيرة تحت هذه المسميات أو مافى معناها تتعلق بهذا الموضوع ليس هنا المقام لذكرها احصاء وحصرا .

(١) انظر محاولة لتحديد هذا الموضوع بتداخلاته المختلفة فى منطق تحليل الظاهرة الاسلامية والتى تشير الى تعدد الأبعاد بما يترك اثاره على منهاجية التعامل السياسى ، خاصة فى واقع التعامل الدولى: د. حامد عبد الله ربيع ، نحو ثورة القرن الواحد والعشرين : الاسلام والقوى الدولية ، القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨١ ، ص ٧٢ ومابعدها ، وانظر منحى قانونيا فى تحديد موضوعات العلاقات الدولية فى هذا السياق :

تحديد الموضوع بدقة لابد أن يتبعه البحث عن النصوص القرآنية المتعلقة به ، هذه القضية الاجرائية كانت تفترض وضع مجموعة من الخطوات حتى يكون البحث والجمع الأولى لهذه النصوص كاملا شاملا لعناصر الموضوع الأساسية والموضوعات التابعة [1] :

١ - القراءة المتأنية للقرآن الكريم مباشرة وذلك فى ضوء البحث عن مفاتيح أساسية للموضوع وعناصره .

٢ - جمع الآيات من خلال تلك المداخل - كعنصر ضابط من المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم [2] .

٣ - محاولة النظر فى الكتب التى ألفت فى ذات المجال البحثى " العلاقات الدولية فى الاسلام " وجمع الآيات القرآنية التى تتضمنها هذه الكتابات [3] .

٤ - معاودة قراءة القرآن فى ضوء تبين ثغرات فى الموضوع لجمع الآيات التى تسد مثل هذه الثغرات .

٥ - تصنيف الآيات طبقا للموضوعات المحددة المتعلقة بموضوع " العلاقات الدولية فى الاسلام " وتسكينها تحت عناوين أساسية ، بما يمكن الاستفادة منها [4] . سواء أكانت تلك الموضوعات أساسية (القيم فى التعامل الدولى - الدولة الفاعل الأساسى فى

د. طعت العنيمى : قانون السلام .. مرجع سابق . ، ص ٣٠٩ ومابعدها ، ومطالعة هذه الكتابات وعيرها على احتلاف مناهجها فى تناول تحديد الظاهرة الدولية وعناصر التعامل الدولى وموضوعات العلاقات الدولية خاصة حيما يكون مجالها البحثى (الاسلام) أمر من الأهمية ويفيد فى تحديد هذه العناصر بشكل أفضل .

(١) لاحظ التقارير المختلفة بصدد تعامل مجموعة الأصول مع الاشكال الخاص بتحديد الآيات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث وعناصره الكلية والجزئية ، الأصلية والفرعية .

(٢) نظر فى هذا السياق : محمد فؤاد عبد الباقى ، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، القاهرة: دار الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، كذلك يمكن ملاحظة : محمد منير الدمشقى (وضع وتقديم) ، معجم آيات القرآن الكريم . القاهرة : مكتبة التراث الاسلامى ، د.ت.

(٣) سبق الاشارة الى بعض نماذج من هذه الكتابات والتى تم البحث فيها ، لنتعرف على معظم الآيات التى تقع داخل دائرة البحث فى موضوع العلاقات الدولية فى الاسلام .

(٤) انظر هذه المحاولة فى سياق عملية التصنيف التى اجراها الفريق البحثى بحيث قسم الموضوع الى عناصر أصلية وفرعية تم تسكين الايات تحتها ، وقد اتضح تداخل التصنيفات وتشابكها وهو ما أضاف اشكالات وصعوبات بحثية اضافية فى هذا السياق ، وهذا التصنيف الذى قام به الفريق البحثى لمجموعة الاصول لايعد تكشيفاً بالمعنى المصطلح عليه لذلك المفهوم " التكشيف" والغرض منه ، وقد اشير الى ذلك فى التقارير البحثية لمتابعة العمل داخل مجموعة الاصول .

العلاقات الدولية ، القتال والتعامل الدولى - السلم والعلاقات الدولية) أو موضوعات فرعية تعد تفصيلا فى تلك الموضوعات الكلية .

٦ - التوجه الى التفسيرات الجزئية فى محاولة جمع تفسير هذه الآيات على نحو مقتضى أوجه الآيات والنصوص القرآنية .

٧ - ملاحظة الكتابات الآخرى المكملة فيما لو تعرضت لآيات تقع ضمن النصوص المجمعة حول الموضوع مثل كتب مفردات القرآن - غريب القرآن - مشكل القرآن - علوم القرآن - أسباب النزول - الناسخ والمنسوخ ..الخ [١] .

هذه الخطوات المتتابعة من تحديد الموضوع بدقة ، وجمع الآيات الخاصة بذلك الموضوع ثم النظر فى تفسير الآيات عبر كتب التفسير وكذا كتب علوم القرآن .

ولايخفى ضرورة متابعة الكتابات والمؤلفات الحديثة كذلك بل وقبله كتب الحديث الحاوية للسنة النبوية ، وكذلك كتابات الفقه لتبين عناصر تفسيرها للآيات [٢] .

ابجديات فهم النص القرآني وبيئته :

هناك ابجديات تتعلق بالنص ذاته كما أن هناك أبجديات أخرى تتعلق ببيئة النص وأجوائه. ونعالج هذه القضايا بمزيد من التفصيل :

أولاً : ترتيب النزول (مكى القرآن ومدنيه) :

فى سياق الحديث عن بيئة النص الخارجية التى تحيط به ، فتوجه الأفهام الوجهة الصحيحة المنضبطة تبدو عناصر ترتيب النزول للآيات من القضايا الغاية فى الأهمية عند بناء النسق التنظيرى المؤسسى على قاعدة النهج الموضوعى للتفسير ، وذلك فى

---

(١) سترد الاشارة الى بعض هذه الكتب والكتابات فى ثنايا هذا البحث لانجد معها ضرورة لذكرها أو الاشارة اليها فى هذا المقام .

(٢) حددت أربع مراحل اساسية لجمع المعلومات من المصادر الاصلية المختلفة والمكملة ، واستقر رأى المجموعة البحثية بعد أخذ رأى الفريق البحثى وكذا المستشار الشرعى لمشروع بحث العلاقات الدولية فى الاسلام من تحديد فئات أربعة من المصادر (التفاسير - كتب الحديث والسيرة - الكتابات الفقهية - الكتابات التاريخية) اضافة الى الكتابات الحديثة فى الموضوع . والرجوع لجملة المصادر تلك سواء فى تحديد الآيات او تفسيرها أمر من الاهمية اذ يعد ضمن عملية جمع الاجتهادات المختلفة حول النص القرآنى ، ايا كانت مناهجها ومظانها ، وهو مايعنى منطقا وضرورة القيام بعملية الجمع وتنقيتها فى مرحلة تالية وذلك وفق عناصر ضابطة وقواعد أساسية حاكمة يجب مراعاتها فى هذا المقام .

اطار قضية كبرى كان موضوع اهتمام علماء التفسير وهى التعرف على "مكى القرآن ومدنية " [1] .

ومن نافلة القول أن نؤكد أن الاهتمام بمنازل القرآن قد وجد اهتماما كبيرا منذ بدأ القرآن يتنزل، فنجد أعلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم يضبطون تلك المنازل الخاصة بالقرآن آية آية ، ضبطا يحدد الزمان والمكان .

ومن أهم فوائد العلم بالمكى والمدنى [2] :

- الاستعانة به فى تفسير القرآن ، ذلك أن معرفة مواقع النزول تساعد على فهم الآية وتفسيرها تفسيرا صحيحا ، وإن كانت العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب ، ويستطيع المفسر فى ضوء ذلك عند تعارض المعنى فى آيتين أن يميز بين الناسخ والمنسوخ ، فان المتأخر قد يكون ناسخا للمتقدم . ولاشك أن هذا أهم مايعين على بناء نسق تنظيرى مستندا الى المنهج الموضوعى فى التفسير .

- تفقه أساليب القرآن والاستفادة منها فى أسلوب الدعوة الى الله ، فان لكل مقام مقالا ومراعاة مقتضى الحال من اخص معانى البلاغة وفقه المعانى ، وخصائص اسلوب المكى فى القرآن والمدنى منه تعطى الدارس منهجا لطرق الخطاب فى الدعوة الى الله بما يلائم نفسية المخاطب ، ويؤثر فيها بفاعلية . . . فلكل مرحلة من مراحل الدعوة موضوعاتها واساليب الخطاب فيها ، كما يختلف الخطاب باختلاف أنماط الناس ومعتقداتهم واحوال بيئتهم ، ويبدو هذا واضحا جليا بأساليب القرآن المختلفة فى مخاطبة المؤمنين والمشركين والمنافقين وأهل الكتاب، وهو مايفيد ويشير الى اعتبار الواقع فى المناهج والأساليب وتنزيل الاحكام جملة .

- الوقوف على السيرة النبوية من خلال الآيات القرآنية ، ذلك ان تتابع الوحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ساير تاريخ الدعوة بأحداثها فى العهد المكى

---

(١) انظر فى ترتيب النزول للقرآن مكية ومدنية : محمد الصادق قمحاوى ، مرجع سابق ، ص ٤٥ وما بعدها ، وكذ . محمد الهادى كريدان . مكى القرآن ومدنيه . الجماهيرية : طرابلس منشأة العامة للنشر ، ١٩٨٤ ، د. محمود بسيونى فودة ، المرشد الوافى فى علوم القرآن ، القاهرة ، مطبعة الامانة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٨٥ - ١١٣ ، ولاشك أن التعرف على المكى والمدنى يعين على معرفة سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم) فتتابع الوحى ساير تاريخ الدعوة بأحداثها فى كلا العهدين المكى والمدنى . والقرآن فى حد ذاته يعتبر مرجع أصيلا لهذه السيرة ويقطع دابر الخلاف عندما تتضارب الروايات وتختلف الآراء . . " انظر : مناع القطان . مباحث فى علوم القرآن . السعودية منشورات العصر الحديث . ١٩٧١ . ص ٣ .

(٢) د. السيد احمد عبد الغفار . قضايا فى علوم القرآن تعين على فهمه ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٦ .

والمدنى منذ بدأ الوحى حتى آخر آية نزلت والقرآن الكريم هو المرجع الأصيل لهذه السيرة ، بما لايدع مجالا للشك فيما روى عن أهل السير موافقا له ويقطع دابر الخلاف عند اختلاف الروايات فى ضوء ترتيب النزول وأهمية التعرف على ذلك يبدو لنا جهدا بحثيا موفقا فى هذا المقام يشكل مفتاحا منهجيا للتعامل مع النصوص القرآنية وترتيب سور القرآن ، خاصة المدنى منها ، وفى سياق تزكية هذا الجهد فى الدراسة التاريخية لمشروعية الجهاد بعد دراسة القرآن دراسة متأنية [1] يتأكد منها أن جميع الآيات القرآنية الواردة فى الجهاد تشريعا ودعوة ووقائع مدنية، وليس فى المكية منها مايؤدى الى ذلك ولاشك أن السور المدنية من أولها نزولا الى آخرها قد اسهمت فى رسم خطة الجهاد فى سبيل الله ومعاملة اعداء الاسلام وخصومه معاملة تختلف من فئة لأخرى حسب تكييف حالها وطبيعتها ، ومن مرحلة الى اخرى بما يتفق مع طبيعة الدعوة الاسلامية ومنهجها الحركي المتطور وهذا بدوره يؤكد ضرورة ترتيب السور المدنية ترتيبا تاريخيا بحسب النزول، وحصل الباحث فى دراسة الكثير من الروايات [2] منها القوى ومنها ماهو دون ذلك ومنها ماهو الضعيف الذى لاتجدر الثقة به والاعتماد عليه، فاختار التى رأى أنها أهمها واقواها سندا ومتنا :

الأولى : ينتهى سندها الى ابن عطاء الخراسانى عن ابيه عن ابن عباس وهى من أقوى الروايات ويدعمها سندا ومتنا أن الزركشى قد ساق فى البرهان على استقرار الثقات من الرواة عليها .

الثانية : عن سعيد بن جبير إشارة الى ترتيب مصحف جعفر الصادق للسور المدنية، وراويها الوحيد سعيد بن جبير وهى توافق مصحف ابن عباس من اسماء السور فى ترتيبها على تاريخ النزول وان كان بينهما بعض اختلاف فى الترتيب ، وقد سبق تقوية رواية ابن عباس مما يقوى هذه الرواية ايضا .

الثالثة : تنتهى عند سعيد بن المسيب عن على بن ابى طالب (رضى الله عنه)، قال سألت النبى عليه الصلاة والسلام عن ترتيب القرآن ، وهى تكاد تتفق تماما مع الروايتين السابقتين الا أنه سقط منها سورة الصف وزيد عليها سورة النجم وهى مكية .

الرابعة : رواها البيهقى وهى تنتهى الى كرمة والحسين بن أبى الحسن ووثق العلماء رواتها .

---

(١) انظر : كامل سلامة الدقس ، آيات الجهاد .. ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٢) انظر تفاصيل هذه الروايات المختلفة فى المرجع السابق ، ص ص ١٨٦ - ١٨٩ .

الخامسة : نسبت لترتيب مصحف ابن عباس الا أن الزنجانى لم يذكر رواة هذه الرواية ولذا لايمكن الحكم عليهم ولكن يظهر البون الشاسع بينها وبين الروايات الأربع الأولى .

وهناك مجموعة من الروايات الاخرى (السادسة والسابعة) عرضها الباحث وضعفها سندا ومتنا على ماقاله علماء الجرح والتعديل ، ويقلل من الثقة بهذه الروايات بعد الشقة بينها وبين الروايات الاربع الاولى مع أن اثنتين منها تمتان بنسب لابن عباس وهو الذى قيل إن الرواية الخامسة نقلت عنه ، وروايات اخرى متناهية فى الضعف اسقطت عددا من السور مما يؤثر على ترتيبها وروايات يصعب الانتفاع بها .

وبعد الاطمئنان الى اثبات اقوى الروايات والوقوف على سر قوتها من حيث سندها ومتنها وموافقتها لبعضها تقريبا يمكن وضع الروايات الأربع الأولى فى الدرجة الاولى وهى جديرة بالدراسة والمقارنة ، أما الروايات الاخرى فان الروايتين الخامسة والسادسة فى الدرجة الثانية، أما السابعة فهى بادية الضعف وتستحق أن تكون فى الدرجة الاخيرة . وقبل عقد المقارنات بين هذه الروايات واستخلاص النتائج منها فإنه من اللازم التأكد من أن هذه السور كلها مدنية وليس بينها من السور المكية شىء ، وبمقارنة الروايات المدنية والمكية يتأكد أن " سورة المطففين " مثلا سورة مكية وليست مدنية وأنها آخر مانزل فى مكة ، وبالنظر الى ترتيب الروايات الأربع القوية بانها لاتذكر هذه السورة ضمن القرآن المدنى ، وعليه فيجب اسقاط هذه السورة عند المقارنة وكذا كل سورة مكية مثلها كسورتى النجم والسجدة وهما مكيتان بالاجماع، كذا فان الخلاف بين الروايات الناجم عن سقوط بعض السور لاحكم له ولا اعتداد به عند المقارنة ، وهذا الجدول يقارن بين الروايات الخمس الأولى [١] . ويحكم فى الخلاف بينها على اساس الأخذ بما اتفقت عليه اغلب الروايات ، فان اختلفت رجح بالسادسة والسابعة ومناقشة الخلاف .

---

(١) لاشك أن هذا الجدول يعتبر عملا علميا منهجيا مفيدا فى هذا المقام فان فوائد ترتيب النزول مقررة غير منكرة فى هذا المقام ، انظر جدول الترتيب فى : المرجع السابق ، ص ١٩١ .

الرقم	الرواية الأول	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	ما اتفقت عليه	ما اختلفت عليه	الترجيح النهائى
١	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	البقرة	----	البقرة
٢	الأنفال	الأنفال	الأنفال	آل عمران	الأنعام	الأنعام	----	الأنفال
٣	آل عمران	آل عمران	آل عمران	الأنعام	آل عمران	آل عمران	----	آل عمران
٤	الأحزاب	الأحزاب	الأحزاب	الأحزاب	الحشر	الأحزاب	----	الأحزاب
٥	الممتحنة	الممتحنة	الممتحنة	المائدة	الأحزاب	الممتحنة	----	الممتحنة
٦	النساء	النساء	النساء	الممتحنة	النور	النساء	----	النساء
٧	الزلزلة	الزلزلة	الزلزلة	النساء	الممتحنة	الزلزلة	----	الزلزلة
٨	الحديد	الحديد	الحديد	الزلزلة	الفتح	الحديد	----	الحديد
٩	محمد	محمد	محمد	الحديد	النساء	محمد	----	محمد
١٠	الرعد	الرعد	الرعد	محمد	الزلزلة	الرعد	----	الرعد
١١	الرحمن	الرحمن	الرحمن	الرعد	الحج	الرحمن	----	الرحمن
١٢	الانسان	الانسان	الانسان	الرحمن	الحديد	الانسان	----	الانسان
١٣	الطلاق	الطلاق	الطلاق	الانسان	محمد	الطلاق	----	الطلاق
١٤	البينة	البينة	البينة	الطلاق	الانسان	البينة	----	البينة
١٥	الحشر	الحشر	الحشر	البينة	الطلاق	الحشر	----	الحشر
١٦	النصر	النصر	النصر	الحشر	البينة	النصر	----	النصر
١٧	النور	النور	النور	النصر	الجمعة	النور	---	النور
١٨	الحج	الحج	الحج	سور	----	الحج	----	الحج
١٩	المنافقون	المنافقون	المنافقون	الحج	المنافقون	المنافقون	----	المنافقون
٢٠	المجادلة	المجادلة	المجادلة	المنافقون	المجادلة	المجادلة	----	المجادلة
٢١	الحجرات	الحجرات	الحجرات	المجادلة	الحجرات	الحجرات	---	الحجرات
٢٢	التحريم	التحريم	التحريم	الحجرات	التحريم	التحريم	----	التحريم

٢٣	الجمعة	الصف	الجمعة	التحريم	التغابن	؟	----	الجمعة
٢٤	التغابن	الجمعة	التغابن	الصف	الصف	؟	----	التغابن
٢٥	الصف	التغابن	----	الجمعة	المائدة	؟	----	الصف
٢٦	الفتح	الفتح	الفتح	التغابن	التوبة	الفتح	----	الفتح
٢٧	المائدة	التوبة	المائدة	الفتح	النصر	؟	----	المائدة
٢٨	براءة	المائدة	براءة	براءة	----	براءة	----	براءة

وقراءة الجدول [١] توضح اتفاق الروايات الخمس القوية على السور المدنية تقريبا فيما عدا اربع سور هى (الجمعة والتغابن والصف والمائدة) ٠ وهى السور التى نزلت فى رحلة واحدة مابين صلح الحديبية وغزوة تبوك ٠ أما سورة الجمعة فقد اتفقت الروايتان الأولى والثالثة على نزولها بعد التحريم وقد وضعها فى هذا الترتيب الروايتان السادسة والسابعة ٠ فعلى هذا فالراجح نزولها بعد التحريم لمناسبتها لما قبلها من السور التى تنذر الكافرين من المنافقين وغيرهم بعذاب الدنيا والآخرة ، وفيها ذم للمنافقين الذين يتباطئون عن تلبية نداء الصلاة وتوبيخ للذين يخرجون من المسجد قبل تمامها ٠

أما سورة التغابن فقد اتفقت الروايتان الاولى والثالثة على نزولها بعد الجمعة وهو نفس الترتيب الذى وضعتها فيه الروايتان السادسة والسابعة ، وعليه فهى بعد الجمعة أما سورة الصف فقد روت الرواية الاولى والخامسة نزولها بعد التغابن وسقطت من الرواية الثالثة ، ومما يؤيد ذلك الرواية السادسة التى وضعتها فى الترتيب بعد التغابن فهى اذن بعد التغابن ٠

أما سورة المائدة فقد اتفقت الروايتان الاولى والثالثة على وضعها بعد الفتح وأيد هذا الترتيب الرواية السادسة ، وهذا هو الراجح لأنها نزلت بعد صلح الحديبية الذى نزلت فيه سورة الفتح ٠

وعلى هذا يكون الترتيب كما هو مبين فى الجدول للترجيح النهائى بين الروايات، ومن نافلة القول فى هذا المقام التنبيه على أن هذا الترتيب على أساس من التحقيق والتمحيص لايعنى اطلاقا أن السورة بكاملها قد نزلت فى هذا الترتيب ، فالسور الطويلة قد تعددت فيها المواضع وتنوعت ، وفى بعضها دلالات على ان بعض فصول وآيات سورة متقدمة فى ترتيب النزول قد نزلت بعد فصول وآيات سورة متأخرة ،

---

(١) ومن اصول قراءة الجدول تجب مطالعة ماأكده الباحث كامل سلامة الدقس من معايير منهجية صارمة ولاشك أن هذا يفيد فى أكثر من مجال ٠ انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ ٠

وبالعكس ومع أن هذا بارز فى السور الطويلة أكثر فانه يلاحظ فى بعض السور المتوسطة بل والقصيرة أيضا ، ومع ذلك فانه ليس من العسير تمييز ذلك ، كما ان هذا لايعطل امكان الانتفاع من ترتيب نزول السور المدنية ، والسبيل الى ذلك هو محاولة ترتيب احداث التاريخ الاسلامى المعاصر انذاك لنزول القرآن وفقا لنزوله ، ويقتضى هذا مراجعة اسباب نزول السور وقد راعى المتقدمون هذا الاصل فى تقسيمهم السور القرآنية الى مكية ومدنية . وهذا الترتيب والتعرف عليه لابد أن له من الدلالات المنهجية فى فهم النصوص القرآنية واحوائها خاصة اذا ماتعلق الأمر برسم الخطوط والمسارات الاساسية لحركة الدعوة ومناهج واساليب الجهاد فى سبيل الله [1] .

ثانيا : أسباب النزول: لاشك أن التعرف على اسباب النزول من أبجديات فهم معانى القرآن اذ أن معرفة اسباب النزول لازمة لمن اراد علم القرآن فانها تعين على " فهم الآية " ، فان العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب وكما أن اسباب النزول تعين على فهم الآيات فانها تفضى الى المعرفة بظروف النص وملابساته وارتباطه بالواقعة ووضوح الاحوال عند التنزيل ، ومن خلال تلك المعلومات يتبين ان النص القرآنى موافق لمقتضيات الاحوال، ملبى لمطالب الناس وحاجاتهم ، وهذا يشير بصورة قاطعة الى ضرورات اعتبار الواقع فى فهم النصوص ، وهذا كله يعمل على كشف الغموض والتعرف على الدلالات المقصودة. ومن الأمور اللازمة فى فهم النصوص عامة الوعى بالقائل ، والدواعى التى من اجلها جاء النص والهدف المقصود من ورائه ، وكافة الظروف المحيطة به حتى يتمكن الدارس من ادراكه وفهم أبعاده وانقشاع كل الملابسات التى تعوق توضيحه ، واذا كان هذا فى النصوص عامة فإنه فى النص القرآنى أولى.ومعرفة اسباب النزول لاتقتصر على مايحدث فى البيئة الزمنية أو المكانية فحسب بل يتطرق الأمر الى تفهم ذلك الاتصال الوثيق بكل مايحيط بالنص القرآنى حتى يمكن فهم الدلالة المقصودة من وراء الأسلوب [2] .

---

(١) فى هذا السياق تبدو لنا أهمية بناء عناصر السيرة النبوية من خلال القرآن - كما أشرنا فيما سبق - خاصة فى أطوار الدعوة ووسائلها ، وفى هذا السياق يمكن مطالعة أكثر من كتاب انظر على سبيل المثال :

د. عبد المبدى عبد القادر عبد الهادى ، السيرة النبوية فى ضوء القرآن والسنة ، القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة ، ١٩٨٨ ، منير الغضبان ، المنهج الحركى للسيرة النبوية ، عمان : مكتبة المنار ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، انظر أيضا : د. أكرم ضياء العمرى ، المجتمع النبوى فى عهد النبوة (الجهاد ضد المشركين) ، المدينة المنورة ، د. م. ت. ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٢) يؤكد على هذا اللزوم لمعرفة أسباب النزول وأهمية ذلك الشاطبى ذلك أن " معرفة اسباب النزول لازمة لمن أراد علم القرآن ... " انظر الشاطبى ، الموافقات فى اصول الشريعة ، القاهرة: المكتبة التجارية ، د.

وبمفهوم المخالفة فان الجهل بالمناسبة واسباب النزول يصعب معه الادراك الكامل لاغراض النصوص ويحملها - في غالب الاحيان - على غير مقصودها ، فعلى المتصدى للنصوص القرآنية الدارس لها والباحث فيها بغرض التعرف على معانيها والتفهم لمقاصدها أن يلم بخلفية التنزيل ليتعرف على ظروفه الاجتماعية والتاريخية ونحو ذلك ، مما يعين على الفهم والعلم الدقيق لهذه النصوص ، فالقرآن جاء في كثير من آياته وفقا لهذه المقتضيات و لم يأت دفعة واحدة ، فتنزل معالجا وموضحا ومعلما كلما دعت الحاجة الى ذلك فالمناسبة هي الطريق الأساسي الذى سلكه التشريع الاسلامى والدعامة الحقيقية لمنهج الدعوة ومساهمة الأسباب في فهم النص القرآني والتوصل الى الدلالة الواضحة أمر غير منكور ، اذ تشعر الدارس بنبضات الآية القرآنية وحركتها ، وتحقيق فاعلية النص ومراعاتها ، كل ذلك يعد سندا قويا في توجيه النص الوجهة الصحيحة بما يفي بالغرض والهدف واهمالها يجعل من التفسير أمرا محوطا بالغموض ٠ وتعتبر اسباب النزول والتعرف عليها من أهم القرائن التى تساعد على فهم الدلالة وتحديدها فاذا لم تتوفر القرينة اللفظية بذكرها في نفس الآية أو في مكان آخر ، كان سبب النزول آنذاك قرينة معاونة على توضيح النص ، ذلك أن فهم النص وادراك مقصده ليس متوقفا على معرفة الدلالات اللفظية فحسب وانما لمعرفة الأسباب دخل كبير يعين على الادراك الصحيح [1] .

ومن القضايا التى تثار بصدد التفسير الموضوعى قضية الجمع بين الآيات المختلفة في موضوع واحد والجمع يقتضى الوعى والمعرفة بالنصوص ودلالاتها ووجهتها في نسق تنظيرى يتخذ من ابجديات التعامل المنهجى مع النص القرآنى منهجا قويما ، وضمن فهم

ت٠ ، ج٣ ، ص ٣٤٧ ، انظر ايضا ابن تيمية ، مقدمة فى أصول التفسير، تحقيق : محيى الدين الخطيب ، القاهرة : المكتبة السلفية ، ط ٥ ، د٠ت ، ص ١٤ ، انظر ايضا : محمد مصطفى شلبى ، أصول الفقه الاسلامى ٠٠٠ ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ٠ انظر كذلك ، جلال الدين السيوطى ، لباب النقول فى اسباب النزول ، بيروت : دار احياء العلوم ، ١٩٧٨ ، ص ٦ ، اذ أوضح أهمية اسباب النزول من خلال بيان تصانيف القدماء فى هذا الفن كما اشار الى ذلك فى الاتقان فى علوم القرآن ، القاهرة : البابى الحلبى، ط٢، ١٩٥١ ، ج ١ ، ص ٣١ ، انظر ايضا : جلال الدين السيوطى ، الاتقان فى علوم القرآن وبهامشه كتاب اعجاز القرآن للباقلانى، دار الفكر للطباعة والنشر ، د٠ ت٠ ، ج١ ، ص ٢٩ ومابعدها ٠ وكذا يمكن ملاحظة مناع القطان ، مباحث فى علوم القرآن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م، ص ٧٨ ، اذ يشير الى ضرورة تفهم أن الحديث عن أهمية اسباب النزول لايعنى بحال التكلف فى ذلك كما لايعنى أن يلتمس الانسان لكل آية سبباً٠٠

(١) انظر فى ذلك : السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ومابعدها ، وكذا تلزم مطالعة المقدمات فى صدر تفسير الطاهر بن عاشور ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦ - ٥٠ ٠

"بيئة النص" تأتى - كما تقدم- الاشارة إلى أسباب النزول كمقدمة لازمة وضرورية قبل التعامل مباشرة مع النص [1] .

فإذا كانت الجماعة الاسلامية فى مفتتح الدعوة قد جعلت من نصوص القرآن حياة لها وعمل ممارسة يومية ، شكلت هذه النصوص محتوى عوالمها المختلفة فى الساحة الحضارية آنذاك بمشتملاتها من عالم أفكار وأشخاص وأشياء وأحداث ، اذ كانت تعيش التجربة بتفاعل حى برز فى هذا النزول المنجم للقرآن - الذى سبقت الاشارة اليه - ليواكب الأحداث ويتفاعل معها .

وكانت المناسبة القرآنية تثير فى تلك الجماعة عناصر التزام وقواعد رابطة ايمانية تتعرف على النص فتستصحبه بعمل مدركة لحقيقة النص ومقاصده ، وكان ذلك الادراك أكبر والفهم أعمق والتفاعل اقوى ، لذا نجد أن تلك المرحلة كان لها الأثر الشديد فى نفوس من صاحبوا الرسول صلى الله عليه وسلم وقد أدى الاسلام من جانب معتنقيه فاعلياته متجسدة فى المكان والزمان وتشكلت العوالم المختلفة على صبغة القرآن وطريقته ومنهجه . ونظرا لعمق التجربة وفاعليتها فكرا وحركة برز المؤمنون كأمثلة حية تترجم النص القرآنى ، وكانو من عظم تحملهم المسئولية يتخوفون مما قد يحدث من اختلاف بين الاجيال اللاحقة فى فهم النص لبعد الشقة بينهم وبين جو التنزيل [2] .

---

(١) لاشك أن أسباب النزول تعد ضمن منظومة الابجديات المنهجية ويعد التفسير الموضوعى من أهم المجالات التى توظف هذه الابجديات باعتبارها ضرورة لازمة وتشغيلها فى نسق منهجى يعنى معرفة أجواء النص وبيئته ، فمعرفة أسباب النزول تحدد بشكل أو بآخر بمستوى أو بآخر وجهة تفسير النص دون تحميل النص دلالات ليست منه أو تأويلات ليست فيه ، أنظر فى عملية التوظيف تلك : باقر الصدر . مرجع سابق، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) انظر فى هذا السياق السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٣٤ ومابعدها . ويؤكد الشاطبى مشير الى ذلك الحذر بحكاية حادثة عمر بن الخطاب وابن عباس . " خلا عمر بن الخطاب ذات يوم فجعل يحدث نفسه : كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة ؟ فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه وعلمنا فيما نزل وأنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولايدرون فيم نزل ، فيكون لهم فيه رأى فاذا كان لهم فيه رأى اختلفوا واقتتلوا ، فزجره عمر وانتهره ، فانصرف ابن عباس ونظر عمر فيما قال فعرفه فأرسل اليه فقال : أعد ماقلت فأعاده عليه فعرف عمر قوله ، وأعجبه وأن ماقاله صحيح الاعتبار". الشاطبى ، الموافقات .. مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٣٤٨ . ويشير الطاهر بن عاشور الى طرف آخر من هذا الحذر فى تناول أسباب النزول وأن ذلك مزلق خطر يجب تحرى الدقة فيه وفى وجهته وتوظيفه فى فهم النص القرآنى اذ ينبه أنه قد " ... أولع كثير من المفسرين بتطلب أسباب نزول آى القرآن ، وهى حوادث يروى

وإذا كانت معرفة أسباب النزول ولزوم ذلك لايختص به التفسير الموضوعى وإن أفرد بالتأليف كموضوع يتعلق بأبجديات المنهج للتعامل مع النص القرآنى ولشدة العناية به، فان التفسيرات الجزئية قد جعلته مدخلا أساسياً لفهم الآيات وملاحظة معانيها ، فان العناية تصبح أشد والاهتمام بها أولى حين التوجه الى النهج الموضوعى فى التفسير ، ذلك أن تلك المعرفة تعد واحدة من ابجديات اخرى - ان لم تكن أهمها - لعناصر الجمع الموضوعى الاستقرائى للأدلة والنصوص المتعلقة بهما وضمها الى بعضها لبيان موضعها من خريطة التأصيل النظرى للموضوع ككل ، فمعرفة الأسباب جزء لايتجزأ من معرفة مقاصد الآيات ووجهتها وامكان جمع دلالاتها الى الأخرى وربما يكون لها مدخل فى نفى غموض أو دفع تعارض متوهم ، كل ذلك لاحداث التواتر المعنوى للأدلة فى منظومة نظرية متكاملة .

ذلك أن المدلول الحقيقى الذى يقصد اليه النص القرآنى لايتأتى ولايكتمل الا بمعرفة اسباب النزول التى تنظم من الفوائد مالا غنى عنه للباحث من مثل ادراك الدلالة اللفظية ومعرفة المعنى المراد ، والتعرف على دلالة النص جملة وبيان مقصده ، ومعرفة خصوصية الدلالة اللفظية وان جاءت فى صورة العمومية والتعرف على عمومية الحكم

أن آيات من القرآن نزلت لأجلها لبيان حكمها أو لحكايتها أو انكارها أو نحو ذلك وأغربوا فى ذلك وأكثروا حتى كاد بعضهم أن يوهم الناس أن كل آية من القرآن نزلت على سبب ، وحتى رفعوا الثقة مما ذكروا .." انظر : الطاهر ، مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ويكمل النيسابورى هذه الحدود المنهجية التى ينبغى الفطنة اليها عند توظيف أسباب النزول فى فهم حقيقة النص ووجهته يقول مفصل فى ضرورة متابعتها من جانبين منهجيين أحدهما يتعلق بالاثبات فقال ".. لايحل القول فى اسباب نزول الكتاب الا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل والثانى يتعلق بتصريف وجهته فالراجح أن العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب، انظر . النيسابورى ، أسباب النزول ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة : دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٩، ص ٤ . ويوضح ذلك الطاهر " .. ولكنى لاأعذر أساطين المفسرين الذين تلقفوا الروايات الضعيفة فأثبتوها فى كتبهم و لم ينبهوا على مراتبها قوة وضعفا حتى أوهموا كثيرا من الناس أن القرآن لاتنزل آياته الا لأجل حوادث تدعو اليها ، وبئس هذا الوهم فان القرآن جاء هاديا الى مابه صلاح الامة فى أصناف الصلاح فلا يتوقف نزوله على حدوث الحوادث الداعية الى تشريع الأحكام ، نعم ان العلماء توجسوا فيها فقالوا إن سبب النزول لايخصص الا طائفة شاذة ادعت التخصيص بها ، ولو أن اسباب النزول كانت كلها متعلقة بآيات عامة لما دخل من ذلك ضر على عمومها، اذ قد أراحنا أئمة الأصول حين قالوا " العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب ، لكن أسباباً كثيرة رام رواتها تعيين مراد من تخصيص عام أو تقييد مطلق أو الجاء الى محمل، فتلك هى التى قد تقف عرضة أمام معانى التفسير قبل التنبيه على ضعفها أو تأويلها " الطاهر . مرجع سابق ، ص ٤٦ ، ورجح السيوطى الاعتبار بعموم اللفظ لابخصوص السبب وجعل الأول الاصح عنده انظر السيوطى ، الاتقان،ج ١ ، ص ٢٩ .

أو خصوصيته على الرغم من أن الراجح والاصح لدى العلماء " أن العبرة بعموم اللفظ لابخصوص السبب"، فنزول الآيات لأسباب خاصة لايعنى عدم تعديها الى اسباب اخرى تماثلها ، فقد تجىء الآيات عقب حادثة بعينها الا أنها تناولت حكماً عاماً يمكن أن يطبق على هذا الموقف المذكور وعلى المتماثل من وقائع اخرى ، فعمومات الكتاب والسنة لم تكن مختصة بشخص معين أو حادثة متعينة وانما تتعلق بنوع ذلك الشخص والمواقف والحوادث المماثلة ، أما اذا نزلت الآية فى معين و لم تتناول اللفظ فى عمومه - وهذا ماتحدده معرفة سبب النزول بما يمكن من معرفة خصوصية الدلالة وتلك الفوائد وغيرها كثير - ليست الا نماذج تشير الى ضرورة معرفة علم الاسباب وإلا حار الباحث واضطرب بين الشبه والاشكالات التى يتعذر الخروج منها الا بهذه المعرفة [1].

ثالثاً : الناسخ والمنسوخ :

سلف القول أن أهم الأبجديات المنهجية الاساسية لفهم بيئة النص والمترتبات عليه والتعامل معه هو الناسخ والمنسوخ [2] ، وقد تفاوتت المواقف والتوجهات حيال ذلك مابين مفرط فيه قائلا بعدم وجود النسخ فى القرآن ، وآخرون توسعوا فيه الى حد أن جعلوا الآية الواحدة لأكثر من مئة آية ، وأدخلوا فى النسخ ماليس منه (من تعميم وتخصيص ، ومن اطلاق وتقييد .. وغيرها مما يوهم بذلك) ، والأمر يحتاج اتخاذ موقف متفحص اذ أن معظم تلك التوجهات التى أفرطت وفرطت تعلق أمرها ذلك بموضوعات تخص العلاقة بين المسلمين وغيرهم ، والضبط القاصد بين طرفى الافراط والتفريط لابد أن يكون له مدخل فى هذا المقام ، كما أن له جمهوره من العلماء ، وموضوع النسخ يترتب على معرفة " ترتيب النزول " للآيات والسور ، وحيث أن هذا ليس الا مدخلاً منهجيا فتعرف فيه على النسخ مفهوما وطبيعة وآثارا فإنه لايستغرق كافة جوانب الموضوع وتفصيلاتها اذ يحتاج ذلك دراسات مفصلة وتطبيقية لأهمية هذا الموضوع وخطورته.

---

(١) انظر : السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ - ٧٢ ، وانظر أيضا. الامام شاه ولى الدين الدهلوى،الفوز الكبير فى اصول التفسير ، القاهرة: مجلة الأزهر، رجب ١٤٠٤ هـ ؛ ج١، ص ص ٦٧ -٧٦

(٢) النسخ لغة الازالة والنقل ، وفى الاصطلاح / أن يرد دليل شرعى متراضيا عن دليل شرعى مقتضيا خلاف حكمه فهو تبديل بالنظر الى علمنا ، وبيان لمدة الحكم بالنظر الى علم الله تعالى . قال الله تعالى " مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ... " البقرة /١٠٦) وشرعا : هو بيان انتهاء الحكم الشرعى مما حق صاحب الشرع وانتهاؤه عند الله تعالى معلوم ، الا أنه فى علمنا كان استمراره ودوامه فبالنسخ علمنا انتهاءه ، فكان فى حقنا تبديلا وتغييرا قال الله تعالى ﴿ واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا ... ﴾ النحل /١٠١) ، انظر : خالد عبد الرحمن العك ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .

قضية النسخ اذاً من أخص القضايا التى تتعلق بالنص القرآنى ، اذ يقتضى النسخ انتهاء العمل بالحكم المبسط من الآية المنسوخة وتبديله بحكم آخر .

وحكمة النسخ [1] قد تنصرف الى المصلحة والطاعة والامتثال أو تبدل الأحكام حتى يستقر التشريع بحكم مناسب أو الى ذلك جميعا وغيره ، والنسخ قد ينصرف الى حكم أكثر كلفة تدرجا فى الالتزام نحو الأشد وهو أمر يرد الى نفى الحرج ، وكذلك قد ينصرف الى التيسيرات التى الحقت ببعض التكاليف عن طريق نسخ الحكم القائم بحكم آخر أيسر منه بغرض التيسير ، وكله داخل فى الامعان فى رعاية الله لعباده ورفع الحرج عنهم والتخفيف عنهم ومراعاة مصالح الناس فاقتضت حكمة الشارع الحكيم ألا ينقلهم دفعة واحدة الى مايستقر عليه التشريع آخر الأمر ، بل سلك بهم طريق التدرج فى التشريع بأن ينقلهم من حالة الى حالة الى أن تتهيأ نفوسهم الى تقبل حكمه النهائى فيأتى ذلك الحكم ، وفى هذا التدرج قد لاتكون الأحكام المتدرجة متعارضة، بل تكون أحكاما يسلم فيها الحكم السابق الى مابعده أو يكون خطوة تتبعها اخرى الى أن يصل الى الغاية فتكون الأحكام السابقة تمهيدا للحكم الأخير ، وقد تكون الأحكام المتدرجة متعارضة كما فى النسخ ، فيشرع الحكم الملائم لحالهم أول الأمر، فاذا الفوا الخروج على ماتعودوه جاء حكم آخر . وقد يكون الحكم الأول لاستمالة القلوب إلى هذا الدين الجديد كما فى مسألة القبلة .

والنسخ لايكون فى جميع الاحكام بل فى الاحكام الشرعية التكليفية الجزئية التى تحتمل الوجود والعدم ، أى تحتمل كونها مشروعة أو غير مشروعة فى نفسها فى زمن النبوة بمعنى أن مصلحتها تتغير فتكون فى وقت نافعة وفى آخر ضارة ، وعلى ذلك لايدخل النسخ الأحكام الآتية [2] :

- الاحكام الكلية والمبادىء العامة (كالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ولاضرر ولاضرار فى الاسلام ، وكل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، وكل عمل ليس عليه أمرنا فهو باطل ، ولااكراه فى الدين ، والعدل ، ومقاصد الشريعة العامة ...الخ

---

(١) انظر فى حكمة النسخ : محمد الصادق قمحاوى ، مرجع سابق ، ص ٩٦ ، السيد احمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٤ ، نعك ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨. ولسنا فى حاجة الى التنويه أن هناك تعرضاً لكافة الموضوعات الخاصة بالأحديات المنهجية للتعامل مع النص القرآنى فى مصادر ومظان كثيرة من القديم والحديث والتى تتعلق حمنة تد سمى بأصول التفسير أو علوم القرآن لايجد الباحث من سعة لذكرها جميعا فى هذا المقام .

(٢) د. مصطفى شلبى ، أصول الفقه الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٣ - ٥٥٤ .

- الأحكام التى تحتمل عدم المشروعية كالأحكام الأصلية المتعلقة بالعقائد (كالايمان بالله وملائكته وكتبة ورسله واليوم الآخر) وامهات الفضائل والقيم (كالعدل والصدق وأداء الأمانات والوفاء بالعهد) وماشابه ذلك لأن حسنها لايتغير.

- والأحكام التى لاتحتمل المشروعية ، كالكفر وأصول الرزائل كالظلم والكذب والخيانة والغدر وماشاكل ذلك لأن قبحها لايتغير .

- الأحكام التى لحق بها ماينافى النسخ كالتأبيد نصا ودلالة ، لأن التأبيد يقتضى حسنها على الدوام والنسخ ينافيه ، وكذا الأحكام التى لم يثبت نسخها فى عصر الرسالة صراحة أو ضمنا فانها مؤبدة لاتحتمل النسخ لأنه خاتم النبيين ولانسخ الا بلسان نبى ولانبى بعده ، وكذلك للأحكام التى لحقها التوقيت ، لأن التوقيت بيان انتهاء مدة الحكم فلا يظن أحد تعلقه بعد موته حتى يحتاج الى رافع يرفعه ، وزوال الحكم المؤقت بانتهاء وقته المحدد لا بالإباحة التى جاءت بعده وليس ذلك نسخا .

ويُشترط للنسخ عدة شروط بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه [1] ، أما المتفق عليها :

- أن يكون المنسوخ حكما شرعيا عمليا جزئيا ثبت بالقرآن أو بالسنة مطلقا عن التأقيت أو التأبيد على الأصح متقدما فى النزول على الناسخ ، وأن يكون الناسخ قولا فى القرآن أو السنة أو فعلا من السنة متأخرا عن المنسوخ ، أما من الشروط المختلف فيها أن يكون للمنسوخ بدل أخف من المنسوخ أو مثله شرطه الظاهرية لظاهر الأية ﴿مانسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ ولم يشترطه جماهير الفقهاء لأنه قد وقع النسخ الى غير بدل وكذا فقد وقع النسخ الى ماهو أشد منه واختلفوا كذلك فى أن يكون النسخ بعد التمكن من الفعل والمراد به مضى زمن يسع الفعل المأمور به بعد وصول الأمر الى المكلف لأن حكم النسخ بيان مدة العمل بالبدل لأنه المقصود بالأمر والنهى لامجرد الاعتقاد ، ولم يشترط ذلك جمهور الحنفية لأن عقد القلب مقصود ويتحقق به الابتلاء .

وللنسخ وجوه [2] فيجوز النسخ الى غير بدل ، والنسخ الى بدل مساو ، والنسخ الى بدل أخف ، والنسخ الى بدل أشد من المنسوخ ، والنسخ من الحظر الى الاباحة ، وقد يكون النسخ صريحا وضمنيا فالأول هو الذى يأتى التصريح به فى دليل الحكم الناسخ كما فى قوله تعالى " الآن خفف الله عنكم ...الآية " والنسخ الضمنى وهو مالم يصرح به الشارع ولكنه يفهم ضمنيا حينما يأتى نص بحكم مخالف لحكم سبقه

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٥٥٤ - ٥٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٥٥٦ - ٥٥٨ .

فى النـ ول وتعذر الجمع بينهما أو ترجيح دليل أحدهما على دليل الآخر فيفهم من ذلك أن المتأخر ناسخ للمتقدم.

ويتفق الفقهاء أن النسخ لايقع الا فى زمن الرسالة فلا يكون الناسخ والمنسوخ الا من كتاب أو سنة . أما الاجماع فلا يصلح أن يكون ناسخاً ولامنسوخاً ، وكذا القياس، واذا كانت كلمة الفقهاء متفقة على أن النسخ لايكون إلا فى الكتاب والسنة اذا تساوى الناسخ والمنسوخ فى الثبوت والدلالة ولكنهما اختلفا فى نسخ أحدهما الآخر [1] .

ولمعرفة النسخ طرق منها [2] :

النص الصريح على الرافع ، أو اشتمال النص على مايرشد الى الحكم المتأخر الناسخ كقوله تعالى : " الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا"......الأية .

– معرفة التاريخ مع التنافى بين الحكمين بأن يكون أحدهما نفيا للآخر ، ويُعلَم ذلك بقول يُنبىء بنفسه عن التقدم ، كأن يقول الصحابى ابيح لنا هذا عام الحديبية ثم نهينا عنه عام الفتح ، أما قول الصحابى كان هذا الحكم ثم نسخ ، أو قوله هذا نسخ هذا ، ففيه اختلاف فهو عند الشافعية والمعتزلة لايدل على النسخ لأنه يجوز أن يكون قالها اجتهادا ، بينما الحنفية يثبتون به النسخ لأن الصحابى عدل فاذا اخبر بالنسخ يكون ذلك عن توقيف وسماع من الرسول صلى الله عليه وسلم فيقبل .

ومنها اجماع الصحابة على الناسخ ، وقد يثبت باجماع الأمة على خلاف ماورد به الخبر فيستدل به على أنه منسوخ لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أبجديات فهم النص القرآني:

أولاً : اللغة العربية والقرآن: من أهم أبجديات فهم النص القرآنى ، اللغة العربية ، فالقرآن نزل بالعربية ، حتى أن توجها فى التفسير قد اختط منهجا لغويا ليؤكد حقيقة أساسية ، لايجوز الغفلة عنها ، أن معرفة العربية هى من علوم الوسائل والآلة التى لايفهم القرآن بدونها ، وحتى اعتبرت العربية فهما ووعيا من الدين [3] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٥٥٨ - ٥٦٤ .

(٢) وفى طرق معرفة النسخ أنظر . المرجع السابق ، ص ص ٥٦٨ - ٥٦٩ . وانظر أيضا . شاه ولى الله الدهلوى ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) خالد العك ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ ومابعدها .

وقد كان اهتمام الشاطبى بمدخل اللغة العربية وأهميته سواء فى تفسير القرآن أو تفهمه والبحث فيه عظيما اذ جعل من ذلك شرطا لايمكن التهاون به فى القراءة للنص القرآنى ، وكأنه ينبه اصحاب القراءات الجديدة التى يهملون فيها أصول اللغة وفقهها الى خطأ ذلك ، بحيث يضل عن الأداة فيذهل عن المقصد ولايدرك الغاية فمن " ... أراد تفهم القرآن فمن جهة لسان العرب يفهم ولاسبيل الى تطلب فهمه من غير هذه الجهة "[1] .

فكان حقاً على من أراد فهم معانيه وادراك مراميه أن يكون على جانب كبير من التمكن فى اللغة العربية وإلا لايقدر على شىء من ذلك ، ولقد كان العرب فى عهد نزول القرآن على جانب كبير من الاحاطة بلغتهم ومعرفة أساليبها وادراك حقائقها ، فكانوا بذلك أقدر الناس على فهم القرآن وادراك معانيه واستيعاب مراميه ومن جاء بعدهم كان أقل منهم درجة بل درجات .. فكلما كان البعد عن صفاء اللغة كان البعد أشد فى ادراك معانى القرآن وفهم مقاصده وأحكامه .

واذا كان ذلك يشير الى اهمية اللغة فى التفسير وفهم االقرآن وانها لازمة من اللوازم الا أن ذلك لايعنى الاكتفاء بالنهج اللغوى والاقتصار عليه فتفسير القرآن بمجرد اللغة العربية مزلق خطر ، فابن تيمية يشير الى " ... قوم فسروا القرآن بمجرد مايسوغ فى أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب من غير نظر الى المتكلم بالقرآن والمنزل عليه ، والمخاطب به ، ... حيث راعوا مجرد اللفظ ومايجوز عندهم أن يريد به العربى ، من غير نظر الى مايصلح للمتكلم وسياق الكلام "[2] .

ومن أهم المجالات الواجب تتبعها فى هذا المقام مايسمى بغرائب الالفاظ فى القرآن، وكذا النحو والاعراب من مداخل البحث وفهم النص القرآنى ، فتلك علوم أو معلومات يُتوصل بها الى ضبط الالفاظ العربية وتؤدى بها المعانى على الوجه الصحيح، كما يُدرَك بها معانى النصوص ومقاصد تركيبها ومؤدى الفاظها[3] .

---

(١) الشاطبى ، الموافقات ... ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٦٤ .

(٢) ابن تيمية ، مقدمة فى اصول التفسير ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ٢٥٥ ومابعدها ، انظر بصفة خاصة : ابن قتيبة ، تفسير غريب القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، القاهرة ك دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٨، ص ٤ (المقدمة) ، الامام عبد القادر الجرجانى . دلائل الاعجاز ، القاهرة ، مطبعة المنار ، ١٣٦٧هـ، ص ٣٠٤ ، أبو البركات بن الانبارى ، البيان فى غريب اعراب القرآن ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠ ، انظر: خالد العك، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠ - ١٦٠ .

وفى هذا السياق فقد وضع العلماء لهذا النوع من التفسير والفهم ضوابط يجب مراعاتها ، تحقق الغاية منه أهمها جميعا ، عدم الوقوف عند الالفاظ فحسب والاعتناء بالمعانى المبثوثة فى النص ذلك أن العرب كانت غايتها بالمعانى وأصلحت الألفاظ من أجلها ، وهذا من الأصول المعلومة عند أهل العربية ، فاللفظ وسيلة الى تحصيل المعنى المراد ، والمعنى هو المقصود [1] .

ثانياً : العام والخاص : سلفت الاشارة الى ذلك التداخل بين العموم والخصوص من جهة وبين الناسخ والمنسوخ من جهة اخرى الى حد توهم البعض الذى أسرف فى النسخ أن كل تخصيص بعد عموم يعد من قبيل النسخ [2] ، ولما كان النسخ قد يشتبه بالتخصيص فى بعض صوره فقد فرق الاصوليون بينهما من وجوه [3] :

- أن النسخ يرد على العام والخاص أما التخصيص فلا يكون الا للعام .

- النسخ العام قد يكون لكل افراده ، وقد يكون لبعض افراده بخلاف التخصيص فانه لايكون الا لبعض أفراده .

- النسخ رفع الحكم بعد ثبوته ، أى أن الناسخ يخرج من اللفظ ماقصد به الدلالة عليه ، ولهذا شرط فيه أن يكون متراخيا عن المنسوخ ، والتخصيص بيان أن حكم العام من أول الأمر لم يرد به الا بعض أفراده .

- أن العام المنسوخ بعض أفراده يصبح قطعياً فى دلالته على الباقى بخلاف العام الذى لحقه التخصيص فان دلالته على الباقى ظنية .

- أن النسخ لايكون إلا بنص من الشارع قرآن أو سنة والتخصيص يكون بهما وبغيرهما من الأدلة كالعقل والعرف والقياس .

فالتعرف على العموم والخصوص من الأبجديات المنهجية الأساسية لفهم النص القرآنى والتعامل معه ، ذلك أن للسياق القرآنى خصائص اذ ياتى النص دالا على العموم وقد يراد به غرض خاص وقد يأتى خاصا ويراد به العام ، وقضية العموم والخصوص تتعلق بذات النص القرآنى اذ يتناول مفهوم اللفظ ومايقصد اليه ، ذلك أن الاهتمام بهذا الباب يفيد علما كثيرا يساعد على فهم الأساليب القرآنية ومعرفة الألفاظ وتحديد مقاصدها . والاشارة الى العموم والخصوص وارتباطه بظروف النص وملابساته وللقرائن التى تتصل به عقلية كانت أو نصية مدخل هام فى التعرف على

---

(١) نظر المرجع السابق . ص ص ١٤٧ - ١٥٠ .

(٢) انظر ماسبق الاشارة اليه فى التعرف على الناسخ والمنسوخ .

(٣) انظر التفرقة بينهما فى : مصطفى شلبى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤٩ -٥٥٠ .

توجيه النص وبيان الغرض الذى يرمى اليه ان عاما أو خاصا [١] . فـان اجتمعت مثل هذه العوامل مؤيدة دلالة النص على العموم و لم يأت دليل يـدل علـى خصوصـه لامن حجة عقل ولا كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا عادة فيبقى كما هو دالا علـى عمومـه ، ويكون الأسلوب خاصا اذا دلت الدلائل على ذلك ، وهنا يتضح دور القرائن والدلائل فتبين بقاء العام على عمومه أو تخصيص العام أو تعميـم الخـاص فتستوضح من خـلال مقصد الله تعالى من آياته . كما أن معرفة العموم والخصوص يعين علـى بيـان الجـانب التطبيقى للأحكام ، فقد تأتى الآية بلفظ خاص وهى ترمى الى حكم عام [٢] .

كذلك فانه من الامور المقررة فى فهم العموم والخصوص ضـرورة التعـرف علـى مـا للعموم من علامات تتمثل فى تلك الالفاظ التى يعـرف بهـا ، هـى التـى تستغرق كـل مايصلح ان يندرج تحتها ، فهـى الفـاظ خاصـة بـالعموم وتعـرف بدلالتهـا عليـه ، وان كـانت تلـك القرائـن اللفظيـة لاتكفـى وحدهـا فـى هـذا المقام الا بضمهـا الى سـياق الاسلوب، فهناك من القرائن اللفظية التى تشير الى العمـوم ممـا لايتسـع المقـام لذكرهـا يجب مطالعتها فى مظانها من كتب على الاصول [٣] .

فالعام منه مايبقى على عمومه لايجوز فيـه التخصيـص ، ومنـه مـايراد بـه الخصـوص بقرينه تدل على ذلك يحددها سياق الاسلوب ومقصده ، ومنه العام المخصص بمخصص منفصل عنه ، كذلك يأتى الخاص ويراد به العام وتظهر قرينة للتعميم تدل على عموميـة الحكم [٤] .

ثالثاً : المجمل والمفسر: فالمجمل لغة هو المجموع ... وأكثر ما يستعمل فـى الكـلام الموجز واصطلاحا هو ما ازدحمت فيه المعانى واشتبه المراد منـه اشـتباها لايـدرك بنفس

---

(١) أحمد السيد عبد الغفار ، مرجع سابق . ص ١٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٤ ومابعدها .

(٣) يمكن مطالعة باب العام والخاص فى كتب الاصول المختلفة ، انظر علـى سـبيل المثال :- سيف الدين الآمدى ، الأحكام فى اصول الاحكام . القاهرة : دار الحديث ، د.ت. ، ج٢ ، ص ٢٨٦ ومابعدها ، محمد بن على بن محمد الشوكانى ، ارشاد الفحول الى تحقيق الحق مـن علم الاصـول ، القـاهرة : مطبعـة مصطفى البابى الحلبى ، ١٣٥٦ هـ- ١٩٣٧م ، ص١١٢ ومابعدها ، وكذا الشاطبى ، الموافقات ...مرجـع سـابق ، ج٣ ، ص ٢٦ ومابعدها ، وغيرها كثير والجدير بالذكر فى هذا المقام أن كتـب الأصـول حينمـا تحدثت عن المصادر (القرآن والسنة) قد اشتملت على جملة هذه المسائل وقواعدها المـهجية المصـطة . ومـن البديهـى فـى هذا المقام أن تلك الاشارات ليست الا نماذج فحسب سواء فى هذه المنطقة أو فى غيرها .

(٤) السيد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ١١٨ ومابعدها ، أحمد الصادق قمحـاوى، المرجـع السـابق، ص ص ٦٨ - ٨٣ .

العبارة ، بل بالرجوع الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل ، أو هو ماالجتمعت فيه المعانى من غير رجحان لأحدهما على الباقى فاشتبه المراد اشتباها لايدرك الا ببيان من جهة المجمل ، والمجمل على انحاء ثلاثة نوع لايفهم معناه لغة ، ونوع معناه معلوم لغة ولكن ليس بمراد مثل "الحقائق الشرعية) "الربا وغيرها) ، و نوع معناه معلوم لغة الا أنه متعدد والمراد واحد منها ويمكن تعيينه بالاستفسار وبالطلب من الكتاب والسنة [١].

ومن هذا الباب الاصطلاحات الشرعية التى لها معان لغوية ، فانه يرجع فى بيانها الى صاحب الشرع لتفسيرها فاذا ظهر المراد من المجمل التحق بالمفسر واخذ حكمه ، وحكم المجمل فى هذا المقام أنه يجب طلب المراد منه من صاحب الشرع او بالبحث عن القرائن الشرعية التى تبينه وتكشف ابهامه ، فاذا لم يكن هناك سبيل الى الوصول الى معرفة المعنى المراد فانه يجب التوقف فيه الى أن يتبين المراد منه [٢] .

رابعاً : **الاطلاق والتقييد** : من الابجديات الأساسية التى تتكامل مع سابقتها قضية المطلق والمقيد وهى من قضايا علوم القرآن التى تتعلق بطبيعة اللغة القرآنية وتتصل الى حد كبير بالسياق القرآنى [٣] ، فمن الأساليب مايرد مطلقا فى حكمه على العموم والشيوع ، ومنها مايرد مقيدا بأداة تفيد تحديدا أو تخصيصا للمعنى المطلق ، وظاهرة الاطلاق لون من ألوان البلاغة العربية التى تتمثل فى مراعاة مقتضى الحال ، والبحث فى كيفية التقييد والاطلاق أمر مهم ذلك أن الدلالة اللفظية فى الاطلاق تختلف عنها فى التقييد والاطلاق أمر مهم ذلك أن الدلالة اللفظية فى الاطلاق تختلف عنها فى التقييد اذ يرد فى التقييد عوامل كالشرط أو الصفة تؤدى بدورها الى التحديد والتخصيص ، كما يأتى التقييد أيضا بالمفهوم العقلى بمعنى أن يكون القيد واضحا عقلا من خلال الأسلوب ، فحمل المطلق على المقيد عامل موضح للمعنى المقصود من الآية المطلقة وكذلك نجد أن معرفتهما تبعث على فهم الاحكام وتحديدها ومحلها وازالة ماقد يتوهمه الباحث من غموض يحوط بالنص ولن يتأتى ذلك الا بدراسة الموضوع كله كوحدة متكاملة ، اذ لايجزى الاكتفاء بالآية المنفصلة عن مثيلاتها فى أى موضع آخر، كما يعمل المطلق والمقيد فى توضيح المواقف وجلائها [٤] .

وكما يأتى القيد لتحديد المطلق وتوضيحه فانه يأتى كذلك على السب الغالب والأعم ، وكذا فانه من حالات الاطلاق والتقييد ما يأتى فيها التقييد متقدما على

---

(١) حالد العك ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٢ - ٣٥٤ .

(٢) نظر : المرجع السابق ٣٥٤ .

(٣) السيد عبد الغفار . ١٩١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٩١ - ٢٠٠ .

الاطلاق ، ولاحرج أن يأتى القيد متقدما على المطلق خلافا للمألوف الذى يأتى فيه القيد عقب الاطلاق أو بعده ، وهكذا يبدو أن الاجناس البلاغية التى حفلت بها النصوص القرآنية قد تتنوع فى أساليبها وتتعدد فى اشكالها ، حاملة ما يظهر الموقف ويوضحه ، ومن أنواع القيود أيضا مايستفاد منه القيد فى المفهوم المخالف ، فيأتى التقييد فى حالة بعينها ويستفاد من ذلك مايعرف بالمخالفة وهو المفهوم المخالف للقيد وهو مايعرف عند الأصوليين بمفهوم المخالفة [1] .

خامساً : المحكم والمتشابه : يشير الى تلك القضية قوله تعالى ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾ [2] وفى المسألة ثلاثة أقوال [3] :

احدها : أن القرآن كله محكم لقوله تعالى ﴿كتاب احكمت آياته ﴾ [4] .

والثانى : أن كله متشابه لقوله تعالى ﴿كتابا متشابها مثانى ﴾ [5] .

والثالث : وهو الصحيح انقسامه الى محكم ومتشابه للآية المصدر بها [6] .

والمحكم : كما عرفه الجرجانى [7] .. ماحكم المراد به عن التبديل والتغيير أى التخصيص والتأويل والنسخ ، مأخوذ من القول نناء محكم أى متقن مأمون الانتقاص وذلك مثل قوله تعالى ﴿ان الله بكل شىء عليم ﴾ [8] .

وقد أورد السيوطى فى الاتقان أقوالا فى المحكم بأنه .. " .. لاتتوقف معرفته على البيان .. ماعرف المراد منه اما بالظهور واما بالتأويل ... ماوضح معناه .. مالا

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .

(٢) آل عمران / ٧ .

(٣) حكاها ابن حبيب النيسابورى ، انظر قمحاوى . مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٤٤ . انظر أيضا : السيوطى : الاتقان فى علوم القرآن ، ج٢ ، ص ٢ .

(٤) هود / ١ .

(٥) الزمر / ٢٣ .

(٦) انظر · العك ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(٧) الجرجانى ، التعريفات . القاهرة : مصطفى البابى الحلبى ، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨م ، ص ص ١٨١ - ١٨٢ ، أما عن المتشابه فراجع نفس المرجع ، ص ١٧٦ .

(٨) الأنفال / ٧٥ .

ـرر الفاظه .. المحكم الفرائض والوعد والوعيد ... . فالمحكم من النصوص قرآنية لايحتمل التأويل بارادة معنى آخر ، ان كان خاصا ولا التخصيص بارادة عنى خاص وان كان عاما ، لأنه مفصل مفسر تفسيرا لايتطرق اليه الاحتمال .

والمحكم أنواع [٢] منه مايكون في اصول الدين كالايمان با لله تعالى ووحدانيته الوهيته وربوبيته .. والاخبار بما كان أو سيكون ، ومنه مايكون في الفضائل الأخلاق كالعدل والصدق والأمانة والاحسان والخير والوفاء بالعهد ... الخ مايلحق ذلك، ومنه مايكون في الأحكام ، كأن يكون مدلول الحكم حكما جزئيا لكن جاء التصريح بتأبيده ودوامه وهذا كله ينتمي الى دائرة " المحكم لذاته " ، أما لمحكم لغيره "فهو مالم يلحق النسخ في عهد النبوة الى وفاته عليه الصلاة والسلام ، فأصبح محكما من حيث انقطاع احتمال النسخ وحكم المحكم [٣] هو وجوب العمل به قطعا مع وجوب الاعتقاد بموجبه بدون احتمال ، فلا يحتمل صرفه عن ظاهره الى معنى آخر كما أنه لايحتمل النسخ ومن هنا كانت دلالته على الحكم أقوى من جميع الدلالات السابقة لأن لفظه مسوق لبيان هذا الحكم والاحتمال بجميع أنواعه منتف عنه، لذا كان طبيعيا ان يقدم في حالات التعارض مع واضح الدلالة بل يجب أن تحمل تلك الأنواع من الدلالات عليه فهذا عن المحكمات التي هي أم الكتاب يُرجَع اليها ويرد لها واضحة لاتحتمل التأويل ، أما المتشابه [٤] فهو ماتشابه بعضه ببعض بحيث يلتبس على الناظر فيه، وفي اصطلاح الاصوليين هو ماخفيت دلالة معناه لذاته وتعذرت معرفته الا بالرجوع لصاحب الشرع وفي اصطلاح المفسرين هو ماتشابهت الفاظه الظاهرة مع اختلاف معانيه . والمتشابه على ضربين أحدهما اذا رد الى المحكم واعتبر به عرف معناه والثاني مالا سبيل الى الوقوف على حقيقته وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون تأويله ولايبلغون كنهه فيرتابون فيه فيفتنون .. ومراد هذا الذي في قلبه زيغ التقدم الى المشكلات وفهم المتشابه قبل فهم الامهات وهو عكس المعقول والمعتاد والمشروع.

والآيات عند اعتبار بعضها ببعض -على ماصنف الراغب في مفردات القرآن- على ثلاثة أضرب [٥] ، محكم على الاطلاق ومتشابه على الاطلاق ومحكم من وجه ومتشابه من وجه، وجميع المتشابه على ثلاثة أضرب ضرب لاسبيل الى الوقوف عليه كوقت

---

(١) السيوطي ، الاتقان ، مرجع سابق . ح٢ ، ص ٢ .

(٢) العك ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ٣٣٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٩١ ، انظر أيضا قمحاوي ، ص ٥٣ .

(٥) نقلا من قمحاوي ، ص ٥٧ ، انظر أيضا : الراغب ، المفردات في غريب القرآن ؛ تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني ، بيروت : دار المعرفة ، د.ت ، ص ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

الساعة، وضرب للانسان سبيل الى معرفته كالألفاظ الغريبة والأحكام المغلقة، وضرب متردد بين الأمرين يختص بمعرفته بعض الراسخين فى العلم ويخفى على من دونهم ..

التفسير والتنقية :

هذه القضية من أهم القضايا التى يجب الوقوف عندها قبل البدء فى جمع النصوص الى غيرها ، بحيث أن الجمع لايشمل غير الصحيح من التفسير بعد تنقيته واستبعاد تلك التى تختط مناهج لاتأخذ فى اعتبارها منظومة الابجديات المنهجية الأساسية فى التعامل مع النص القرآنى فهما وتفسيرا .

والنظر فى التفاسير يجب فيه تحرى تلك الاخبار الاسرائيلية [1] التى أخذها المفسرون عن أهل الكتاب وشرحوا بها كتاب الله ، مما كان له الأثر السيء فى التفسير والاستئناس بها ، ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص المخترعة مما جعل الناظر فى كتب التفسير التى هذا شانها والباحث فيها يكاد لايقبل شيئا مما جاء فيها لاعتقاد أن الكل من واد واحد ، والحق ان المكثرين من هذه الأخبار المسماه بالاسرائيليات قد ذهبوا بكثير من الأخبار الصحيحة بجانب مارووه من قصص مكذوبة واخبار لاتصح . ولذلك كان لابد لكل من يريد تفسير القرآن من اتخاذ موقف ثابت حيال الاخبار الاسرائيلية فى كتب التفسير وكذلك الباحث فيها ، خاصة اذا ماكانت كتب التفسير من النوعية التى تنقل الأقوال جميعها ولاتنبه على الصحيح والباطل منها ، فانه من الواجب الفحص والنقد برؤية لتلك الأخبار حتى يمكن استخلاص من هذه الأخبار ماياسب روح القرآن .

كذلك يتعلق الأمر بضرورة متابعة الانحرافات والشبه فى التفاسير المختلفة بمعرفة تلك التوجهات التى حاولت اخضاع التفسير للقرآن الكريم لميول وأهواء ومذاهب ذات مفاهيم مغالية [2] ، مما اتاح مدخلا للخصوم للدس والتشويه ، ومنها مايرد الى الوضاعين الذين ينسبون أقوالاً مزعومة الى النبى صلى الله عليه وسلم ، ومنها مايعتقده المفسر من معنى من المعانى ثم يريد أن يحمل ألفاظ القرآن الكريم على ذلك المعنى الذى يميل اليه ويعتقده ، ومنها مايعود الى تفسير القرآن بمجرد مايسوغ أن يريده

---

(١) انظر الاسرائيليات فى التفسير :- العك ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦١ - ٢٦٣ ، انظر أيضا : محمد بن محمد أبو شهبة ، الاسرائيليات والموضوعات فى كتب التفسير ، القاهرة : مجمع البحوث الاسلامية ، الأزهر : سلسلة البحوث الاسلامية. السنة (١٤) ، الكتاب (٤) ، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية . ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(٢) انظر : العك ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٧ - ٢٦١ ، اذ يعالج الاتجاهات المنحرفة فى التفسير منذ بدء علم الكلام ونشأة الفرق والمذاهب والتعصب لها ، انظر كذلك: باقر الصدر ، مرجع سابق، ص٦٢٠ .

بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب وذلك بدون نظر الى غاية المتكلم بالقرآن (وهو الله سبحانه وتعالى) والى المنزل عليه (وهو رسول الله) ، والمخاطب به (وهم الناس جميعا) .

وكذلك يجب الفطنة الى مقولات الاستشراق التى تتعلق برؤية القرآن خاصة مايتعلق منها بأصل الجهاد والعلاقات بين المسلمين وغيرهم اذ تؤثر هذه المقولات فى مناهج المستحدثين وآرائهم ، وتلقى بظلالها على تنظيرات الباحثين المسلمين فى هذا المقام [1] .

وأخيرا تجب الاشارة الى مايسمى بالقراءات الجديدة للقرآن التى حاولت قراءته بغير أبجدياته الأساسية التى نوهنا عنها وحاولت ابتداع مناهج أو نقل مناهج غربية فى الالسنيات وفى تحليل النص واقحام مناهج غربية مادية وغيرها ، وهو ما أفرز مجموعة من القراءات المشوهة التى تسمت بأسم القراءات الجديدة ، بأسم العلمية وتطبيق المناهج المستحدثة اذ آلت مثل هذه القراءات فى معظمها الى تبديد النص لا استثمار مكوناته ، وغفلت عن ابجديات فهمه أو تغافلت عنها ، فبدت نتائجها فارغة المعنى والمضمون، ونظنها هجمت على النص القرآنى بلا مكنات أدت الى فساد فى الرأى والرؤية ناتج من فساد مفرداتها وأبجدياتها ومناهجها التى اسمتها بالقراءات الجديدة [2] .

---

(١) لاحظ فى جملة هذه الآراء الاستشراقية : الدقس ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦ - ١٠٨، خاصة حين يتعرض لمقولة انتشار الاسلام بالسيف التى شاعت لدى هذه الأوساط الاستشراقية .

(٢) انظر فى اشارة الى بعض نماذج من هذه القراءات الجديدة : محمد أركون ، لوى غرديه ، الاسلام الأمس والغد ، ترجمة : على المقلد ، بيروت ، دار التنوير ، ١٩٨٣ ، انظر بصفة خاصة مأأسماه الرمزية الدينية والتغير الاجتماعى ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ ، وأيضا محمد أركون ، الفكر العربى، ترجمة عادل العوا، سلسلة زدنى علما ، بيروت / باريس : منشورات دار عويدات، ط٣ ، ١٩٨٥ م ،ص ص ٢٧ - ٤٣، وكذلك : محمد أركون ، الفكر الاسلامى : قراءة علمية ، ترجمة: هاشم صالح ، بيروت : مركز الانماء القومى ، ١٩٨٧ ، انظر بصفة خاصة الفصل السابع، ص ص١٧٨ - ١٨٧ ومابعدها . وكذا الفصل الثامن المعنون بـ "حساب ختامى للدراسات القرآنية وآفاقها" ، ص ٢٤٥ ومابعدها ؛ انظر ايضا دراسة د. عبد المجيد الشرفى (تقديم وترجمة)، آفاق الدراسات القرآنية (من كتاب محمد أركون) "قراءات للقرآن" ، مجلة ١٥× ٢١ عدد شعبان ١٤٠٣ هـ - مايو ١٩٨٣ م ، ص ص ٢٦ - ٢٩ ، محمد أركون ، الوحى -الحقيقة - التاريخ : نحو قراءة جديدة للقرآن ، ١٥ × ٢١ ، العدد ٧ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٤م ، ص ص ٤٦ - ٥٩

انظر أيضا رغم قراءة النص تحت عناوين الأبجديات التى ترد لدراسة فى كتب علم القرآن قديمها وحديثها الا أن الكاتب حاول اقحام مناهج القراءة الغربية فى الداخل وهى دراسة تقتضى النظر والمراجعة لكثير من الأفكار والقضايا انظر : د. نصر حامد أبو زيد ، دراسات أدبية : مفهوم النص: دراسة فى علوم القرآن ،

جمع الاجتهادات حول النص:

يتعلق بالقضية الخاصة بالتنقية الفطنة الى مسائل المشكل فى القرآن [1] ، التى تعد من أخطر القضايا وأهمها ، اذ تتناول مايوهم الاشكال أو الاختلاف ، وقد اضحى هذا المجال ذريعة للمؤولين الذين أساؤا التأويل ، والطاعنين الذين يثيرون الشكوك حول القرآن ، وتلك مواطن جديرة بالاشارة فى هذا السياق ، خاصة أنه لاتفتأ بعض الكتابات - دون مكنة فى التعامل مع النصوص القرآنية وفق أبجدياتها الخاصة - تسىء استخدام النص وتصرفه الى غير مقصده ، ولاريب ان القيام بهذه المهمة ضمن عملية التنقية شرط اساسى ومستلزم سابق قبل الشروع فى الجمع بين الأدلة ، وذلك فى سياق ماسبق الاشارة اليه من ضرورة جمع النص الى غيره فى سياق تفهم بيئة النص وأبجديات فهمه من خلال علوم القرآن ، والتعرف على قضايا النص فيه ، مما يؤدى بنا للوصول الى المقصود الى حد كبير ، وبلوغ فهم نصوص الكتاب فهما أقرب الى الصحة مع ضرورة الفطنة الى مايوهم اللبس أو يوقع فى الخطأ ، فان ادراك طرق المعالجة وتصنيفاتها ومقتضياتها أمر اساسى بما يمكننا من استبعاد تفسيرات للآيات أو بعضها أو غض الطرف عن قراءات تتزيا بأثواب العلمية والمنهجية وهى أبعد ماتكون عن ذلك ، ولاشك أن الفطنة لهذه الأمور -جملة وتفصيلا- تنظيراً وتطبيقا- يوفر قاعدة لابأس بها للتصدى والدفاع عن رمى القرآن بأى شبهة من الشبهات والتهجم عليه دون معرفة قواعد فهمه وأبجديات تفسيره ، وهذه الخطوة الخاصة بالتنقية ايجابية فى مقصدها ، سلبية هدمية فى طبيعتها هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يتبع تلك الخطوة خطوة أخرى أساسية ايجابية بنائية فى محتواها وغايتها تتعلق بحقيقة الجمع بين مدلولات النصوص والاجتهادات المتنوعة والمتمايزة بل والمختلفة، فالنهج الاستشراقى فى بعض توجهاته وتوابعه من كتاب عرب أو مسلمين يتبنون هذا النهج لايعالج النص وفق ابجدياته ، ولكنه يحاول اثارة شبهات حول النص وافتعال تناقضات تنبىء عن اهمال أو

القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، انظر بصفة خاصة مقدمة فى المهج ، ص ص ٢٧ - ١٣٢ ، انظر أيضا : نفس المؤلف ، قراءة النص الدينى ، ضمن ندوة : تحليل النص وديناميكيات لغة الحوار ، الأهرام : القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٥ - ٦ يناير ١٩٩١ م ، انظر نقد بعض مناهج قراءات مبكرة فى هذا المقام والتنبيه على خطرها . مصطفى صادق الرافعى ، تحت راية القرآن ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٣ ، ص٤ ومابعدها ، انظر نقدا لهذه القراءات الحديدة لأركون وغيره مثل حسن حنفى و الطيب تيزينى والجابرى وغيرهم : عبد الرزاق بن اسماعيل هرماي ، القراءة الجديدة للقرآن الكريم فى ضوء ضوابط التفسير ، جامعة محمد الخامس ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، الرباط ، رسالة غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات العليا ١٩٨٨ م ، ص ٤٥ ومابعدها، وأنظر أيضا الخاتمة ص ص ٢٩٥ - ٢٩٧ .

(١) السيد الغفار ، مرجع سابق ، ٢٢٩ ومابعدها .

تغافل لحقائق النص القرآني فضلا عن أنها تهجم على النص القرآني بلا أدنى مكنة - غمزا ولمزا فى النص - باثارتها المشكلات حول استقامة هذا النص والذى يتمثل فى نسيج متلاحم لاخلل فيه ولا اضطراب ، وتحاول أن تقلل من جوانب اعجازه بل تجعلها نقصا وعيبا بادى الرآى منها ، فتحاول تطبيق بعض مناهج الغرب - الألسنية - بدعوى الاستفادة منها - على لغة العرب والتى ليست كلسان الغرب ، فان لفقه اللغة العربية مناهجه المتميزة والمؤصلة على أبجديات مناهجها ، وللغة عقل ومنهج تجب مراعاتهما . الا أن موضوع المشكل أو ما يوهم الاختلاف فى النص القرآني ، اذ يمثل - واقعا - تباينت آراء الناس حوله فانه لايقتصر فحسب على تعمد التزييف والتشويه بل قد يرجع الى غفلة البعض عن بعض هذه القواعد. وهو من جملة القصور البشرى[1]

وهذه القضية فى ضيعتها " قصية المشكل " مى القضايا المتمايزة نوعاً عن صواحبها من قضايا تتعلق بفهم بيئة النص أو أبجديات فقهه، اذ أن مسألة العموم والخصوص - على سبيل المثال- تتصل اتصالا وثيقا بطبيعة اللفظ القرآني ومايشيراليه هذا اللفظ من خلال التراكيب وكذا الاطلاق والتقييد وكذلك الاجمال والتبيين ، كما ان معرفة ترتيب النزول وأسبابه تعين على فهم النص القرآني والتعرف على كافة الظروف المحيطة به ، ".. أما قضية المشكل فهى ليست من طبيعة اللفظ القرآني ، بل هى نظرة غير فاحصة أو متأنية القيت على النص - وربما اقحمت عليه بلا مسوغ - والحقت به ماليس فيه ، وألقت عليه بظلال ليست منه ، فألبس الحق بالباطل ، ويمضى النظر وراء المتشابه من القرآن تتناوله أفهام كليلة وبصائر عليلة تسىء اليه وتعبث بمفاهيم "[2] .

وقد تناول كثير من علماء المسلمين موضوع المشكل ، منهم من ضمن علوم القرآن كما عند السيوطى [3] ، والزركشى [4] ومنهم من أفرد له كتبا خاصة كابن قتيبة [5] والقاضى عبد الجبار [6] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٠ .

(٣) السيوطى ، الاتقان ، مرجع سابق ، ج٢ ، ٢٩ .

(٤) الزركشى ، البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة . دار احياء الكتب القومية ، الحلبى ، ١٩٧٥ ، ج٢ ، ص ٥٨ وما بعدها .

(٥) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، مكتبة الحلبى ، ١٩٧٧ .

(٦) القاضى عبد الجبار ، تنزيه القرآن عن المطاعن ، بيروت ، دار النهضة العربية : الشركة الشرقية للنشر ، د . ت .

والإشكال يقع – كما سبقت الاشارة – غفلة وتوهما ، شبهة أو غموضا، اسقاطا أو تزيينا والنهج الصواب أن يحدد الاشكال وطبيعته ووجهته ، ومحاولة ازالة الإشكال وتوهمه وأوهام الاختلاف والتعارض وفق قواعد محددة تقوم على تدبر الآيات وتفسيراتها ومدلولاتها جميعا ، وتعقل ماجاء فيها ، فإن البدء بنوايا الطعن فى القرآن والقاء الشبهة على النص القرآنى تجعله يتخذ من المناهج "الأساليب المحققة لغرضه ونواياه "فى اثبات التنافر أو التضارب" وانما الاعمال بالنيات، ولكل وجهة هو موليها"، تدقيق النظريات الاشكالات غالبا – وربما دائما – مايكشف عن توهم الاختلاف. هذا مايؤكده الشاطبى حينما يؤكد على الرؤية الكلية ويوضح القاعدة التأسيسية والتى تحدد منشأ التعارض وطبيعته ، ومنهج فحصه ومداخل النظر اليه، فأما عن الرؤية الكلية فهى "أن كل من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لاتكاد تتعارض "وأما عن النهج الأساسى والقاعدة الأساسية فى رفع الاختلاف أو التعارض المتوهم.." أن كل من حقق مناط المسائل فلا يكاد يقف فى متشابه ، لأن الشريعة لاتعارض فيها البته ، فالمتحقق بها متحقق بما فى الأمر ، فيلزم ألا يكون عنده تعارض "ولذلك لاتجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف" وأما السبب الرئيسى لذلك فإنه "..لما كان افراد (المجتهدين) غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم ... "[1] أما عن منشأ الاشكال والاشارة الى بعض طرق رفعه (الاشكال الموهم للتعارض) فهو " ... اما يعتبر من جهة مافى نفس الأمر فغير ممكن باطلاق (فالشريعة على قول واحد واما من جهة نظر المجتهد فممكن بلا خلاف ، الا انهم نظروا فيه بالنسبة الى كل موضع لايمكن فيه الجمع بين الدليلين . وهو صواب فأنه إن أمكن الجمع فلا تعارض كالعام والخاص ، والمطلق مع المقيد واشباه ذلك[2] .

ومن مواطن الاشكال الموهم للاختلاف قد نرى الشيء متبتا فى موضع ومنفيا فى موضع آخر ومتابعة ذلك وتحرى وجهته وتحقيق مناطه قد يومىء الى أن الاثبات والنفى ليس تضاربا فى الحقيقة بل هو من المتوهم ، فربما الاختلاف هو اختلاف مواقف وحالات ، اذ ليس المثبت هو نفس المنفى ولكنها احوال متعددة ، ومن المواطن كذلك التى قد توهم بالتناقض والاختلاف على غرار تلك المسألة .. مايأتى الفعل مختلفا فى جهتين أى يكون منفيا ثم متبتا فى نفس الوقت وقد يثير هذا تساؤلا مفاده : كيف يثبت الفعل وينفى فى آن واحد ؟ [3] يقول الله تعالى ﴿فلم تقتلوهم ولكن الله

---

(١) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) د. السيد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٨ ، (الآية : الأنفال / ١٧) .

قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وليبلى المؤمنين منه بلاء حسنا ان الله سميع عليم﴾، ففى تلك الآية الكريمة نفى القتل ثم أثبت ، وكذلك نفى الرمى ثم أثبت ، ولايضاح القضية .. أن للفعل جهتين ، جهة اكتساب الفعل والقيام به ، وجهة تأثير الفعل ...ومناسبة الآية .. انها موجهة الى المؤمنين فى معركة بدر بأنهم لم يقتلوا المشركين بقوتهم ، فقد كانوا قليلي العدد والعدة ، بيد أن المشركين كانوا أكثر عددا وعدة وعلى الرغم من هذا فان الله تعالى هو الذى اظفر المؤمنين عليهم .. وقد قام المؤمنون بالقتال ، والقيام بالقتال جهة من جهتى الفعل ، أما أثر الفعل بانتصارهم على المشركين فهو من عند الله تعالى . فالآية اثبتت للمؤمنين القيام بالفعل ، ونفت عنهم جانب التأثير ، ونفى العمل باحدى الجهتين لايعارضه اثباته بالجهة الأخرى ، .. ولااشكال فى ذلك ، اذ ليس النفى والاثبات فى جانب واحد.

ومن هذه الجملة يتأكد أن من المواضيع فى هذا السياق والتى اشتمل عليها اصول الفقه موضوع " التعارض والترجيح " بين الأدلة الشرعية المستنبطة من النصوص .. حيث أنه لايمكن الوصول الى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الا بعد معرفة هذا الموضوع والالمام بقواعده [1] وسبب ذلك أن الأدلة الشرعية تكون متفاوتة فى المرتبة والقوة اما بسبب مصدرها أو بسبب طبيعتها وتوصيفها كما سيبين ، ومن ثم فانه من اللازم العلم بدرجات الأدلة وقوتها والوقوف على مايلزمه نهجه واتباعه عند تعارض دليلين " تعارضا ظاهريا " ، كما ينبغى أن يقف على وجه الترجيح الصحيح المتفق عليه عند العلماء ، ذلك أن الناظر فى الأدلة الشرعية .. متألفة متوافقة لاتنافر بينها ولا احتلاف ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ [2] ، غير أنه قد يظهر أمام بعض الناظرين فى الأدلة تعارض دليلين والحق أنه ليس بتعارض والسبب هو نقص فى علم هذا الناظر فى الأدلة أو خلل فى فهمه أو منهجه أو خلل فى تطبيق المنهج مع صحته .

---

(١) د. محمد الحفناوى ، التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما فى الفقه الاسلامى ، القاهرة الوفاء للطباعة والنشر . ١٩٨٥ ، ص ٨ ، انظر أيضا : د. السيد صالح عوض ، بحث فى التعارض والترجيح عند علماء أصول الفقه ، مجلة أضواء الشريعة ، السعودية . العدد ٨ ، جمادى الأولى ١٣٩٧ هـ - ص ص ٢٦٧ - ٣٠٩ .

كذلك يمكن ملاحظة ماأعده الطوفى بقانون التفسير الذى أشار فيه الى جوانب من مكانات الجمع الطوفى سليمان بن عبد القوى البغدادى ، الأكسير فى علم التفسير . تحقيق د. عبد القادر حسين (ضبط وخراج). القاهرة . مكتبة الآداب ، ١٩٧٧ ، ص ص ١١ - ١٥ .

(٢) النساء / ٨٦ .

ومن الواجب البحث فى الأسباب التى أدت الى التعارض فى نظر مدعيه ، وسبب قيام العلماء بمهمة التوفيق بين المتعارضين .. والتعارض ومايتصل به من شروط وأحكام ، فمن اللازم معرفة (مدلوله - وأقسامه -وأركانه - وشروطه - ومجاله - وحكمه - ومستوياته فى مثل التعارض بين منقولين ، وبين منقول ومعقول - وفى الجمع والترجيح وشروطهما وكيفيتهما) والقاعدة الكلية المعتمدة فى هذا المقام أن "التعارض بين الأدلة الشرعية بحسب الظاهر فقط وليس تعارضا حقيقيا .." [(١)] .

- فقد يكون توهم التعارض بسبب أن يكون النص ظنى الدلالة ، ذلك لأن النص من حيث دلالته على الأحكام اما قطعى الدلالة أو ظنى الدلالة ، وفى هذا المقام وجب تحديد ثلاثة عناصر اساسية : نسبة الدليل الى مصدره ، وحجية المصدر وقيمته فى سلم التصاعد ، وأخيرا ضيعة الدليل وتوصيفه.

- وقد يحكم حكما فى حالة ، وحكما آخر بالنسبة للمسالة ذاتها فى حالة اخرى.. فيفهم من ذلك أنه تعارض .. وقد يكون اختلاف الحكمين انما هو لاختلاف الحالتين وليس من التعارض فى شىء وعليه فيكون لكل من النصين وجهة ومن ثم لامجال للقول بتعارضهما ، وفى هذا السياق لزم تحديد مجموعة من الخطوات والقيام بها : تحديد الحكمين ، تحديد الحالتين - تحديد عناصر الاختلاف بين الحكمين والحالتين - تحديد وجهة النصين .

- وقد يكون السبب فى هذا التعارض المتوهم ، أن أحدهما ناسخ للآخر وقد لايعلم بذلك الناظر فيهما فيظن التعارض وليس بتعارض ، أما أن الناظر لم يدر عن حقيقة الناسخ والمنسوخ شيئا او أنه لم يتعمق فى مباحث هذا الفن فيعجز عن الجمع بين الدليلين ومن ثم يحكم بالتعارض .

- وقد يذكر النبى صلى الله عليه وسلم طريقين أو طرقا لبعض الأمور والأحكام الشرعية (ومنها المستنبطة من القرآن الكريم) والأخذ بكل واحد منها جائز ، ويذكر بعض الرواة واحدا منها وبعض آخر الطريق الآخر ، فيفهم من الروايتين من لايعلم ذلك التعارض بينهما وليس منه حيث أن الأخذ بالكل جائز .

- وكذلك فقد يرد فى القرآن الكريم - والسنة الصحيحة أيضا - لفظ عام يراد به العموم وآخر يراد به الخصوص ، وقد يرد كذلك بصيغة الخصوص ، فيرى فى ظاهر هذه الألفاظ اختلافا ولكنه ليس باختلاف فى الحقيقة فان معرفة مثل هذا

---

(١) محمد الحفناوى . التعارض .... ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

ومافى حكمه من أبجديات تحيط بالنص أو تتعامل معه امر قد يزيل وهم التعارض والاختلاف [1] .

ولاشك أن الاشارة الى توهم التعارض قد ساقت الى الحديث عن الجمع بين الأدلة وأتت بعض الامثلة له والنماذج عليه ، فللجمع معان وشروط وجب مراعاتها ، فالجمع اذا كان يعنى لغة تأليف المتفرق فان هذا المعنى يشير الى انه من أهم مستلزمات النهج الموضوعى فى التفسير . أما الجمع فى الاصطلاح فهو بيان التوافق والائتلاف بين الأدلة الشرعية سواء كانت عقلية او نقلية ، واظهار أن الاختلاف غير موجود بينهما حقيقة، سواء كان ذلك البيان بتأويل الطرفين أو احدهما .

وللجمع والتوفيق بين المتعارضين شروط أهمها [2] :

- أن يكون كل من الدليلين المتعارضين ثابت الحجية والا فلا مسوغ للدليل مع عدم ثبوت الحجية.

- ألا يؤدى الجمع الى بطلان نص من نصوص الشريعة أو بطلان جزء منه ، فانه لايعتبر بمثل هذا الجمع ، ولايمكن أن يعتمد عليه فى الأحكام الشرعية .

- أن يكون الدليلان المتعارضان متساويين ، وذلك حتى يصح الجمع بينهما ، ومن هنا فاذا كان أحد طرفى التعارض أقوى من الآخر ، يصار الى ترجيح القوى والعمل بمقتضاه ، وترك الدليل الآخر ولايصار حينئذ الى الجمع بينهما ... فان أمكن الجمع والترجيح (كما قال الجلال المحلى) فالجمع أولى منه على الأصح .

- ألا يكون الجمع والتوفيق بين المتعارضين بالتأويل البعيد وذلك انما يتحقق بما يلى:

* ألا يخرج التأويل عن القواعد المقررة فى اللغة .

* ألا يخالف عرف الشريعة ومبادئها الكلية السامية .

* ألا يكون بحيث يخرج الكلام به الى مالا يليق بكلام الشرع الحكيم .

فإذا لم يكن الجمع والتأويل بهذه المثابة وعلى هذه الكيفية بأن فقدت هذه الشروط أو بعضها فان التأويل يعتبر باطلا ولا يعتد بمثل هذا الجمع المبنى على هذا التأويل .

- ألا يصطدم الجمع مع نص صحيح .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٧ - ٢٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٦٦ - ٢٧٠ .

- ألا يكون المتعارضان بحيث يعلم تأخر أحدهما عن الأخر ، وهذا الشرط للسادة الحنفية القائلين بتقديم البحث عن تاريخ المتعارضين فيحكم بالنسخ ان علم والا كان الترجيح ان تعذر الجمع .

- أن يكون الباحث فى المتعارضين والناظر فيهما من أحل الجمع - مثلا - أهلا لذلك . " وعليه فلا يقبل مثل هذا من كل واحد لايليق بهذا المسلك . حيث أن منصب التوفيق بين المتعارضين والنظر فى الادلة من أحل الجمع والتوفيق وبناء الأحكام الشرعية منصب خطير ومسلكه مسلك رفيع وميدانه فسيح ، لامجال لكل فارس أن يجول فيه . . . " [1] .

ولاشك أن هذه القواعد المهمة فى هذا المقام خاصة اذا ماتعلق الأمر بكتابة المتخصص فى العلوم السياسية فى مثل هذه الموضوعات ، ولاشك أن منها موضوع البحث " العلاقات الدولية فى الاسلام " ، ويبدو حل هذا الاشكال الاجرائى فى ضرورة وجود " مستشار شرعى " ذى طبيعة خاصة وموسوعية فى علوم القرآن يصار اليه للتنبيه على مثل هذه القواعد وضرورة اتباعها وكيفية تطبيقها فضلا عن نظرة فى التطبيق حتى يسلم من الثغرات والمعايب فهذه من الأمور المنهاجية الذى يرد على تطبيقها الاستدراك ، فالجمع لابد أن يكون معتبرا ، وهذا لاشك من قواعد اعتباره بل وربما أولاها .

- ألا يخرج الباحث بتأويله عن حكمة التشريع الكلية وجوهره وروحه ومقاصده العامة، ولايخالف بجمعه وتأويله الأحكام الشرعية المتفق عليها او المنصوص عليها نصا قاطعا ، أو ماعلم من الدين بالضرورة ، فاذا لم يكن ذلك كذلك وبهذه المثابة لايقبل من صاحبه ولايجوز ابتناء الأحكام الشرعية عليه وليس لأحد اتباعه ، وعرض مجمل الحصيلة على مستشار شرعى متخصص ألزم وأولى فى هذا المقام [2] .

ويرتبط بمنهج الجمع بين الأدلة منهج تبعى يصار اليه وهو الترجيح الذى يعنى لغة اعتقاد الرجحان كما يعنى اصطلاحا تقدير الناظر فى الأدلة أحد الطرفين المتعارضين لما فيه من فرية معتبرة يجعل العمل به أولى من الآخر [3] . وللترجيح شروط [4] يجب الفطنة اليها وتطبيقها بضوابطها وحدودها أهمها :

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

(٢) انظر مجمل التقارير الخاصة بمجموعة الأصول فى هذا المقام .

(٣) الحفناوى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

- أن تكون الأدلة قابلة للتفاوت ، فاذا لم تكن قابلة له امتنع الترجيح ، فالقطعيات لاترجيح فيها ، حيث ان الترجيح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الآخر كى يغلب على الظن صحته ولاشك أن الأخبار المتواترة مقطوع بها وعليه فلا يفيد فيها الترجيح شيئا .

- أن يتفق الدليلان المتعارضان فى الحكم مع اتحاد الوقت والمحمل والجهة (وجملة مايمكن أن نسميه بالظرف) ، وعليه فلا تعارض بين النهى عن البيع مثلا فى وقت النداء للصلاة من يوم الجمعة وين الاذن فى غير هذا الوقت .. وذلك لاختلاف الحكم فى كل منهما .

- أن يتساوى الدليلان المتعارضان فى الثبوت، وعليه فلا تعارض بين القرآن وخبر الواحد .

- أن يتساوى الدليلان فى القوة ، وعليه فلا تعارض بين المتواتر والآحاد ، بل يقدم المتواتر بالاتفاق .

- أن يكون الترجيح بين الأدلة وعليه فالدعاوى لايدخلها الترجيح ، لأن الدعاوى ليست داخلة فى حد الدليل .

- أن يقوم دليل على الترجيح ، وهذا على طريقة كثير من الاصوليين لكن الفقهاء يخالفونهم فى هذا الشرط ، وقالوا انما يشترط عدم امكان العمل بكل واحد منهما فان أمكن ولو من جهة امتنع الترجيح لأن فى العمل بكل واحد منهما جمعا بين الدليلين ، ولا كذلك الترجيح ولاشك أن الاستعمال أولى من التعطيل .

الاستقراء والجمع بين الأدلة (الجمع الاستقرائى والتواتر المعنوى) :

الاستقراء لغة جمع الشىء الى بعضه وضمه ، وفى الاصطلاح تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر كلى [1] . وهو نوعان ، تام وهو تصفح جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها وهذا النوع يفيد القطع اتفاقا ، وناقص وهو تصفح أغلب الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها .. فالحكم مختلف فيه [2] فذهب بعضهم الى القول بأنه لايفيد الحكم لاقطعا ولاظنا ، وذلك لجواز أن تختلف الجزئيات فى الأحكام ، فاستقراء البعض دون البعض لايجيز الحكم على الباقى بواسطة هذا الاستقراء، وذهب بعضهم الى أنه يفيد الحكم ظنا ولايفيده قطعا وذلك لتتبع أغلب

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

(٢) انظر : د. محمد فهمى علوان ، القيم الضرورية ومقاصد التشريع الاسلامى ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .

الجزئيات مع تماثلها فى الأحكام يوجد عند (المجتهد) أن حكم باقى الجزئيات كذلك لأن شأن النادر أن يلحق بالكثير الغالب ، والعمل بالظن واجب .. لأن العبرة بالظاهر ، والظاهر فى هذه المسألة هو أن حكم الباقى الذى لم يستقر كحكم غيره مما استقر فوجب اعتباره عملا بالظاهر ، وهذا هو رأى الجمهور .

ولاشك أن استقراء كافة الأدلة بصورة أقرب الى الحصر - مع بذل غاية أقصى الجهد فى هذا المقام - انما يعد طريقا مأمونا يُطمئن اليه فى هذا المقام .

ذلك أن الاستقراء المعنوى هو استقراء للكليات التى تخضع لها الجزئيات ثم يستخلص من هذه الكليات كليات أعم منها معتمدا على استقراء النصوص أى يعتمد على النص المكتوب ، كما يعتمد على الوقائع الحسية المباشرة ..وهو استقراء ينصب على ادراك العقل للمعانى التى يستخلصها من واقع تجريبى،فهو يرتقى من معنى الى آخر حتى يصل الى معنى كلى يأخذ حكم الضرورى . فإذا استقربنا "النصوص" فيجب عدم الاعتماد على نص واحد فقط،لآنه لن يوصلنا الى اليقين، لأن هناك نصوصا يحتمل متنها التأويل ..والأدلة المعتبرة هنا هى المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على معنى واحد حتى افادت فيه القطع ، لأن اجتماع الأدلة مع بعضها يضفى قوة على المعنى مثله فى ذلك مثل التواتر المعنوى الذى يفيد اليقين..

من هنا يكون الاستقراء المعنوى هو المنهج الذى لايعتمد على دليل واحد بل يجمع كل الظواهر والعمومات والمطلقات والمقيدات والجزئيات فى أعيان مختلفة هذا مع ما يضاف الى ذلك من قرائن وأحوال، وما يفهم بطريق التمثيل والعقل ،ومن روح المسألة وما تعبر عنه.

وعلى ذلك فلا يجب أن نناقش كل جزئية على حدة. ونظن ان هذه القضية لها معنى ، فالمستدل بنص واحد منفصل عن بقية النصوص يعطى فرصة للمعترض عليه بأن يكر عليها نصا نصا ، ويستضعف الاستدلال بها على العلم اليقينى ، ومن هنا امتاز العلم الكلى عن العلم الجزئى فاذا كانت الفروع مستندة الى أدلة منفردة والى مآخذ معينة فانها سوف تبقى على أصلها من الاستناد الى الظن بخلاف العلم الكلى ، فانه مأخوذ من استقراء مقتضيات الأدلة باطلاق ، لامن آحادها على الخصوص .

وهذا كله يشير الى النهج الموضوعى فى التفسير الذى يجعل من الترابط بين الأدلة فى بنيان بصورة تحقق البيان والوضوح والضبط .بما يحقق تأسيسا للتواتر المعنوى ، .بما يحقق للتنظير صوابه ودقته [1] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٦٢ - ٨٩ .

وفى هذا السياق يبدو لنا أن الجمع الاستقرائى المفضى الى التواتر المعنوى يمكن اعتباره قاعدة لعلمية التنظير بحيث تجمع بين مستويات التنظير المختلفة وتتكامل عناصرها فى نسق واحد تحكمه علاقات التراتب والتصاعد بما يجلى الرؤية وتتضح به الحقيقة.

عملية التنظير لابد لها أن ترى الكليات استقراء من جزئيات ، ولاترى الجزئيات إلا فى ضوء الكليات ، لاترى الفرع منبت الصلة عن أصله بل ترده اليه ردا جميلا صائبا، ولاترى التابع إلا بضمه لأصيله ، وتجعل من ميزان الأولويات عنصراً أساسياً فى عملية التنظير ، نسق تتكامل فيه كافة العناصر والمستويات ، تحكم عملية تشغيلها بما يحقق للجزء فاعليته فى اطار الكل ، وتقعد القواعد بما يسمح باستخلاص قوانين كلية ضابطة ومعايير شاملة حاكمة ، كل ذلك فى ضوء رؤية كلية عامة شاملة .

التنظير:

يعتبر القرآن الكريم المصدر التأسيسى لعملية التنظير للعلاقات الدولية بين المسلمين وغيرهم ، واعتباره كذلك يعنى أنه قاعدة التنظير والضابط لها والحاكم لها والعيار عليها، وتعد السنة مكملة ومفسرة فى هذا المقام ، والتنظير عملية مركبة بمقدار ماتتعدد مستوياتها بمقدار مايتطلب الأمر صياغة هذا التنظير بصورة محكمة متكاملة فى منظومة تتسم بالوضوح والضبط والتنظيم [١] ، البنيان النظرى فى مستوياته وعناصره يشد بعضه بعضا ، تتراحم عناصره وتتكافل مستوياته وتتكامل .والتنظير يتضمن على الأقل أربعة مستويات أساسية تتفرع الى أكثر من ذلك:

الأول : يعنى بتأسيس الرؤية الكلية التى تشتق منها وعنها " تنظير العلاقات الدولية فى الاسلام " الرؤية الكلية تشمل عناصر التأسيس العقدى الذى يؤكد على النظرة للانسان والكون والحياة [٢] وموضع كل منها فى بناء العمارة الحضارية

---

(١) التنظير عملية منهجية تتطلب سابقة عليها أهمها "المنهج" واعتبارات الصياغة فى منظومة وهى عملية ممتدة تؤدى بنا مع التراكم والأحكام إلى بناء نظرية فى سياق الأطر الكلية التى يحددها القرآن.

انظر : د. لبيب السعيد ، دراسة أولية . فى مناهج البحث الاجتماعى فى القرآن الكريم وعند علمائه ومفسريه ، جدة : دار عكاظ ، د.م.ن ، ١٩٨٠ ، ص٣٣ .

(٢) محمد المبارك ، نظام الاسلام العقائدى فى العصر الحديث ، القاهرة : دار الدعوة ، د.ت ، ص ١٣ ومابعدها . انظر أيضا : محمد المبارك . النظرة الاسلامية الى الكون والانسان والحياة ، ضمن ندوة الاسلام والحضارة ودور الشباب المسلم ، المجلد الأول ، الرياض من ٢ - ٢٧ ربيع الثانى . ١٨ - ٢٥ مارس ١٩٨٩، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٢٢٩ ومابعدها .

وتأسيسها ، كما تشمل مقاصد الشريعة الكلية والأساسية [1] وكذلك جوهر السنن الكونية والتاريخية والاجتماعية والنفسية التى تتعلق بحقيقة الحركة الحضارية ، وكذا الأنساق القياسية والمعمارية التى تشكل معايير للحركة وضوابط لها ، وكذلك الاطار القيمى الكلى الحاكم . مستويات متعددة تشكل بمجمل هذه الرؤية الكلية ربطها بجانب العلاقات الدولية فى الاسلام وعناصرها أمر من الأهمية بمكان يسهم فى حل اشكالات متعددة ليس فقط فى سياق عملية التنظير ، بل وغالبا فى واقع التعامل الدولى المعاصر بتشابكاته وتفاعلاته .

الثانى : يعنى بالمفاهيم الأساسية والفرعية وعملية بنائها ، فالمفاهيم هى الوحدات الاساسية فى البنيان التنظيرى والمنهجى وتشكل لبناته ، واذا كانت المفاهيم عامة جملة مفاتيح ، فان الأطر المرجعية والمفاهيم الاطارية الكلية ، تتيح وضع المفاهيم فى مواضعها ، واخراجها من قوالبها المستقلة لتوصل فيما بينها وتشغيلها فى تشكيلاتها المتباينة فى اتجاه معلوم فى سبيل تحقيق القصد من التنظير ، هذه المفاهيم الكلية هى الكفيلة بتأكيد فعالية التنظير ، اذ يتوقف عليها ضبط وتحريك الوحدات والمفاهيم المشتقة الجزئية والفرعية والتابعة واقامة العلاقات الارتباطية بينها ، وتمييز المستويات وترتيب الأولويات فى ضوء المنظومة القيمية التى تنطوى عليها هذه الأطر ، والعلاقة وثيقة بين الأطر والمفاهيم ، فحيث الاطار يقدم الضابط الناظم للمفاهيم ، فان دعائم الاطار تقدمها المفاهيم [2] .

الثالث : ويبدو ذلك المستوى الثالث فى اطار التنظير والتأصيل لنماذج تاريخية [3] تحقق مقصد العبرة كهدف منجى [4] ، نماذج تاريخية تجد مادة تأصيلها فى القرآن خاصة فيما اصطلح على تسميته بالقصص القرآنى [5] ، النموذج الفرعونى على سبيل

---

(١) انظر : الشاطبى ، الموافقات ،... مرجع سابق ، الجزء الثانى ، انظر أيضا الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الاسلامية ، تونس : مكتبة الاستقامة. المطبعة الفنية ، ١٣٦٦ هـ .

(٢) د. منى أبو الفضل ، نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الاسلامى بين المقدمات والمقومات ، مؤتمر قضايا المنهجية والعلوم السلوكية ، المعهد العالمى للفكر الاسلامى ، الخرطوم ، ١٥ - ٢٢ يناير ١٩٨٧ . ص ص ٣-٦.

(٣) انظر مفهوم النماذج التاريخية : د. حامد عبدالله ربيع ، الدعاية الصهيونية ، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥، ص ص ٢٦-٢١٨

(٤) سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الاسلامية، مرجع سابق، ص ص٤٢٢ -٤٢٣

(٥) اهتمت مؤلفات كثيرة بالقصص القرآنى انظر على سبيل المثال : سيد قطب ، التصوير الفنى فى القرآن، القاهرة : دار المعارف ، ط ٩ ، ١٩٨٠، ص ص ١١٩- ١٧٥ ؛ محمد قطب عبد العال، نظرات فى

المثال يوميء الى عناصر التعامل مع الرعية والتعامل مع عناصر الأقليات داخل المجتمع السياسى (بنو اسرائيل) [1] ، وكذلك نموذج ذى القرنين يشير الى حقائق مفهوم الأمن بامتداداته العقدية والاستعداد المادى ، وبجوانبه الداخلية والخارجية [2] ، نماذج تاريخية قرآنية يمكن أن تسهم فى تأصيل علائق المسلمين بغيرهم وبينهم ، وبعناصر اعداد القوة بكل مضامينها المعنوية والمادية.

ونماذج تاريخية تجعل موضوعها السيرة النبوية ومصدرها القرآن الذى يصوغ حركتها الكلية فى شكل اجمالى يوضح تطور وقائع الدعوة وأساليبها وأدواتها وأهدافها، ان وقائع التعامل تلك تشير الى أكثر من نموذج تاريخى يفيد فى عملية التنظير واحكام بنائها فى سياق التأكيد للرؤية النظرية بنماذج حركية تترجمها الى واقع حى متجسد يسهم فى بيانها وتبين جوهرها وحكمتها [3] .

الرابع : هذا المستوى يشير الى أن عملية التنظير لاتُطلب لذاتها - على أهميتها وضرورة القيام بها ، بل لابد أن تتفاعل مع هذا الواقع ومع اشكالاته وتقدم الاجابة عن تلك الاشكالات من خلال هذا البيان التنظيرى ، وهذا المستوى لايعتبر - ولاينبغى أن يعتبر - خارج اطار عملية التنظير بل هو جزء لايتجزأ منها ، تأكيدا للمقصد الأساسى للتدبر القرآنى ﴿ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم﴾ ، كما أنه يشير الى عبثية الفصل بين التنظير النابع من القرآن والواقع المعاصر وتطوراته ، لأن هذا الفصل من حملة اتخاذ القرآن مهجورا [4] .

قصص القرآن ودعوةالحق ، السنة (٦). العدد (٥٩) ، أكتوبر ١٩٨٦، انظر أيضا: د. فؤاد على رضا ، من علوم القرآن ، القاهرة : مكتبة مدبولى . دار اقرأ - بيروت - القاهرة ،١٩٨٢، ص ص٨٧ - ٢٠١ .

(١) انظر سيف عبد الفتاح ، التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر ..، مرجع سابق ، ص ص ١٩٧ - ٢١٦ .

(٢) مصطفى محمود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن فى الاسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٠ - ص ٣٣٣ وما بعدها . انظر أيضا اشارة الى هذا النموذج القرآنى : د.كمال مصطفى محمد ، منهج الاسلام فى علاج حاضر المسلمين ، القاهرة، الناشر المؤلف ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، ص ص٣٢٧ - ٣٢٩ .

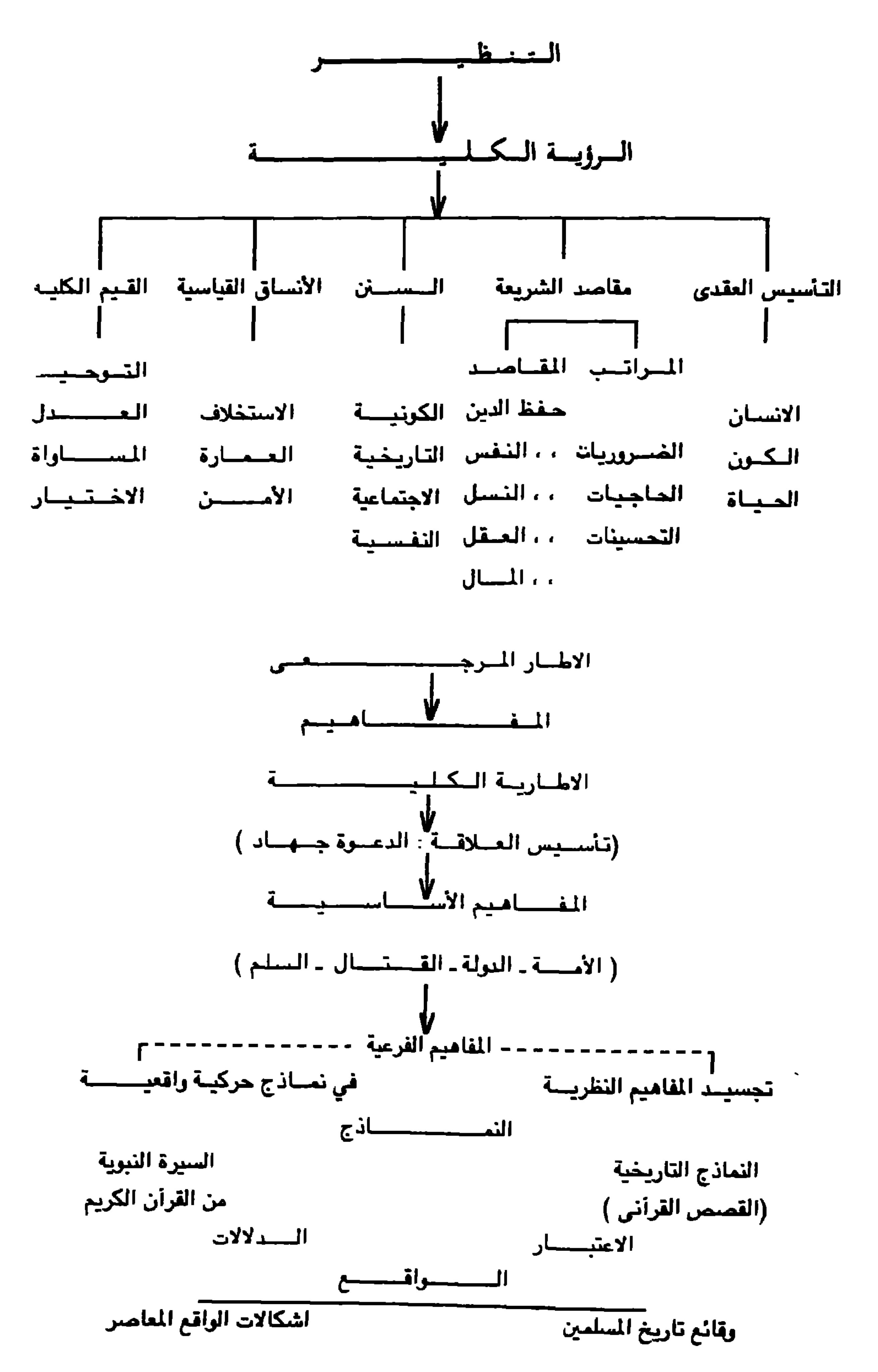
(٣) منيرالغضبان ، المنهج الحركى . ، مرجع سابق ، د. محمد سعيد رمضان البوطى ، فقه السيرة. دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام وما تنطوى عليه من عظات ومبادىء وأحكام ، ط ٧ . د. ن، ١٣٨٩هـ -١٩٧٨م . ص ١١ وما بعدها .

(٤) نشير بذلك الى الآية ﴿ يارب إن قومى اتخذوا هذا القرآن مهجورا ﴾ الفرقان/ ٣٠ . انظر تفسيرا ضافيا لهذه الآية فى : ابن باديس ، آثار ابن باديس ، اعداد وتصنيف : عمار الطالبى، الجزائرية . ١٩٦٨، ج١ ،

اشكالات الواقع وحوادثه المتجددة لاتنقضى ، تفترض متابعة توضح موقف الشرع منها بدقة ووضوح ، ولاشك أن هذا لابد بدوره أن يكشف عن مناطق القصور فى البناء التنظيرى التى يجب تداركها ما استطاع الباحث الى ذلك سبيلا .

وهذا لايجيب فقط على الواقع المعاصر أو التحسب لتطورات المستقبل ، بل هو كذلك يعين على فهم حوادث تاريخ المسلمين وامكان تقويمها على اساس عناصر هذا البناء التنظيرى بكل مكوناته ، فهو يسهم فى تفسير غوامضه ويقوم نتائجه وفق عناصر قياس منضبطة وواضحة .

ص ص ٤٠٧ - ٤٠٩ . انظر ايضا فى هجر القرآن وآثاره : محمد الغزالى، كيف نتعامل مع القرآن : فى مدارسة أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة ، المعهد العالمى للفكر الاسلامى ، فرجينيا : ١٩٩١ ، ص ص٣٠ - ٣١.


التنظير
الرؤية الكلية
التأسيس العقدى
مقاصد الشريعة
السنن
الأنساق القياسية
القيم الكليه
المراتب
المقاصد
التوحيد
حفظ الدين
الانسان
الكونية
الاستخلاف
العدل
الضروريات
، ، النفس
الكون
التاريخية
العمارة
المساواة
الحاجيات
، ، النسل
الحياة
الاجتماعية
الأمن
الاختيار
التحسينات
، ، العقل
النفسية
، ، المال
الاطار المرجعى
المفاهيم
الاطارية الكلية
(تأسيس العلاقة : الدعوة جهاد)
المفاهيم الأساسية
(الأمة - الدولة - القتال - السلم)
المفاهيم الفرعية
تجسيد المفاهيم النظرية
في نماذج حركية واقعية
النماذج
النماذج التاريخية
(القصص القرآنى)
السيرة النبوية
من القرآن الكريم
الاعتبار
الدلالات
الواقع
وقائع تاريخ المسلمين
اشكالات الواقع المعاصر

نموذج للاشكالات المثارة حول الجمع بين الاجتهادات حول النصوص) آية السيف وتنظير العلاقات الدولية في الاسلام) :

فى هذا السياق الذى يجعل من قضايا المنهج شطراً يتعلق بالتنظير وآخر يتعلق بالتطبيق [1] ، يبدو لنا ان أنجح الوسائل لبيان هذا الشطر الأخير واشكالاته وأثر المنهاجية في مواجهة تلك الاشكالات وتقديم اجابات لها تتسم بالوضوح والدقة انما يكون فى تقديم نموذج تطبيقى للاشكالات المثارة حول الجمع بين الاجتهادات حول النصوص ، خاصة مايدور حول ما أُسمى بآية السيف [2] وما تتركه من دلالات حول تنظير العلاقات الدولية فى الاسلام . هذا النموذج المختار يعتبر نموذجا مثاليا من حيث ما يثيره من اشكالات متعددة حتى تكاد تغطى الجانب الأكبر من الأبجديات الأساسية فى فهم النص والعناصر المتعلقة ببيئة النص وأجوائه بل هى تجابه بادعاءات استشراقية واسقاطات معاصرة تتطلب ردا ، كما يلزم القيام بالتنقية وهى تثير معظم الاشكالات للجمع بين الاجتهادات .واذا كان هذا النموذج يقوم على أساس من توجه أساسى يتأسس على النسخ فان هذا كله استدعى كافة العناصر الأخرى سواء تعلقت بفهم النص أو بالتعرف على بيئته، سنرى كيف أن لذلك مدخلا فى التعرف على ترتيب النزول ؟ وكيف أن بعض الأدلة ارتبطت بأسباب للنزول ؟ ، وأن قضية هذا النموذج الكبرى فى الناسخ والمنسوخ والمنسأ ، والأدلة منها ما ينصرف الى دائرة العموم والخصوص ومها ما يتعلق بالاطلاق والتقييد وبعضاً منها يقع فى مضمار المجمل والمفسر ، وكثيرا ما يستدعى قضية المحكم والمتشابه ، ويثير ذلك ما يتعلق باللغة والألفاظ والاصطلاحات ، نحن أمام حملة من القضايا المتشابكة والمتداخلة حين يعرض هذا النموذج لمعظم الاشكالات المنهجية التى تتطلب اجابة عن طريق عناصر المنهاجية التى تشتمل على فهم أبجديات النص وبيئته [3] .

وواقع الأمر فان الكتابات المتعددة تحت مسمى العلاقات الدولية فى الاسلام أو أقرب لهذا الموضوع لم تعر الاهتمام الكافى لقضايا المنهج خاصة فى جانبة التطبيقى ، وربما أشارت ايماء عند تبنى رأى والانتصار له الى بعض القواعد ، لكنها فى حقيقة الأمر غابت وربما ندرت بلا تجميع ، وبدت ناقصة غير مكتملة ، وفى الغالب شذرات بلا نظم أو تنظيم [4] .

---

(١) محمود شاكر ، رسالة ... مرجع سابق ، ص ٣٤

(٢) آية السيف أو آيات السيف متعددة وأعمها ورد فى سورة براءة و التى تعد آخر ما نزل فى الجهاد

(٣) انظر ما سبق من عرض مثل أبجديات فهم النص وبيئته .

(٤) انظر الدراسات التى سبق الاشارة اليها تحت عنوان " العلاقات الدولية فى الاسلام " أو ما شابهها .

نحن أمام ثلاثة اتجاهات حيال هذه القضية :

أولها : قال بنسخ آية السيف كل الآيات التى يتعارض موضوعها مع ما تقرره ، ومن ثم قال هؤلاء بنسخ الآيات التى تشير الى الصفح والعفو والكف والموادعة والمسالمة والمجادلة بالحسنى بل الآيات التى تشير الى الاختيار. فئات من الآيات تحت كل عنوان من تلك العناوين السابقة حسب هذا الرأى ـ نسخت [١] .

ثانيها : ذلك التوجه الذى تبنى أن لانسخ فى القرآن [٢]، وأن الآيات الواردة بالقرآن جميعها يجب اعمالها لايرد عليها النسخ .

وثالثها : يقر النسخ ، الا أنه يحرص على التفرقة بينه وبين ما يرتبط به من مفاهيم مثل المنسأ ، والعموم والخصوص وغيرها من مفاهيم ، هذا التوجه يجعل المنسوخ فى أضيق نطاق، ولا يسلم لمن قال به الا وفق قواعد ودلائل قوية [٣] .

وترتب على تلك الاتجاهات الثلاث مواقف يمكن توصيفها من حيث المترتبات عليها، فأما ذلك الاتجاه الأول فانه أفرط فى النسخ فأدخل فيه ما ليس منه العموم والتخصيص، و لم يعتبر حقيقة اخرى ترتبط به وهى المنسأ . أما الثانى فقد فرط فى هذه الحقيقة .

وأخيراً كان الاتجاه الثالث الذى وقف الموقف الوسط العدل بصدد تلك الاشكالية ، فأكد على وجود النسخ وفق ماقررته الأدلة الظاهرة الواضحة ، فوجد النسخ حكما ، لم يكن يعنى وفق هذا الاتجاه أن كل من أدعى النسخ فى آية أو أخرى (أى فى محتوى النسخ ومضمونه) يسلم له ، ويضع المنسأ على خريطة النسخ لايهمله ، مؤكدا عليه فى موضعه وهو أمر له من النتائج الحيوية فى هذا المقام كما أن هذا التوجه يميز بين

---

(١) انظر هذا الرأى فى الزركشى ، البرهان ، مرجع سابق ـ ج٢ ، ص٤٠ . السيوطى ، الاتقان، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢١ .

(٢) انظر عبد المتعال الجبرى ، لانسخ فى القرآن ، القاهرة مكتبة وهبة،١٩٨٠: نفس المؤلف، النسخ فى الشريعة الاسلامية كما أفهمه .الناسخ والمنسوخ بين الاثبات والنفى. القاهرة:مكتبة وهبة، ط٢، ١٩٨٧، د. أحمد حجازى السقا ، لا نسخ فى القرآن، القاهرة:دار الفكر العربى، ١٩٧٨ .

وقارن فى هذا السياق الذى يناقش الرأى القائل بأنه لانسخ فى القرآن . الصادق السام أحمد الخارمى ، النظم القرآنى وأثره فى الأحكام ، جماهيرية طرابلس : المنشأة العامة للنشر ١٩٨٥، ص ص ١٦١ - ١٦٦ .

(٣) انظر فى هذه التفرقة الزركشى ، البرهان . . . ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ص ٤٣ - ٤٤ . السيوطى ، الاتقان . . . ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٢١ .

النسخ وماقد يختلط به من أبجديات أخرى وهو مايؤدى الى عناصر تحليل أكثر دقة واحكاما فى فهم دلالات النص القرآنى ووجهته .

والتوجهات الثلاثة فى قيامها بعملية الجمع تختط أكثر من طريق فى مواجهة عناصر اشكالها **فالأول** الذى يقوم على التعارض ، لايرى من طريق سوى البدء بعملية النسخ لا الانتهاء اليها حينما لايصار الى الجمع بطريق معتبر ، ومن ثم فهو يجعل من المتأخر ناسخا للمتقدم وهو أمر رتب حالة من الافراط فى النسخ عند توهم التعارض ، وتوسع فيما اسمى بالنسخ الضمنى أو الاجتهادى هذا التوجه آلت حصيلته الى اثبات آيات السيف دون غيرها والتى تدور حول الصفح والموادعة والمسالمة والمعاهدة والمجادلة بالتى هى أحسن وآيات الاختيار . **أما الثانى** الذى أداه إنكار النسخ وعدم وجوده فى القرآن إلى تفريط، اذ يحاول الجمع مطلقا بين مختلف النصوص واعمالها جميعا بلا تمييز ، ورغم أنه قد يستند الى وجود المنسأ الذى يستدل به من الآية ﴿ ماننسخ من آية أو ننسها ... ﴾ [1] يهمل بلا مسوغ المعنى الظاهر بوجود النسخ فى مفتتح تلك الآية ، أداه كل ذلك الى التكلف فى الجمع والتعسف فى التأويل بمالا مسوغ معتبر له أو دليل قوى ، فاذا كان الاتجاه السابق قد أفرط فيه بلا دليل واضح عليه ، فان هذا الاتجاه قد فرط بلا دليل واضح عليه ، والأمر الصواب على غير هذا وذاك ، وهو مايشير الى أسس تؤكد فى أولها وجود النسخ بدليل ظاهر فى الكتاب والسنة ، يتعرف الحكمة منه لايبدأ به إلا بنص واضح عليه، وهو فى هذا يتبع القاعدة التى مفاداها "الجمع أولى" من طريق معتبر ، حيث أعمال النصوص أولى من إهمالها أو إلغائها ، فالنسخ مقرر لامراء فى ذلك إلا أنه يحتاج الى دليل لأن النسخ خلاف الأصل كما أنه يميز بين النسخ والمنسأ، ويجعل من التمييز بين النسخ وأبجديات فهم النصوص الأخرى مثل العموم والخصوص أمور يجب اعتبارها حين التطبيق المنهجى فى هذا المقام عما يؤول الى إعمال النصوص على وجهها المناسب فان تقرر النسخ واضحا عمل به ، وهو موقف منهجى مركب يتحرى لمنظومة الأبجديات القرآنية فى تكاملها ، فاعليتها وتشغيلها عند التعامل مع النصوص القرآنية والجمع بين الاجتهادات حولها ، كل على وجهه المناسب والملائم من الناحية المنهجية .

وحقيقة الأمر فى هذا المقام أن الأتجاه الأول الذى أفرط فى النسخ ، رغم أنه أعتبر حلا لاشكال التعارض بين الأدلة وتوهم الاختلاف بينها الا أنه انزلق الى نوعية من المشاكل تتفرع كل منها الى اشكاليات فرعية احداها تتعلق بأبجديات منهجية فهم النص والتعامل معه . اذ أهدر هذا التوجه مجموعة من تلك القواعد المنهجية ، تحت مراعاتها ، وأن اهمالها أو اهدارها أو الغفلة عنها يعد قصورا منهجيا فى التعامل مع

---

(١) البقرة / ١٠٦ .

النص القرآني وهو أمر يؤدى الى النوع الثاني من الاشكالات والتى تتعلق بآثار ونتائج أعمال هذا التوجه ، مما يحدث مجموعة من الاشكالات الجديدة .

أما الاتجاه المقابل الذى فرط فى حقيقة النسخ والذى أعمل النصوص جميعاً بلا تمييز، فإنه أهدر بدوره أهم الأبجديات المنهجية للتعامل مع النص القرآنى وفهمه ، اذ أهدر حقيقة النسخ فضلا عن عدم تلمس حكمته رغم قطعية الأدلة على وجوده من آيات قرآنية يؤكد ظاهرها ذلك ، وكذا السنة الصحيحة والكلام الجارى على ألسنة الصحابة الذين شاهدوا منازل الوحى ، فضلا عن مراعاة تدرج الاحكام وهو أمر يفضى لايجاب النسخ .. وغير ذلك كثير مما لايحسن تكراره ، كما أن هذا التوجه لم يحدد مكمن الاشكال بدقة وهو ماأثر على اختيار الحلول لمجابهته ، فالاشكال حقيقة ليس بأى حال فى وجود النسخ من عدمه ، اثباته أو انكاره ، بل أنه ينصرف الى محتوى النسخ ومضمونه والاسراف فيه، ومن هنا برز الاشكال فى الافراط فى وصف الشيء بالنسخ أو التفريط فيه ، وليس حل هذا الاشكال عامة فى اهدار حقيقة النسخ أو انكار وجوده فى القرآن ، لأن هذا التوجه سيفضى الى عناصر تكلف وتعسف فى التأويل لايحتملها النص ، كما أنها خارجة عن حد استقامة المنهج والعدل فى أعمال قواعده وعناصره .

ويظل هذا التوجه الثالث التوجه الوسط العدل فى هذا السياق مابين افراط فى حقيقة النسخ والتفريط فيها . هذا التوجه بدوره يقوم على مجموعة من القواعد الأساسية التى يجب اعتبارها بحثيا واجرائيا ومنهجيا فى الجمع بين الدلالات والاجتهادات المختلفة بين النصوص :

١ - فالنسخ أمر مقدر لامراء فيه تدل عليه النصوص الظاهرة قرآنا وسنة ، وعلى ألسنة الصحابة الذين شهدوا منازل الوحى .

٢ - أن النسخ له من الحكمة التى يجب مراعاتها ومطالعة ذلك فى الكتابات الخاصة به أو الفصول التى ترد فى كتب علوم القرآن يعتبر أمرا مهما فى هذا المقام .

٣ - أن النسخ فى حد ذاته لاشكال حقيقى يرد عليه فى أصل وجوده واثباته ، ولكن لاختلاف ينصرف الى تطبيقاته وماصدقاته ومحتواه ، ومايعد كذلك ومالا يعد ، ومايعد منه ومالا يعد .

٤ - أن النسخ خلاف الأصل ، وهذا يرتب دلالات منهجية يجب اعتبارها والفطنة اليها ، فان كون الناسخ بخلاف الأصل يشير الى افتقاره للدليل ، فالنسخ يحتاج الى دليل ولايمكن القول به أو فيه بالتشهى ومحض الرأى .

٥ - أن النسخ ليس هو المنسأ ، تشير الآية التى تثبت النسخ الى تلك المغايرة بينهما، والمنسأ هو التأجيل والحكم فيه يرتبط بالمحمل : ظروفا وشروطا ومن هنا يتوهم تعارضا بين النصوص والأمر على غير ذلك .

٦ - أن التفرقة بينهما ترتب نتائج فى التوجه ودلالات فى المنهج ، فهذا التمايز وتلك المغايرة تعمل النصوص فى ظروفها وهو مايفترض تهيئة البيئة والمحل لأعمال الأحكام والمبادرة بالنسخ واعماله دون دليل ظاهر ليس من المنهج .

٧ - النسخ ليس الخصوص بعد عموم وليس التقييد على اطلاق فان اعمال هذه القواعد لايعد نسخا الا أن الافراط فى ما صدقات النسخ ، أغرى البعض بالخلط بين هذه القواعد فأفرط فى النسخ توهما .

٨ - محتوى النسخ ، القضية اذاً ليست فى ثبوت النسخ ولكن فى محتواه ، وماصدقاته لاتعدد جزافا ولكنها ترتبط بالدليل وقوته وحجيته ، فليس كل من ادعى النسخ بين الأدلة ببادى الرأى يسلم له بذلك .

٩ - تشغيل الأبجديات الأساسية المنهجية فى التعامل مع النص باعتبارها منظومة واحدة يجب اعتبار كافة عناصرها ، ذلك أن البعض الذى جعل للنسخ القيمة العليا فى سلم تصاعد الأبجديات المنهجية ، قد عطل بلا مسوغ أو دليل أو برهان جملة من نصوص الشريعة ، والافراط فى الوصف بالنسخ حتى الأخبار مزلق خطر لأن فى ذلك تكذيباً لله ورسوله .

١٠ - اعمال النصوص أولى من اهمالها ، قاعدة اساسية تعنى عدم المبادرة الى اهمال النصوص الا ان كان منصوصا عليه أو صريحا .

١١ - الجمع أولى بين النصوص ، وهى قاعدة تتأسس على سابقتها ، وذلك وفق قواعد وشروط الجمع بين النصوص فالشريعة جملة واحدة على أن يكون الجمع معتبرا وفق قواعد اللغة المقررة وعدم مخالفته عرف الشريعة ومبادئها الكلية ، وألا يكون متضمنا مالا يليق بكلام الشارع وقبل هذا كله ألا يصطدم بنص صريح.

١٢ - أصل العلاقة وتأبيد الحكم ، فان الجهاد بكونه ماضيا الى يوم القيامة، فان ذلك لامراء فيه حكما وفقها وفريضة ، الا أن هذا التأبيد لاينصرف الى كونه أصلا للعلاقة ، والأصل فى هذا السياق " الدعوة " فهى سابقة على وقائع الجهاد ، مناسبة

لكافة الأحوال وهى مطلوب الشارع من كل مؤمن كما أنها تتضمن عناصر السلم وضرورات الجهاد بحيث يعد الجهاد والقتال والسلم اشكالا للعلاقة [1].

١٣ - للجهاد ومعانيه دلالات منهجية ، فالجهاد كمفهوم شامل يستغرق كل حركة حضارية ملتزمة ومهتدية من قبل الانسان المؤمن أو الجماعة أو الأمة المهتدية ، كما أن الجهاد قد يصطلح عليه بأنه قتال الكفر وتعريفات المعانى تلك لابد أن تؤثر من ناحية منهجية فى تحديد المقصود ووجهته وتأسيس العلاقة [2] .

١٤ - الحكم ومحله ، الجهاد حكم ماض الى يوم القيامة ، فريضته لامراء فيها ، وقيمته داخل بنيان الشريعة لاتنكر فهو ذروة سنامها ، الا أن للحكم محلاً ، واعمال الحكم يفترض تلازما وجود المحل .

١٥ - فالجهاد مرتبط بأسبابه وظرفيته ، وليس هذا من النسخ ، فالجهاد مشروط بالقوة والاستطاعة وبتوافر شروطه وأهدافه ومقاصده والجو المحيط به (الدعوة - بيئتها - المنعة - المواجهة) فتغير حال المسلمين لايعنى الا بقاء فريضة الجهاد على المسلم، حينما يكون له محل ، فالحكم ينهب بذهاب محله مع بقاء الحكم فقهيا .

١٦ - المنسأ والدلالات المنهجية على رؤية العلاقات الدولية فى الاسلام ، ملاحظة أقوال السيوطى فى هذا المقام ، وكذلك الزركشى [3] يعبر عن الرؤية الوسط التى

---

(١) تعرضت معظم الكتابات التى تناولت موضوع العلاقات الدولية فى الاسلام الى تأسيس العلاقة لاعنى أصل وانما على شكل ، فأسستها على السلم أو القتال ، الا أن مجموعة الأصول استقرت استئناسا برأى المستشار الشرعى لمشروع البحث على أن تؤسس العلاقة على "الدعوة" ، بينما تجعل من السلم أو القتال أشكالا حدية للتعامل الدولى .

(٢) انظر فى مفهوم الجهاد وامتداداته ومعانيه الاصطلاحية . وكذا معانيه المحاربة الشاملة أبو الأعلى المودودى ، شريعة الاسلام فى الجهاد والعلاقات الدولية ، ترجمة : د. سمير عبد الحميد ابراهيم . مراجعة : د. عبد الحليم عويس - ابراهيم يونس ، القاهرة : دار الصحوة ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م. وهو كتاب يقدم فيه عناصر ومستويات الجهاد وغاياته . (انظرمواضع متفرقة فى هذا الكتاب خاصة الفصل الأول) .
وانظر أيضا :

عبد الكريم زيدان ، أصول الدعوة ، الاسكندرية : دار عمر بن الخطاب ، ط٣ ن ١٩٧٥ ، فى مفهوم الجهاد ص ٢٦٢ ومابعدها ، وفى وسائل تبليغ الدعوة (بالعمل والقول والسيرة الحسنة) انظر ص ٤٥٢ ومابعدها .

(٣) انظر فى النسخ وتعلقه بآية السيف فى الزركشى ، مرجع سابق . ج٢ ، ص ٤٣ - ٤٤ ؛ السيوطى ، مرجع سابق . ج٢ ، ص ٢١ ، انظر أيضا مراجعة ابن تيمية للقول بنسخ مئات كثيرة من الآيات الدالة على الصفح والعفو والمجادلة بالتى هى أحسن والموادعة . انظر : ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تقديم : على السيد صبح المدنى ، القاهرة : مكتبة المدنى، د.ت، ج١ ، ص ٥٢ ومابعدها .

تصرف الأدلة الى وجهتها المعتبرة دون افراط أو تفريط بما يعمل منظومة الأبجديات الأساسية لفهم النص وبيئته بما يحقق دقة فى الفقه والاستدلال .

١٧ - لانسخ فى الكليات ، هذا المبدأ المقرر لحقيقة النسخ ، هو فى مقام واحد من جملة الضوابط على من يستدل به ، فالكليات الأساسية للشريعة على تنوع مستوياتها (القيم الكلية ـ المقاصد الشرعية ـ السنن ـ المفاهيم القياسية الكلية ، وقبل هذا جميعه التأسيس العقدى (النظرة للانسان والكون والحياة) .

١٨ - عدم الخلط بين التأسيس والأشكال والأساليب يتعلق بالأصل وهو الدعوة الى رسالة الاسلام، أما الأشكال والأساليب فتنصرف الى علاقات السلم تارة أو القتال أو تداخلهما .

١٩ - تراكم الأدلة (الاستقراء - الجمع - التواتر) ، تراكم الأدلة ليس تراكما كميا، ولكن تراكم نوعى يقوم على منهجية الاستقراء والجمع بين النصوص والاجتهادات حولها بما يحقق تواترا معنويا .

٢٠ - الأدلة من السنن والتعاضد مع الأدلة القرآنية ، السنة الصحيحة الثابتة وحى الله يفسر ويؤكد واعتبار أدلتها فى التشريع وضبط الحركة الحضارية أمر مقرر لايمكن كما لايجوز التفريط فيه .

٢١ - الاستئناس باجتهادات الفقهاء باعتبارها تفسيرات ، وهذا مما يميز التراث الفقهى الممتد الذى يتبت الأحكام ويؤصلها ، انها عملية من جانب فقهاء حاولوا الجمع بين الأدلة موضوعيا وفق ضوابط أساسية .

٢٢ - الجمع وفق قواعد الرؤية الكلية (الاطار المرجعى) ، عملية مهمة فان تأسيس العلائق بين المسلمين وغيرهم شأن خطير ، يجب نسبته واشتقاقه من رؤية كلية تأسيس عقدى تتناسق فيه الرؤى للانسان والكون والحياة ، يؤكد على مقاصد الشريعة الأساسية وقيمها الكلية ونسقها المعيارية والسنن الالهية .

٢٣ - التناسق بين عناصر التنظير (الصياغة التنظيرية) هذا التناغم بين عناصر التنظير يضفى على العملية حجية اضافية تقوم على حقيقة أساسية الا تعارض واختلاف فى الشريعة حيث يتم يتعامل معها كالجملة الواحدة.

٢٤ - اعتبار عناصر كلية منهجية تكامل مستويات الفقه المختلفة وتعاضدها، ذلك أن فقه الحكم عنصر أساسى الا أنه يضمن فاعلياته فى حياتنا الحضارية من خلال اتباع

انظر أيضا فى الأقول آية لااكراه فى الدين ومراجعة ذلك فى : الحارث بن أسد المحاسبى ، العقل وفهم القرآن، تقديم وتحقيق :د. حسين التوتلى ، بيروت: دار الكندى - دار الفكر ، ط٣ ، ١٩٨٢ ، ص ٤٢٦ .

ذلك بما يمكن تسميته بفقه الواقع وفقه التنزيل والربط بين هـذه الحلقات الثلاث لايتم إلا في ضوء مايمكن تسميته بفقه المنهج الرابط والضابط بين وعلى هذه الحلقات الثلاث تفاعلاً وتكاملاً [1] .

الاتجاه	التوصيف	منهج الجمع	الاشكال	التبنى	تحديات منهجية	الآثار والدلالات
النسخ	الافراط	المتأخر ينسخ المتقدم	التعارض	اثبات آيات السيف دون غيرها	اهدار منظومة الأبجديات المنهجية	اشكالات متجددة
لا نسخ	التفريط	التكليف فى الجمع	الجمع مطلقا	اعمال النصوص جميعا على قاعدة من اهمال النسخ	اهدار حقيقة النسخ وحكمته	انكار النسخ
منظومة الأبجديات	الوسط العدل	الاستقراء والتواتر المعنوى	الجمع أولى بطريق معتبر	تصريف النصوص القرآنية وتعبيرها على وجهها المعتبر	اعتبار منظومة القواعد المنهجية والأبجديات الأساسية للتعامل مع النصوص القرآنية	اتساق عناصر منظومة التنظير

(١) انظر فى هذا السياق ، سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الاسلامية ....، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ ومابعدها . انظر أيضا فى علاقة حقائق التنظير السياسى وأهدافه وخصائصه بالواقع السياسى :

د. فتحى الدرينى ، خصائص التشريع الاسلامى فى السياسة والحكم ، بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢ . ص ٥ ومابعدها .

خاتمة : ملاحظات حول الخبرة البحثية:

يعتبر التعامل مع القرآن كمصدر للتنظير عملية لازمة رغم صعوبتها ، فاذا ارتبط هذا التنظير بمجال بحثى هو العلاقات الدولية ، وهو بطبيعته مجال مركب فى عناصره وظواهره التى يدرسها فان الأمر يزداد صعوبة .

القرآن كمصدر تأسيسى لتنظير العلاقات الدولية فى الاسلام ، نقطة البداية ينتهى لعملية تنظير بكل مستوياتها وتكامل عناصرها تتوسطها مجموعة من العمليات المنهاجية الوسيطة التى يجب الوعى بها وعيا منهجيا يؤكد فهم أبجديات النص القرآنى وبيئته وتحديد الموضوع بدقة وجمع النصوص الخاصة به وتنقية التفاسير وجمع الاجتهادات حول النص بتحديد اشكالاته وتوهم الاختلاف والتعارض وعناصر الجمع الاستقرائى ونظم الأدلة فى سياق رؤية كلية، يتضح من هذه الخطوات جميعا تعلقها فى محتواها بجانب تنظيرى يتعلق بصميم المنهج ، الا أن هذه القواعد المنهجية بارتباطها بالموضوع قيد البحث يشير الى الجانب الأخر الذى يتعلق بالتطبيق والاجراء على موضوع بعينه ومجال بحثى بذاته . واذا كان هذا الشىء التنظيرى كان جوهر هذا البحث فان عناصره ارتبطت ببعض التطبيقات الاجرائية [1] من مثل (اختيار الآيات ، وتحديد التفاسير ، وتراتب خطوات النهج الموضوعى فى التفسير) فانه يحسن فى هذا المقام أن نلم بأطراف الخبرة البحثية بتنوعاتها بما يحقق أقصى استفادة بحيث يمكن تجنب مسامكن بعض الاشكالات التى تصادف خبرة بحثية متميزة نوعا ما فى هذا السياق والتى تتعلق بشطر التطبيق فى المنهج الذى يتضمن بدوره مجموعة عناصر مهمة منها مايتعلق بالمادة والمعلومة كيفية جمعها واجراءات ذلك والصعوبات التى تصادفها والاشكالات التى ترد عليها ، ومنها مايتعلق بكيفية تطبيق التنظير على نماذج بحثية والاشكالات المرتبطة بذلك والأساليب المنهجية فى مواجهتها ، ومنها أخيرا مايتعلق باشكالات واقتراحات يمكن أن تحقق قدراً أكبر من الفاعلية البحثية خاصة فيما يتعلق بامكانات التكامل البحثى بين تخصصين طالما انفصلا فى مساراتهما ، أحد هذين التخصصين يتعلق بالعلوم الشرعية والآخر يتعلق بالعلوم السياسية .

وتكمن أهم العناصر التى يهتم بها أصحاب تخصص العلوم السياسية فى اثارة الموضوعات وتحديد الاشكالات وضرورات اعتبار الواقع وتفهم عناصر الواقع الدولى المعاصر ، بينما يتمتع أصحاب العلوم الشرعية بالتعرف على عناصر الضبط الشرعى ، وفهم الأبجديات الأساسية التى ترتبط بدراسة النصوص القرآنية وغيرها ، والتعايش مع

---

(١) انظر فى ذلك تقارير بحث العلاقات الدولية فى الاسلام (مجموعة الأصول) والتى انصبت على تلك الاشكالات وطرق حلها .

المصادر الخاصة بعلومهم وتوافر المكنات في التعامل معها والحصول منها على المعلومات المطلوبة [1] ، كل ذلك يزكى الخبرة التى تؤكد على وجود مستشار شرعى للفريق البحثى بل يمكن تطوير ذلك لهيئة متكاملة ذات تخصصات متنوعة يكون من المهم من جانب الفريق البحثى ضرورة تحديد المشاكل البحثية بدقة سواء تعلق الأمر بمسائل احرائية أو بمصادر المعلومات ، أو تعلق الأمر بقضايا تتعلق بترجيح الآراء أو تبينها ، البحث عن الاجابات لكل تلك الاشكالات على تنوعها لايتحقق إلا بسؤال أهل الذكر فى هذا المقام وأصحاب الفن والتخصص وفى هذا السياق فاننا لايمكن أن تتصور أن عناصر التكامل المنهجى والمعرفى يمكن تحقيقها إلا بتكامل عناصر التخصيص ومانظن ذلك الا الى أحد المهام بل وأولاها - كمرحلة انتقالية - فى عملية اسلامية المعرفة هذا التكامل يقوم على قاعدة من حاجة كل منهما للآخر وبلوغ هذا الحاجة لايمكن أن يتأسس الا على قاعدة من احترام التخصص وعدم الهجوم على تخصص الآخرين بلا مكنة ، ان هذا وذاك يعد ضمن الأصول المنهجية فى هذا المقام . خاصة أن الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية فى الاسلام على كثرتها النسبية لم تقدم اسهاما منهجيا كافيا فى هذا المقام ، وربما يعود ذلك الى أن كلاً من التخصصين قد عمل بانفصال عن الأخر تحت ضغط الازدواج فى النظام التعليمى وما آل اليه ، كل هذا يوسع شقة الاختلاف بيهما ، فان اشكالات ملحة تطرأ على عقل الباحث فى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الأهمية التعامل معها بحثيا ، الا أن دلك لايعى أن يسوغ لهذا الباحث الهجوم على تلك الأمور بلا مكنة وبلا تفهم لأبجديات التعامل معها والصواب أن يحدث التواصل الذى يعد متطلبا سابقا ولازما لوصل العلوم الانسانية والاجتماعية بالقرآن من الناحية البحثية ، ووصل المفاهيم القرآنية بالواقع المعاصر ومشاكله وعدم الاكتفاء بالوقوف عند معرفة الأحكام الشرعية فان ذلك على أهميته القصوى ومن مطلوبات الشرع يحتاج عملية ممتدة موصولة تجعل من هذا الهم رسالة حضارية وبحثية يجب القيام بها . فالتواصل مع القرآن ووصل مفاهيمه بالواقع المعاصر لابد أن يأخذ مكانه فى المسافات الدراسية المختلفة .

وتعرضنا فى هذه الدراسة الى قضايا لها من الدلالات على الجانب الاجرائى الذى كان موضع تفصيل فى التقارير الدورية لبحث العلاقات الدولية فى الاسلام خاصة وفق عناصر تشكل قواعد منهجية فى شطر التطبيق الذى يتعلق بالمنهج سواء تعلق الأمر بتحديد موضوع البحث بدقة وتحديد مفرداته الاساسية ومعايير تحديد هذه المفردات بين الكتابات الاسلامية والكتابات الغربية فى مجال العلاقات الدولية ونظرياتها واشكالات

---

(١) يشير الباحث الى أن اجتماع التخصصين الشرعى والسياسى قد يعين على فهم هذا الواقع بصورة أقرب الى الدقة .

الواقع الدولى المعاصر واشكالات جمع الآيات وتحديد التفاسير واختيارها ، وكـذا جمع التفاسير للآيات المحددة والقيام بعملية التنقية وتصنيف الآيات وفق موضوعات أساسية وفرعية وبناء المفاهيم وطرق جمع المعلومات ومشاكلها وكذا اجراءاتها .

وفى سياق العمل البحثى فى اطـار التكـامل بـين التحصصـات المختلفـة والتداخـل بينها، فان تزامن برامج تدريبية فى مرحلـة جمـع المعلومـات ومحـاضرات تخصصيـة فـى التعامل مع المصادر المختلفة بالعلوم الشرعية انما يعد مدخلا مهما فى هذا السـياق ، اذ ربما يمكن هذا من الجمع الموضوعى للآيات منذ البداية من جـانـب البـاحثين المسـاعدين لو أن مفاتيح منهجية كانت من الوضوح فى المراحل الأولى لجمع المعلومـات والتعـامل مع المصادر، كما أن هـذا يشير الى ضـرورة تعـدد الاستشـارات خاصـة فـى الحـالات موضع الاختلاف لتحديد مناطه وتحقيقه ، ومما يعين على تكوين رأى أقرب الى الصحة تتكامل فيه عناصر الفقه الشـرعى مـع تفهـم ظواهـر التعـامل الـدولى وتشـابكاتها مـن جانب المتخصص فى العلوم السياسية والتكامل البحثى حركة منهجية واسعة لابـد وأن ترتبط بعناصر اجرائها وبلوغ أسمى وأقصى مقاصدها ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكـر فهـل من مدكر .. ﴾[1].

---

(١) القمر : ٣٢ ، القمر : ٤٠ .